FAILY MAGAZINE

224

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شفق للثقافة والاعلام للكورد الفيليين

آب / أغسطس 2022

نيجيرفان بارزاني في المهمة الشاقة

الرمي العشوائي و«العراضة» يفتكان بالناس

ظاهرة 56 في العراق

بندر الفيلي .. من السجن إلى الإبادة الجماعية

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی

SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAILI KURD

224

السنة الثـــامنة عشر

آب / اغسطس 2022

رقم الاعتماد في
نقابة الصحفيين العراقيين 1016

رقم الايداع في دار الكتب
والوثائق 796 في 2004

website: www.shafaq.com

أسرة التحرير

رئيس التحرير
علي حسين فيلي
info@shafaaq.com

مدير التحرير
علي حسين علي

سكرتير التحرير
صادق الازرقي

هيئة التحرير
محمد جمال
ياسر عماد
ماجد محمد صالحان
سندس ميرزا

التصميم الفني
ايمان حبيب علي

في هـذا العدد

10
فنانات كورديات متسلحات بالريشة والفن دفاعا عن المساواة والحرية

14
بضعة اضواء على التواجد الفيلي في مركز بغداد

42
هجرات العراقيين.. نزف الانسان وتسرب الكفاءات

36
لاجئ بلا مأوى.. أستاذ فيزياء ذرية عراقي يروي تفاصيل مريرة بين المخيمات

54
التنوع مصدر قوة.. العراق يتأهب لحوار الأديان

102
بفضل اللغة وغياب الرقابة.. فيسبوك متجراً لبيع الأسلحة في العراق

كلمـــة العدد

حرب الإعلام .. أرخص الحروب وأخطرها

ان عالم أولئك الذين يستسلمون للمصير الذي يقرره الآخرون يعني أنهم لا يقتربون أبدا من خطوط الدفاع والخطر ويديرون وجههم عن الحقائق، ولقد علمتني تجربة أكثر من أربعة عقود من العمل في الصحافة أنه لا توجد حدود في هذا السياق ما لم تضع حدودا لنفسك! لم نناقش اسباب فشل ونجاح مشروع شفق منذ فترة طويلة وتركنا التقييم والقرار للقراء والمشاهدين لهذا العمل، ولكنه طبيعي يسعدنا أننا قدمنا مثالاً جميلاً للعمل الاحترافي ولا يمكن لأحد أن يعاقبنا على معتقداتنا الإنسانية. صحيح أنه لا شيء جديد يلوح في الافق، لأنه لم يخلقنا أحد لكي نستمر، لكننا عملنا في خدمة المشروع الذي جزء من تاريخه ينتمي إلى الكورد الفيليين، الذين يجسدون مثالا جميلا للتعايش في هذا البلد. لسنوات طويلة، كانت وسيلة التفاهم بيننا وبين الآلاف من محبي شفق كلاسيكية أو حديثة، فقد منحتنا الفرصة لاتخاذ خطوات جيدة وأثبتت الإنجازات أنه بغض النظر عن مدى اختلاف وجهات نظرنا، يمكننا القيام بالعديد من الأشياء المشتركة والمهمة لأنفسنا ولهذا المجتمع. واليوم ايضا كالعادة فالحق مع قرائنا ومشاهدينا ولكن الحق محفوظ ايضا لفريق عملنا في التعامل بيننا كمواطنين وهو ما اصبح حقا متقابلا ان نحافظ على انفسنا كل العراقيين لاننا لا نؤمن بالحرب التي تتبناها سياسات دعاة الحرب التي هزت البلاد، ورأس الرمح فيها هو الإعلام. طبعا قمنا باصدار الكثير من اعداد مجلة فيلي ولكن لا نعلم كم من عدد جديد سيظهر حتى تتحول اساليب العمل والنظرة لاسباب طول عمرها الى قوة او الى انحدار وتلاش. إن الشعب العراقي عامة والشعب الكوردي بمن فيهم الفيليون يستحقون أكبر قدر من الاحترام والخدمة؛ والفيليون بحاجة، اكثر من الاخرين من اجل استقرار الهوية، الى ان تكون لهم عين ترى واذن تسمع ولسان ينطق!. هل هذا كثير جدا للطلب من شعب ضحى بكل ما لديه من أشياء ثمينة من أجل الحرية؟ هل هذا كثير جدا على شريحة حكم عليه بالفقدان الابدي والمستمر لآلاف الأحباء؟ يجب على الكورد كإنسان وكأمة أن يتعلموا التعاطف مع أنفسهم والعناية بالفقراء من شرائحهم. نحن كشفق شاركنا في المسيّرة الاعلامية كل هذه السنوات دون أن ننتهك وننسى المبادئ والقيم الاخلاقية والانسانية، أليس هذا انجازا لشعب استكثروا عليه مجرد آماله وتطلعاته العادلة؟

رئيس التحرير

لماذا أبو إدريس تحديداً ؟..

نيجيرفان بارزاني في المهمة الشاقة تغليب الطمأنينة على السلاح

عندما يبدأ رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني حركته المرتقبة ما بين بغداد والنجف، فما من شك أن كل القوى العراقية ستضع رهاناتها العالية في أن تأتي محاولته لإخراج البلاد من عنق الزجاجة، بالنتائج المرجوة.

وكان من المزمع ان يقوم نيجيرفان بارزاني بزيارة الى بغداد والنجف، موفداً من قبل الزعيم الكوردي مسعود بارزاني في احدى اشد اللحظات العراقية قتامة بعدما غاصت البلاد في أكثر من 300 يوم من عواصف الشلل والجمود، ثم بدأت تنزلق مؤخرا الى مرحلة اكثر خطورة تتمثل في احتمالات الاقتتال الداخلي.

«المهمة المستحيلة» - بنظر الكثيرين - التي سيقوم بها الرئيس بارزاني، وهو المعروف بتحركه على قاعدة مهمة في العمل السياسي العراقي اختصارها بأنه لا توجد مشكلة لا يمكن حلها طالما صفت النوايا.

وبحسب مراقبين، فإن الوساطة المرتقبة للرئيس بارزاني فيما بين بغداد والنجف، بمثابة فرصة قل نظيرها بالنظر الى طبيعة الشخصية التي تقوم بها حيث ان لهذه الشخصية ميزات قد لا تتوفر في شخصية أخرى ناشطة على المستوى العراقي والكوردي، ويكون بالإمكان الرهان بقوة على قدرتها في تحقيق الاختراق المأمول لكسر دوامة الشلل والخوف التي اشتدت على ساحة العراق خلال الاسابيع الماضية.

ويدرك هذا الرجل، مثلما يدرك العديد من القيادات السياسية، وعلى المستوى الشعبي العام في العراق، أن لديه من المكانة ما يؤهله ليحط بثقة في دوائر صناع السياسة في بغداد وفي الحنانة، بحثا عن «الأمل» والتسويات، وهو أكثر ما تحتاجه الساحة العراقية في هذه المرحلة المفصلية، بعد أكثر من 10 شهور على الانتخابات البرلمانية التي كانت فرصة للتجديد، لكنها تحولت بفعل المناكفات والصراع على النفوذ، الى لحظة اضافية من البؤس العراقي الطويل.

ولهذا، فإن فرصة الاطمئنان التي سيحملها نيجيرفان بارزاني معه منذ انطلاقه من اربيل باتجاه بغداد والنجف، هي من بين أكثر ما يضمره عموم العراقيين في دواخلهم من رهانات، وهم يرون بلدهم ينزلق رويدا رويدا، فيما بات يوصف في الإعلام الغربي بانه أسوأ أزمة يعيشها العراق خلال العقدين الماضيين، وربما بما يعادل كارثة الغزو الداعشي قبل 8 أعوام.

وبحسب مراقبين، فإن من مفارقات مهمة وساطة نيجيرفان بارزاني، والقبول العراقي العام بها والمراهنة عليها، انها تأتي برغم ان هذا الرجل وهو الذي أمضى ثلاثة اعوام في رئاسة الاقليم حتى الان، يمثل الحزب الديمقراطي الكوردستاني الذي كما هو معروف، ارتبط بالتحالف الثلاثي الذي نشأ خلال الشهور الماضية كائتلاف جمع التيار الصدري والكتلة السنية، بهدف محاولة تحقيق الأغلبية السياسية والبرلمانية الكافية، لتشكيل الحكومة العراقية التي طال انتظارها.

ويعني ذلك ان الحزب الديمقراطي الكوردستاني مفترض انه في قلب أزمة الصراع السياسي الدائر الان، خاصة بين الصدريين وقوى الاطار التنسيقي، وبالتالي فان تفاهم القوى السياسية المختلفة على ايلاء مهمة الوساطة العتيدة لنيجيرفان بارزاني واحتضانها بالمراهنة عليها، يعكس بان رئيس الاقليم سيتحرك ما بين بغداد والنجف مترفعا عن الحزازات السياسية والمصالح الفئوية او الحزبية الضيقة، لصالح نقاط العمل المشترك الاكبر ومساحات التسوية الواسعة والشاملة لمختلف القوى، والاهم لصالح هياكل الوطن الجامع.

هذه الوساطة بين «خصمين» اشتدت بينهما نقاط الصراع لدرجة صارت معها التقديرات العراقية والدولية تتخوف من تحولها الى اشتباك مسلح، هو بذلك يمارس مهارته مثلما اعتاد ان يفعل حتى عندما كانت ملفات الخلاف تطرح ما بين بغداد واربيل، او حتى داخل البيت الكوردي نفسه.

ويأتي نيجيرفان بارزاني محملا بارث حافل من العمل السياسي المكثف طوال اكثر من ثلاثة عقود والذي قاده تدريجيا الى اعلى منصب في السلطة في اقليم كوردستان، ثم ليتردد اسمه مرات عدة كمرشح محتمل للرئاسة في العراق، فيما تتعزز صورته كقيادي يعمل بهدوء مهما اشتدت الازمات، مستفيدا من تراكم خبراته مهما صعبت المراحل والمحطات، على قاعدة ان الازمات يمكن تحويلها الى فرص، وان مشكلات العراق هي دائما بمثابة المشكلة داخل العائلة الواحدة التي تتطلب بالتالي: الحوار والتفاوض.

ومنذ عين نائبا لرئيس الحكومة العام 1996 ثم رئيسا للحكومة العام 2006، ثم رئيسا للاقليم العام 2019، هزت العديد من الزلازل السياسية والاقتصادية والأمنية العراق من اقصاه الى اقصاه. وحتى على صعيد الداخل الكوردي، جرت تحولات كبيرة وبرزت مخاطر لا تحصى، كانت يمكن ان تكون كافية لانهاء الحياة السياسية لاية حكومة أو رئيس، لكن ذلك لم يحصل، مثلما جرى مثلا في العام 2014، عندما عصفت الانواء بكوردستان، فانهارت اسعار النفط العالمية، وظهرت عصابات داعش محتلة مدنا عراقية وكوردية، وقطعت الحكومة الاتحادية ميزانية الاقليم بسبب خلافات حول مبيعات النفط، وتدفق مئات الآلاف من حشود النازحين الى الاقليم. ولم يسمح

نيجيرفان بارزاني للحكومة ان تسقط. ويعتقد مراقبون ان مهمة التحدي الجديدة امام نيجيرفان بارزاني التي ستقوده الى بغداد والنجف، هي نتاج طبيعي وبديهي لكل ما سبق، يضاف اليها ان رئيس الاقليم نجح خلال العامين الماضيين في نسج علاقة طيبة مع رئيس الحكومة العراقي مصطفى الكاظمي الذي كان يرد التحيات الكوردية بأحسن منها، فيسعى بالتنسيق مع الرئيس بارزاني الى فكفكة تعقيدات الملفات الشائكة ما بين اربيل وبغداد والتي تراكمت في السنوات الماضية، من قضايا الحدود والثغرات الامنية والرواتب والعوائد النفطية وسنجار والتعاون العسكري وخلايا الارهاب، ما كان يعزز جهود رأب الصدع المشتركة بين الرجلين، ويعزز الثقة المتبادلة بينهما.

وليس سرا ان نيجيرفان بارزاني سيقوم بتحرك الوساطة الجديدة مسلحا بهذه العلاقة الجيدة مع الكاظمي، وبالتفويض البديهي الحاصل كثمرة لنتائج الاجتماعات والمشاورات المكثفة التي حصلت في الايام الاخيرة، وشارك فيها الكاظمي ورئيس الجمهورية برهم صالح ورئيس البرلمان محمد الحلبوسي وقيادات الاطار التنسيقي والاحزاب المختلفة، بالاضافة الى ممثلة الامم المتحدة في العراق جينين هينيس بلاسخارت التي سمح لها استثنائيا مؤخرا بزيارة السيد مقتدى الصدر في الحنانة والتي ما كفت تدعو الى اهمية اعتماد الحوار بين الجميع للخروج من الازمة الحالية.

ومن المرجح ان تصب زيارة وزير الخارجية فؤاد حسين يوم الاثنين، الى طهران ومباحثاته مع كبار المسؤولين الايرانيين، في اطار التحركات المتعددة الجبهات، بما فيها حركة نيجيرفان بارزاني، للتوصل الى مخارج تقي العراقيين، مخاطر الاحتراب الداخلي الذي لا تحمد عقباه.

ولا بد ان نيجيرفان بارزاني، قد استشعر -كما فعل آخرون- مخاطر المرحلة التي دخل فيها الصراع الشيعي-الشيعي ان صح التعبير والذي تعدى نقطة التنافس بين التيار الصدري وبين الاطار التنسيقي، ليمس في ظل التحركات الاحتجاجية الاخيرة، رموز ومؤسسات الدولة كمبنى البرلمان ومجلس القضاء الاعلى، في وقت احتار المراقبون في محاولة فهم قواعد اللعبة الجديدة وما اذا كانت تعتمد مبدأ «اللعب على حافة الهاوية» ام انها تخطتها بالفعل نحو الانهيار التدريجي للبلاد أو نسف صيغة نظام دستور العام 2005.

ولهذا، من المرجح بحسب مراقبين ان تكون اولى بنود وساطة رئيس الاقليم، محاولة ان يحسم ما اذا كانت اسس الصراع الحالي ما زالت ضمن اطار اللعبة المقبولة سياسيا، ام انها تجاوزتها بالفعل الى المرحلة الاكثر خطورة، وبالتالي محاولة طرح بنود التسوية الممكنة والمقبولة من مختلف اطراف الصراع، وربما الاهم السعي الى استدراج مقتدى الصدر الى ملعب التنازلات والحوار، خاصة ان الزعيم الصدري، اثار قلقا واسعا مؤخرا بعدما قاطع «حبل النجاة» الذي القاه الكاظمي عندما استضاف جلسة للحوار الوطني، وتمنع الصدريون على حضورها.

يسير نيجيرفان بارزاني على درب قناعته المعلنة. في ايار/مايو الماضي خلال زيارته الى السليمانية قال بوضوح ان حماية العراق أمر مهم بالنسبة لنا وينبغي ان يكون الاقليم جزءا من حماية الدولة العراقية وينظر الى ذلك كواجب مشترك يقع على عاتق العراقيين كافة، مضيفا ان النظام الاتحادي في العراق سيكون عاملا في تقوية سيادة العراق ولن يضعفه بل يقوي من أواصر الشراكة بين مكوناته. وقال ايضا بما لا يدع مجالا للشك في طبيعة دور ورؤى الرئيس بارزاني، ان «أمن أربيل وكوردستان من أمن العراق، وسيادتنا ومصالحنا مشتركة، والنجاح والفشل مشترك ايضا».

وفي هذا الاطار، يلفت المراقبون الى ان حركة بارزاني الجديدة باتجاه بغداد والنجف، ليست فقط تأكيدا على حيوية حضور رئيس الاقليم على المستوى العراقي الداخلي -والكوردي ايضا - وانما تؤكد ايضا قدرته على التأثير في الاوضاع الاقليمية والخارجية، اذ لم يعد سرا، ان شرارات الازمة العراقية الان، تتطاير نحو اتجاهات خارجية عديدة، ومراقبة عن كثب من ايران الى تركيا الى الولايات المتحدة والسعودية وسوريا وفرنسا والصين وروسيا واللائحة قد تطول.

هناك ثقل اقليمي لنيجيرفان بارزاني ليس من السهل تجاهله، من زيارته ولقاءاته مع قادة العالم والمنطقة، في باريس ولندن وانقرة وطهران وابو ظبي والدوحة ودافوس وغيرها، وهو جانب يساهم بالتأكيد في فتح ابواب حل العقد والمخارج امامه.

وباختصار، فإن نجاح المهمة البارزانية في بغداد والنجف، من شأنها ان تعزز مكانة اقليم كوردستان لا في بغداد وحدها، وانما في المحيط الاقليمي الاوسع، باعتبارها ملجأ الحلول والحوار والتسويات، بقيادة الرئيس بارزاني الذي ربما افترض كثيرون - خطأ - انه كان عليه ان يتصرف وفق انحيازات حزبية وفئوية ضيقة باعتباره جزءا من قوى التنافس الحالي، لكنه في المقابل، آثر خيارات الحكمة والتروي، والرؤى الاكثر نجاعة وهدوءا، ما يجعل ورقة «الطمأنينة» هي الورقة الاكثر أهمية في أوراق نيجيرفان بارزاني المتعددة التي يحملها عادة معه في المهمات التي تبدو مستحيلة.

فنانات كورديات متسلحات بالريشة والفن

اعتبر «معهد واشنطن» الأمريكي أن الفن أصبح بمثابة سلاح للنساء الكورديات من اجل رواية قصصهن كشكل من اشكال المقاومة، حيث يحاربن من اجل نيل حقوقهن متسلحات بريشة الرسم بدلا من السلاح.

فيـلي

وبداية، أشار تقرير المعهد الأمريكي الذي كتبته الباحثة شيلان فؤاد حسين والتي لها أبحاث في الدراسات الشرق أوسطية والكوردية، وعملت سابقا في «المعهد الكوردي في واشنطن»، إلى أن الفن يعتبر الركيزة الثقافية لأي مجتمع، وأن المساواة بين الجنسين والحرية السياسية هي التي تساعد على ازدهار المجتمعات.

ويقول التقرير، الذي نشر باللغة الانجليزية، وترجمته مجلة «فيلي»، إن هذين العنصرين بدآ في الآونة الأخيرة بالانصهار في المجتمع الكوردي وكانت النتيجة وسيلة فعالة لنساء كوردستان لإخبار قصصهن والحفاظ

على الروح الجماعية لشعب محتل بلا وطن، مضيفا انه «في ظل الظروف السياسية التي يرزح تحت وطأتها ما بين ثلاثين الى أربعين مليون كوردي حيث شهدوا على حظر استخدام لغتهم ودمار قراهم، أصبح أي إبداع ثقافي من قبل الكورد بمثابة شكل من أشكال المقاومة».

واضاف التقرير انه «حتى الفن غير السياسي أصبح بحدّ ذاته فعل تمرد لإثبات الذات»، مشيرا الى ان هذا الاندفاع الفني يعتبر طبيعيا بالنظر إلى أن «المسألة الكوردية» بقيت محظورة لعقود ومجرّمة ومخفية من الساحات العامة، ما عنى أن العديد من النساء الكورديات بشكل خاص كان لديهن الكثير ليقلنه حين أُتيحت لهنّ الفرصة أخيرا».

ولفت إلى أن هذه الأصوات بات بالإمكان التعبير عنها من خلال الفن الذي يمثّل أداة لرسم معالم المجتمع الجديد.

وذكر ان هناك مجموعة كبيرة من الفن الكوردي المعاصر الذي يتطلب وصفه الكثير من الكتب، مشيرا على سبيل المثال إلى المجلّد الصادر في العام 2017 عن «إيماغو موندي» بعنوان: بين السطور: الفنانون الكورد المعاصرون، عن 115 فنانا معاصرا.

الفن من خلف قضبان زنزانة

واشار التقرير الى ان زهرة دوغان، هي واحدة من الفنانات الكورديات الرائدات اللواتي يستحوذن على اهتمام العالم، وهي أمضت ثلاث سنوات تقريبا في السجون التركية بين 2017 و 2019 بسبب لوحة رسمتها تجسّد مدينة نصيبين الكوردية المدمرة.

وتابع أنه عندما مثلت أمام المحكمة، اتُهمت بأنها «تتجاوز حدود الفن»، وحين سألها القاضي عن سبب رسمها لتلك اللوحة، أجابت أن الدولة هي فعليا من صنعت هذه الصورة، وأنها كانت تنقل فقط الدمار الذي خلّفته قائلة :»أنتم فعلتم ذلك وأنا رسمته فحسب».

وتابع التقرير انه خلال وجودها في السجن، استمرت دوغان في ممارسة الفن رغم المخاطر، مستذكرةً «في السجن، كان لدي خياران: إما القبول بالواقع والشكوى، أو محاولة المضي بفني كوسيلة للمقاومة».

ومن اجل ان تضمن متابعة فنها خلال تلك السنوات الثلاث تقريبا، تحتم على دوغان أن تكون خلّاقة في رسوماتها وأن تجد المواد المناسبة للوحاتها، اذ في ظل عدم وجود ورق، استعانت بالصحف والكرتون والأقمشة كأساس للوحاتها، وهي من اجل الحصول على الالوان، لجأت إلى مجموعة واسعة من المواد، فالأعشاب المطحونة للون الأخضر، والكرنب للأرجواني، والرمان أو الدم للون الأحمر، والكركم للأصفر، وأقلام الحبر الأزرق، وحبوب البن للبني، و رماد السجائر للرمادي والبهار للأسود، ثم قامت بتهريب أعمالها الفنية المتعددة من السجن بواسطة الغسيل المتسخ.

وبعدما أطلق سراحها من السجن، غادرت الفنانة الكوردية البالغة من العمر 31 عاما آنذاك تركيا وأقامت معرضًا كبيرا لأعمالها التي رسمتها أثناء وجودها في السجن.

وقالت دوغان أن «المشهد الفني في كوردستان يتغير بسرعة في الوقت الراهن وثمة موجة من الفنانين الجدد المبدعين».

وحول مكانها في حركة التغيير الأشمل، قالت دوغان: «نحن الكورد نحارب من أجل حقوقنا منذ أكثر من 100 سنة. البعض اختار المحاربة بالأسلحة، ولكن يجب أن نتعلم المحاربة بأساليب أخرى. والفن هو أحد هذه الأساليب بالنسبة لي».

وذكر التقرير ان دوغان تعتبر أن هذه المعركة متمحورة حول إحياء الثقافة والمحافظة عليها، قائلة «في بلدي، دُمرّت هذه الذكرى لقرون، ومن خلال القضاء على أرشيفنا التاريخي، يحاولون زجنا في دوامة النسيان والاندثار وعدم الوجود، والشعب المجرّد من ذاكرته هو شعب مهزوم، ويكتسي التوثيق في معظم أعمالي أهمية كبيرة. ومن خلال الرسومات، سواء المستلهمة من الوثائق أو المستقاة منها، أحاول تخليدها».

حين يكون المجتمع هو السجن

واشار التقرير الى انه جانب زهرة دوغان، هناك العديد من الفنانات الكورديات اللواتي يتحدين التقاليد المحافظة ويطالبن بالمساواة بين الجنسين وحقوقهن كإنسان.

وتناول التقرير معرضا مثيرا للاهتمام اقيم في حزيران/يونيو العام 2021، أطلقت خلاله الفنانة نيغا سلام عليه عنوان «القبو» في مدينة السليمانية حيث تم عرض أعمال فنانين كورد من الشباب المؤيدين للمساواة وهم يعالجون مسائل تتعلق بحالة المرأة في المجتمع الكوردي.

ولفت التقرير الى ان المشرف على المعرض وصف الأعمال الفنية بأنها تندرج ضمن إطار «منظور جديد» يتحدى المحرمات التقليدية والمسائل المتعلقة بجسد المرأة، كجراحة التجميل، وامتلاك الرجل المفترض لجسد المرأة، ووجود المرأة في المساحات العامة، والقواعد المحافظة المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

واوضح التقرير ان هذا المعرض سلط الضوء ايضا على فنانة أخرى تسعى إلى تحويل المجتمع الكوردي وهي تارا عبدالله التي اطلقت في العام 2021 مشروعها البصري «مينة» الذي يخبر قصص نساء تعرضن للعنف، وهو مشروع استغرق 3 شهور لجمع قطع ملابس من 99678 امرأة معنفة حيث جرت مقابلة كل واحدة من هؤلاء النساء وتمّ جمع ملابسهن في عمل فني حيك من ملابس النساء وامتد على طول 4800 متر من حديقة الشعب في السليمانية وصولًا إلى دار العدل في المدينة.

وبالاضافة الى ذلك، تتحدى أعمال الفنانات من الشتات الكوردي المجتمع، على غرار راز كزيدان، وهي كوردية مقيمة في لندن وولدت في السويد وترعرعت في بريطانيا، لتعود بعدها إلى إقليم كوردستان في العام 2014 بهدف دمج عالميْها معًا.

واشار التقرير الى ان كزيدان تجمع بين فن الوسائط والتصوير الفوتوغرافي، وتختص بالتصوير الرقمي الأرشيفي لإعادة صياغة القصص القديمة للفلكلور الكوردي والشعر بصبغة جديدة من الألوان. وتابع قائلا ان كزيدان تعتمد في أعمالها ترك النساء من دون وجوه كي تعكس القمع الذي تتعرض له المرأة وصراعها الطويل والمتواصل على امتداد الأجيال حتى يومنا هذا.

ونقل التقرير عن كزيدان وصفها لمهمتها الفنية هذه قائلة «إن مكافحة الظلم والاضطهاد لا تقتصر على التسلح والذهاب إلى المعركة، فأنا أحارب غياب العمل الإبداعي بقيادة المرأة في المجتمع الكوردي. كما أن ثورة النساء لا يمكن أن يقودها رجال يرتدون البدلات»!.

وختم التقرير بالإشارة الى ان أهداف الفنانات الكورديات يمكن تلخيصها في رواية الرسامة ميديا أرماني من رأس العين في روج آفا والتي هربت من مدينتها عندما احتلتها تركيا ودخلها متطرفو جماعة إسلامية في العام 2019. وتابع ان ارماني بعد هروبها الى القامشلي، التحقت بمركز «مالفا للفنون» لمواصلة تحسين مهاراتها في الرسم، مدركةً كيف أن «ثورة روج آفا ساهمت في تمهيد الطريق أمامنا نحن الفنانات. فالثورة شرّعت أبواب المجال العام أمامنا. لقد شهد المجتمع تحولًا كبيرًا في وجهات النظر إزاء النساء. وقد ظهرت مواهب النساء المخفية إلى العلن».

ونقل التقرير عن أرماني قولها حول أعمالها الفنية ان «لوحاتي تعكس السلام والطبيعة والنساء، كما ترمز إلى التعايش المشترك بين عدة أديان في منطقتنا حيث نعيش بسلام. أنا أعبّر من خلال لوحاتي عن شوقي إلى مدينتي وعن ألمي في الوقت نفسه».

وخلص التقرير الى القول ان الجملة الاخيرة لارماني تعكس تجربة الكورديات بشكل جيد، والتي هي مزيج من الشوق المفعم بالأمل والألم في عالم لا يزال لا يضمن المساواة بين الجنسين والحرية السياسية. واضاف التقرير انه «في حين يطّلع الإعلام الغربي على معلومات إضافية عن معاناة الكورديات في ساحة المعركة الفعلية ضد جماعات مثل داعش، فانه سيكون على دراية أيضا بالميادين الأخرى التي تحارب فيها الكورديات للحصول على حقوقهن متسلحات بريشة الرسم بدلا من السلاح».

«طعم الشاي هنا له نكهة خاصة لا تجده في بقية أماكن اربيل اضافة الى الاغاني القديمة التي تجعل الجلوس في المقهى أمرا ممتعا جدا».

بضعة اضواء على التواجد الفيلي في مركز بغداد

بما ان موضوع الكورد الفيليين البغداديين موضوع واسع ومتشعب، فاننا ارتأينا القاء نظرة قد تكون عامة على بعض تواجدهم في العاصمة بغداد، بأمل مواصلة ذلك والدخول في الجزئيات في موضوعات لاحقة.

فيلي

وتفيد المصادر التاريخية ان بغداد قبل ان يبني الخليفة العباسي ابو جعفر المنصور سورها الدائري وابوابها الاربعة، كانت على شكل قرى و مستوطنات كوردية تعود الى ما قبل الاسلام وهي تحمل اسما كورديا وهو الاسم الحالي بغداد، التي يتواجد فيها بحسب المصنفين نحو مليون ونصف المليون كوردي، ويلفتون الى ان بناء اسوار المدينة من قبل المنصور، كان على يد معماريين وعمال البناء الكورد الذين ظل لهم دور رئيس في بناء ابنية بغداد، على حد وصفهم.

واستنادا الى المؤرخين ومعاصري بغداد كان في العاصمة في القرن الحادي عشر حي باسم «محلة الأكراد» يقع في وسط العاصمة يمتد من باب الشيخ الى شارع شيخ عمر، منوهين الى ان سكان هذه المناطق الاغلبية منهم من الكورد الفيليين؛ وأما شارع الكفاح ففيه محلة باسم (عكد الاكراد) ويقع في غربها وشمال غربيها مسجد ومرقد الشيخ عبد القادر الكيلاني وتنتهي المحلة بالمسجد وموقعه مرتفع نوعا ما كتل قليل الارتفاع .

ويفيد المؤرخون ان في بغداد كان هناك حي أخر للكورد يقع في الطرف الشرقي من ساحة الميدان الواقعة عند وزارة الدفاع شرقا وكذلك في شرقي باب المعظم ويطل بالدور السكنية على شارع الجمهورية من الشمال الشرقي وليس بينه وبين الميدان سوى هذا الشارع ويسمى حتى الان بـ (تبه الأكراد) .

وبحسب المؤرخين تشير الاصول التاريخية لاسماء المحلات والعكود والمساجد للكورد انهم سكنوا ضواحي العاصمة منذ زمن بعيد، فمحلة (تبه الاكراد) التي كانت تقع بين الميدان والبارودية سميت بهذا الاسم لان سكانها من العائلات الكوردية منذ منتصف عام1850 ميلادي وكانت محلة تبه الاكراد تضم ايضا عكدا باسم عكد الكرد وكذلك محله (الدسابيل) التي كانت تقع بين محلتي رأس الساقية وقهوة شكر وكانت تسكنها عائلات الكورد الفيليين كما كان فيها مسجد باسم (مسجد الدسابيل) وقد طمستها الاحداث السياسية وإجراءات النظام المباد ضد الكورد الفيليين، بحسب المراقبين.

ويتواجد في بغداد (عكد أو دربونة) يمتد من شارع الفضل الواصل بين شارع الجمهورية ومحلة الفضل وهو قريب من (تبه الأكراد) ويعرف (بدربونة الجلالي) نسبه الى الجلالية من القبائل الكوردية القديمة، وتشير المصادر الى ان الكورد الذين سكنوا بغداد منذ مدد طويلة كانوا جزءاً مهما من

مكوناتها الاجتماعية وحركتها الاقتصادية والعمرانية والتجارية وأن من كان كثير الاطلاع ببغداد وسكانها يقدر نسبة الكورد فيها بما لا تقل عن ربع أو خمس سكانها حتى في عصر الاحتلال العثماني، بحسب قولهم.

ومن المحلات والعكود ذات الغالبية الكوردية الفيلية في بغداد محلة الشيخ عبد القادر وعكد القصاب وخانه قهوة سلمان وعكد الحروب وعكد الاغوان وعكد الشيخ الالفي وقهوة الزنبلة وعكد الغسلان وقهوة أم النخلة وعكد الشيخ رفيع وعكد تكيية القنديلجي وعكد تكيه البكري، وتنتشر فيها قبائل وعشائر من ابرزها عشيرة أركوازي وعشيرة سورميري و عشيرة ملك شاهي وعشيرة زهاوي من قبيلة كلهور و عشيرة قره لوس من قبيلة كلهور، وعشائر أخرى على وفق تصنيفاتهم.

وتذكر المراجع ان «الأكراد الفيليين» ينحدرون من مدن وبلدات محاذية للحدود مع إيران مثل خانقين ومندلي وبدرة وجصان، وقدم أجدادهم إلى العاصمة نهايات العهد الملكي، واستقروا في عدة مناطق من بينها محلة الصدرية وشارع الكفاح وسط بغداد.

وشارع الكفاح من الشوارع الطويلة في بغداد اذ يمر بثلاث مناطق هي الباب الشرقي ومنطقتي النهضة وباب المعظم و يبلغ طول الشارع نحو 5 كم وكانت بيوته من القصب والطين ولكن حركة العمران فيه بدأت العام 1930 وقد شهدت سنوات الاربعينات والخمسينات إنشاء عدد كبير من العمارات والابنية الحديثة، وأطلق على الشارع في العهد الملكي تسمية شارع الملك غازي وبعد قيام ثورة 1958 ثم سمي بشارع الزعيم ثم أطلقت عليه تسمية شارع الكفاح.

وهناك مسجد جامع الخلاني الذي يضم مرقد الشريف محمد بن عثمان المشهور بالخلاني ومسجدا سراج الدين وصدر الدين الواقعان في منطقة الصدرية فضلا عن مسجد محمد الالفي الذي بناه حبيب اغا الدركزي وحسينية الكورد الفليين في منطقة عكد الاكراد الذي شيدها السيد مصطفى اواسط الاربعينات من القرن الثاني عشر وحسينية الكورد الفليين التي شيدها الحاج احمد الاحمدي العام 1941.

وتشير المصادر التاريخية الى ان منطقة الصدرية التي يسكن معظمها الكورد الفيليون في مركز بغداد هي في الاصل محلتين اندمجتا ببعضهما ولاتكاد تميز حدوداً فاصلةً لهما بالوقت الحاضر حتى أصبحتا محلةً واحدة تقع بين محلات الهيتاويين وصبابيغ الآل والحاج فتحي ورأس الساقية وباب الشيخ وهذه المحلة كانت تعد في العصر العباسي القسم الأخير من محلة المأمونية ومقبرتها التي كانت تعرف بمقبرة الزرادين نسبةً لصانعي الزرود (الدروع) التي تلبس في القتال، بحسب المصادر التي تشير الى ان «الصدرية» عرفت بهذا الإسم نسبة لدفينها الشيخ صدر الدين محمد بن محمد الهروي المدرس في المدرسة البشيرية والمتوفى سنة 677 للهجرة.

وتذكر المصادر ان تسمية سراج الدين جاءت نسبة للمحدث المقرئ الشيخ سراج الدين عمر بن علي بن عمر الحسيني القزويني الشافعي توفي سنة 750 للهجرة فأقيم على قبره مسجد عرف بجامع سراج الدين وإليه نسبت المحلة التي حوله ويشير بعض المحدثين أنه دفن في صدرية بغداد وهي محلة الصدرية نفسها ثم اشتهر أمر قبره حتى عرف قسم من محلة الصدرية بسراج الدين نسبةً إليه وتعد محلة سراج الدين داخلة في محلة الصدرية.

وتنوه المصادر الى ان محلة الصدرية ضمت في العصور السابقة بعض العگود منها عگد الأباريق و عگد السبيل خانه و عگد الصدري و عگد التكمجية و عگد الحياج (الحياك) و عگد حبيب؛ وضمت في العصور اللاحقة، عگد الدوكجية وعگد الكبي وتعني الگبة، كذلك بعض الأزقة مثل، دربونة المعدان والآتون (الموقد).

ومن أبرز معالم محلة الصدرية جامع سراج الدين وكان فيه مدرسة تدرس فيها العلوم العقلية والنقلية ولهذا الجامع رواق رائع البناء وأمام ذلك الرواق ساحة صغيرة تضم ضريح الشيخ سراج الدين وأول عمارة معروفة له جرت سنة 1131 للهجرة بأمر والي بغداد الوزير حسن باشا وقد أنشئ عنده سقاية يصل إليها الماء عن طريق قناة عالية مبنية على العقود يرفع إليها الماء من كرد (دولاب) يصب عند شاطئ دجلة في شريعة السيد سلطان علي ومازال الجامع عامراً وأعيد بناؤه على هيأة جديدة في سبعينات القرن الماضي والسنوات اللاحقة، بحسب المصادر.

بندر الفيلي ..
من السجن إلى الإبادة الجماعية

فيـلي

رواية جديدة، تدور مفاصلها حول مأساة الإبادة الجماعية التي تعرض لها الكورد الفيليين وتحكي قصة أحد أفراد هذه الشريحة بندر الفيلي، الذي شاءت مقتضيات الضرورة أن يولد ويترعرع في السجن لأسباب غير معروفة.

ولد بندر الفيلي عام 1980 في سجن ببغداد، بأمر من المسؤولين الكبار في النظام العراقي السابق، كان يجب أن يبقى هذا الطفل في السجن ويكبر هناك، حيث تتناول هذه الرواية قصة حياة بندر وترعرعه يوما بعد آخر.

يروي الكتاب بختيار علي، قصة الاشياء الصغيرة التي يتسلق بها بندر الفيلي، سلم حياة صعبة خطوة فخطوة.

الكتاب يسير بشكل ليس باسرع من حياة بندر نفسه وهو يسرد قصة اللحظات المهمة والاضطرابات النفسية المفاجئة لشخص يعيش في سجنه الابدي وعنده فرصة ضئيلة لرؤية العالم وفهمه.

يعيش بندر في عالم منقسم إلى جبهتين، جبهة مسؤولي السجن مع جبهة السجناء والمحكومين، جبهة منظمي شؤون الموت، وجبهة الذين يتم إرسالهم إلى القبر.

بندر من البداية إلى النهاية ضحية لقوى كبرى تمر عبر تاريخ العراق دون أن يعرف أو يفهم شيئا، فهو طفل مستبعد من الحياة والتاريخ مع ذلك يشعر بمرور جميع الأعاصير والزوابع العنيفة والمدمرة على جسده.

تُظهر الرواية الضغط الرهيب الذي تمارسه البيئة السياسية على الناس لجعلهم جزءاً منها، لكن هذا ليس سوى جانب واحد من هذا العمل، كما يقول الراوي.

في البداية يبدو أن كل شيء تأمل وتعمق في النفس البسيطة والعفوية لشخص تم تصغير عالمه بشكل يجعل من كل شيء تافه يمثل له هبوطا على نجم غريب ويظهر كأنه شيء كبير ومهم.

إن نقل هذا الصراع للقارئ هو جزء من الرغبة في هذا النص، كيف يرى المرء كل الأشياء الغريبة التي تعتبرها أعيننا ونظراتنا وإدراكنا تافهة وغير مهمة.

عالم بندر، بحسب كاتب الرواية، هو عالم تم اختزاله إلى أقصى حد، ولكن في هذا الاختزال نفسه، يرينا كيف يكون هذا العالم أكثر وضوحا "بانوراميا" في رؤية واسعة.

وتشكل هذه الرواية، انعكاساً لمأساة جزء كبير ومنسي من أمة الكورد، ألا وهي مأساة الكورد الفيليين، بندر الفيلي ليس مجرد اسم، بل يمثل مكونا يعيش دائما في السجن والاغتراب.

ومن المقرر أن يتم نشر هذه الرواية في المستقبل القريب من قبل "رهند سنتر" Rahand Center.

شارع الكفاح

رمز التعايش والألفة الاجتماعية

كنا قد تناولنا في موضوع سابق نظرة عامة لمناطق وسط بغداد التي تركز فيها الكورد الفيليون منذ القدم التي اشتركوا في شتى نشاطاتها الاجتماعية والاقتصادية؛ وفي موضوعنا هذا نحاول الإلمام ببعض مظاهر وحياة منطقة هامة لطالما تركزت فيها معالم حياة زاخرة بالألفة والروح الاجتماعية، ونعني بها منطقة «شارع الكفاح».

فيلي

وشارع الكفاح الذي يعد من الشوارع الطويلة في بغداد يمر من منطقة باب المعظم صعودا الى النهضة ثم الباب الشرقي، ويقدر طول الشارع بخمسة كيلومترات وكانت بيوته من القصب والطين، وبدأت حركة العمران بامتداده في ثلاثينات القرن الماضي ونشطت في الأربعينيات والخمسينيات وانشأ بامتداده عدد كبير من العمارات والابنية الحديثة، بحسب الوثائق التاريخية.

وتشمل المنطقة التي يمتد فيها الشارع محلات "الصدرية" و"عكد الاكراد" و"كهوة شكر" و"الفناهرة" و"اجميلة" و"فضوة عرب" ومحلة "بني سعيد" و"فضوة مرجان" و"رأس الساقية" و"باب الشيخ" و"دربونة الخزرج" و"ابو دَوْدَوْ" و"ابو سيفين" و"قنبر علي" و"المهدية" و"الفضل". وتغيرت تسمية الشارع بحسب ظروف البلد المتغيرة من شارع الملك غازي الى شارع الزعيم ثم شارع الكفاح.

وتذكر المصادر التاريخية، ان المكان كان ارضا زراعية خالية من العمران حتى اوائل القرن الثالث الهجري حيث بنى المأمون قصره ليبدأ العمران بالاتساع لتنشأ البساتين والحدائق والمحال التجارية وقد سميت منطقة تركز المحال بالمأمونية التي تضم القشلة والدهانة وسراج الدين، وقد ازدهرت تلك المحال في القرن الخامس الهجري وفي القرن الثامن الميلادي بدأ العمران بالتطور في منطقة شارع الكفاح وكان من أهم محلاته القديمة دربونة الجلبي والاثوت والعزة والبستان والوثبة، وبني فيه حمامان واحد للنساء وآخر ملاصق له للرجال، وهو يزدحم لاسيما في فصل الشتاء وان اغلب من يأتي اليه من المحافظات رجالا ونساء، على وفق الباحثين.

ومن ابرز معالم شارع الكفاح ساحة السباع التي انشئت عند تصميم الشارع، وبحسب سكان المنطقة كانت حديقة غناء فيها تماثيل لأسود تخرج من فمها نافورات الماء وتحيطها المطاعم الصغيرة، الا انها الآن صارت ساحة تحيطها ورش المواد الانشائية الصغيرة والمتخصصة بانابيب الماء والشيش وماطورات الماء، بحسب وصفهم.

وبحسب المصادر فان الكفاح هو شارع الكورد الفيليين نظرا لكثافة تواجد عائلات الكورد الفيليين في شتى مناطقه وتعد المحلات السكنية المتوزعة على جانبيه من اقدم المناطق التي سكنها اهالي بغداد ومنها محلة الفضل و المهدية وقنبرعلي والبو شبل وابو سيفين وابودودو و طاطران و العيدروسي وعكد الاكراد وعكد الجري وفضوة عرب وكهوة شكر والصدرية وهي مثل كل المحلات المتبقية تتميز بجانبها التراثي من حيث الطراز البنائي

القديم ، فالبيوت العالقة بالقدم تعلوها الشناشيل، بحسب تعبير الباحثين.
ويلفت الباحثون الى ان هذا الشارع رمز للتعايش السلمي بين سكانه ومحاله السكنية بشتى تنوعهم مشيرين الى براءة اهلها وحسن معشرهم وطيبتهم ونزوعهم للعيش والبقاء بسلام و طمأنينة، بحسب تعبيرهم، ومرد ذلك بحسب قولهم، عائد الى حسن الجوار و التمسك بالتقاليد ومنها احياء اهالي تلك المحلات المناسبات المشتركة ومنها ذكرى عاشوراء وكذلك المناسبات الدينية الثي تجري في ضريح الشيخ عبد القادر الكيلاني الذي يشهد زيارة الالوف من الزوار من مختلف دول العالم، كما ان الشارع يضم مرقد الصحابي "قنبر" الذي سميت المنطقة المحيطة باسمه وهي من المحلات التي تأسست فيها مدرسة المهدية في عشرينات القرن الماضي التي درس فيها الزعيم عبد الكريم قاسم وشخصيات وطنية اخرى كما تمتاز هذه المحلة بتواجد سوق "حنون" الذي يعد من اقدم اسواق بغداد.

وبحسب الباحثين والمؤرخين فان الكورد الفيليين من اقدم المجتمعات التي سكنت محلات هذا الشارع وكان لهم بصمتهم في انعاش الواقع الاقتصادي في بغداد عن طريق تواجدهم في سوق الشورجة الواقعة بين شارع الرشيد وشارع الكفاح منذ اربعينيات القرن الماضي وتحديدا بعد هجرة اليهود، بحسب تصنيفهم.
وبدورهم تعرض الكورد الفيليون الى عمليات تهجير متكررة، واحد وجهاء الفيليين تبرع ببيته ليكون مدرسة ابتدائية في منطقة باب الشيخ وسميت بمدرسة "الكورد الفيلية" التي قام النظام المباد بتغيير اسمها بعد انقلاب الثامن من شباط عام 1963 ، واستدركوا انها عادت الى اسمها القديم بعد سقوط النظام المباد في عام 2003، لافتين الى ان مئات التلاميذ من ابناء المنطقة لا زالوا يداومون فيها وكان المتبرع ينتمي الى قبيلة ملكشاهي التي هي احدى القبائل الكوردية العريقة، بحسب وصفهم، مزيدين انه كان للمكون الفيلي دوره في تنشيط الحركة الرياضية عن طريق تشكيل فرق شعبية اتخذت من المقاهي المتواجدة مقرات لها مثل مقهى الحاج خداداد ومقهى هاشم ومقهى اهالي بدره، وقد كانت منطقة العوينه ساحة لمسابقات كرة القدم مع الفرق الشعبية الاخرى، اذ اسهمت هذه الفرق الشعبية التي كان اغلب اعضائها من المكون الفيلي في رفد المنتخب الوطني بكثير من اللاعبين المتميزين مثل محمود اسد وشقيقه عبد الصمد وجلال عبد الرحمن وانور مراد ونوري قهرمان، بحسب قولهم.

ويوضح الباحثون ان تلك المقاهي تميزت باقامة ندوات ثقافية وسياسية اسهمت في خلق الوعي الوطني في صفوف جماهير المنطقة، مذكرين "بالموقف البطولي الذي وقفه ابناء المنطقة وفي مقدمتهم الكورد الفيليين عندما قاوموا ببسالة وباسلحة تقليدية زحف دبابات النظام الشوفيني عند تقدمها على وزارة الدفاع وتمكنوا من اعطاب عدد من اليات الانقلابيين في 8 شباط 1963"، بحسب قولهم.
وبحسب إحصائيات غير رسمية حديثة، فإن نصف المقيمين في تلك المنطقة هم من الكورد الفيليين، والنصف الآخر من العرب السنة والشيعة، فضلا عن التركمان والمسيحيين، منوهين الى كثرة تواجد محال فرق الموسيقى الشعبية.
أحد سكان تلك المنطقة، يقول إنهم لا يستعملون مصطلحات مثل "الشيعة والسنة" في منطقتهم ابدا، فجميعهم يعيشون معاً كإخوة، بحسب تعبيره؛ وكان يتوزع على البيوت والازقة باعة الدوندرمة، والشعر بنات، والشربت، ويجلسون في مقاه متوزعة بين الازقة، وتتواجد فيها حمامات للرجال والنساء، ويقول احد سكنة المنطقة القدماء ان الناس تعيش هنا بالفة وحنين، بظل حب متبادل بين الجميع يغمر السكان الاصليين من الكورد والعرب والتركمان، نازحون من مدن العراق المتنوعة، بأديان وطوائف متعددة، على حد وصفه.
واستذكر سكان من المنطقة عديد مقاهي الكفاح والوصلات الغنائية البغدادية التي كانت تجري في مطلع السبعينات، كما كانت مكاناً لتسابق رمضاني اذ اشتهرت بأقدم مباريات "المحيبس"، كما اشتهر شارع الكفاح باسطوات البناء ومنهم الحاج "لقمان".

«تلك المقاهي تذكر بالموقف البطولي الذي وقفه ابناء المنطقة وفي مقدمتهم الكورد الفيليين عندما قاوموا ببسالة وباسلحة تقليدية زحف دبابات النظام الشوفيني عند تقدمها على وزارة الدفاع وتمكنوا من اعطاب عدد من اليات الانقلابيين في ٨ شباط ١٩٦٣»..

ثنائية التفاؤل والتشاؤم كمحرك للواقع

لطالما شكلت دوافع وعوامل التفاؤل والتشاؤم مبعث حيرة لدى الافراد والمجتمعات وكثيرا ما دعت تلك الحيرة البعض الى العودة مرارا الى رواية «الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل» للروائي الفلسطيني اميل حبيبي، كناية عن عدم تحقق كلا طرفي المعادلة، فلا هي بالتفاؤل ولا بالتشاؤم.

فـــيلي

وفي الواقع العراقي، وبحسب المراقبين لم تزل الامور معقدة وملتبسة ويتلاعب بمفهومي التفاؤل والتشاؤم الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي غير المستقر وتتدخل الاهواء ايضا في رسم مساراتها ارتباطا بالوضع.

ولأهمية الواقع السياسي في تحديد طرفي المعادلة يقول المراقبون انه وعلى سبيل المثال فانه قبيل عقد الانتخابات الاخيرة في تشرين الاول 2021 كان كثيرون قد عبروا عن عدم تفاؤلهم بنتائجها مسبقا بفعل النسبة الاعظم ممن اعلنوا مقاطعتهم لها، ويلفتون الى ان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات كانت قد قررت استباق احتمالات المشاركة المتدنية، لتعلن في قرار قالوا انه يمثل تشويهاً لكيفية حساب عدد المشاركين، بحسب قولهم؛ أن النسبة المئوية للمشاركة تُحسب على أساس عدد الذين استخرجوا بطاقات انتخابية، وليس على أساس عدد الذين يحق لهم التصويت، وكثير منهم لم يراجعوا لتجديد البطاقة الانتخابية وتحديثها او حتى الامتناع عن انشاء بطاقة جديدة من قبل كثير من الشباب.

وفي حينها قال متخصصون ومراقبون ان الوضع الذي نشأ بعد الانتخابات واعلان النتائج، لم ينجح في كسر التشاؤم وفتح ابواب للتفاؤل، ورأى المراقبون في بغداد، أنه حتى نسبة المشاركة المعلنة من قبل الجهات الرسمية بواقع 41% تعني استمرار هيمنة الأحزاب التقليدية على البرلمان، لكن بعدد مقاعد أقل من مقاعدها في البرلمانات السابقة، مشيرين بالقول ان قراءة نسبة المشاركة تعني أن «التصويت كان على خلفية اليأس واللامبالاة»، على حد وصفهم، مضيفين القول بما ان الانتخابات تمثل مصدر التفاؤل الاول فيما لو كانت نتائجها ايجابية فان العراقيين ظلوا يعيشون بظل حالة التشاؤم التي لازمتهم حتى الآن.

ويكتب الباحث البريطاني، مارتن شولوف، في صحيفة «الجارديان» البريطانية، أنه يُنظر إلى التصويت المنخفض إلى حد كبير على أنه عدم ثقة في النظام الديمقراطي، الذي جرى تقديمه بعد الغزو الأمريكي، وأن التنافس على النفوذ في البرلمان العراقي المكون من 329 مقعدًا يظل يدور بين الكتل السياسية التي بحسب أدائها، لها تأثير على اختيار رئيس الوزراء، وتوقع في ذلك الوقت أن تستغرق مفاوضات تشكيل الحكومة عدة أشهر، وهي عملية من المحتمل أن تؤدي إلى تقسيم الوزارات مرة أخرى بين الكتل، بحسب رأيه.

ويلفت متخصصون واكاديميون الى ان التفاؤل من دون أرضية واقعية هو غباء أو وهم قاتل، والتشاؤم من دون أرضية واقعية هو الآخر غباء قاتل، على حد وصفهم، مبينين، إن التفاؤل والتشاؤم حالتان مرتبطتان بوعي الإنسان وقدرته على إدراك وقراءة الواقع موضوعياً وحيادياً وعلى تشخيص الاستنتاجات الاحتمالية المعرضة باستمرار إلى عوامل مؤثرة كثيرة، ومنها ان حالة الإنسان والمجتمع خاضعة في الوقت ذاته إلى قوانين التطور

الاجتماعي الفاعلة على حد قولهم.

وبحسب قولهم فإن التشاؤم من واقع قائم يحمل في طياته ذلك النور المضيء في النفق الطويل الذي لا يحرم الإنسان من التفاؤل بنهاية لليل طويل وطلوع فجر مرتقب، بحسب تعبيرهم.

ويضيفون انه ليس هناك من تفاؤل مطلق أو تشاؤم مطلق، فكلاهما نسبي قطعاً، وأيهما المتغلب في لحظة ما يعتمد على عوامل كثيرة، ومنها رؤية الانسان وخلفيته الثقافية والاجتماعية والمصالح التي يتبناها الكتاب والاعلاميون والسياسيون ويدافعون عنها، وكذلك بالنسبة للسكان. ومثل هذه الاجتهادات خاضعة للتحليل والنقد والتغيير؛ ولهذا فليس هناك من يغامر بالتفاؤل والتشاؤم المطلق إلا إذا أراد أن يكون خائباً في عراق المعجزات، بحسب تعبيرهم.

ويقول الباحثون انه يمكن الاشارة الى نتائج دراسات على مستوى التشاؤم والتفاؤل لدى طلبة المدارس على افتراض التفاؤل قياسا لوعيهم، ولفتت الدراسة الى انه عن طريق الجولات في المدارس في أثناء مرحلة التدريب العملي في مرحلة الماجستير «سنة أولى» وجدوا أن كثيرا من الطلبة في المدارس في التعليم الثانوي لديهم أفكار تشاؤمية بشأن الغاية من التحصيل الدراسي، وفلسفة التعليم، لأن التعليم في ظل الأزمة يساعد الطلبة على تقرير مصيرهم التعليمي كون الخريجين في الجامعات لن يجدوا الوظائف المناسبة بعد تخرجهم، فضلا عن عوامل تتعلق بالمستوى المعيشي الصعب الذي يطغى على عديد المشكلات تخص الجانب التعليمي، وهذا يؤدي إلى انخفاض الدافعية والضبط الذاتي في مواجهة ضغوطات الحياة التعليمية، وبالنتيجة أدى ذلك إلى تردي مستواهم الدراسي الذي كان في السابق أفضل مما عليه الآن، بحسب وصف الدراسة.

وبرأي المتخصصين، يؤثر كل من التفاؤل والتشاؤم في تشكيل سلوك الفرد، وعلاقاته الاجتماعية وصحته النفسية والجسمية، فالمتفائل يتوقع الخير والسرور والنجاح، وينجح في تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي، وينظر إلى الحياة بمنظار ايجابي ويكون أكثر إشراقاً واستبشاراً بالمستقبل وبما حوله، ويتمتع بصحة نفسية وجسمية جيدة، فيما المتشائم يتوقع الشر واليأس والفشل وينظر إلى الحياة بمنظار سلبي.

وقد لاحظ المراقبون ان كثيرا من كتابنا وسياسيينا يوغلون في السوداوية ويتفننون في جلد الذات وإن ذهبوا الى نصيحة او نقد يلجؤون الى الغلظة بمفردات تعبر عن قساوة في التعامل مع الاخر ويلعنون البيئة والمجتمع التي يحيون فيها ويكونون جزءا من مشكلة وليسوا حلا أو إنهم لايقدمون حلا، على حد وصفهم.

وزادوا القول، لعل مشكلتنا تكمن في أن زعماءنا يتفاعلون مع ارهاصات الشارع وينساقون لها بدلا من «الترفع» ودراسة الظروف بالنظر لها من واقع المفكر المؤثر لا المتأثر ومن ثم ايجاد الحلول المطلوبة، قائلين ان من اوجه التشاؤم، الشعور بالذنب وتدني مفهوم الذات والشعور بالعجز والإحباط، وان من شروط التفاؤل التوقع الإيجابي للأحداث و الحديث الإيجابي مع الذات و الشعور بالأمن والأمان النفسي، ودعوا الى التعامل مع الحياة كما هي بمفرداتها لنستطيع التكيف معها والمضي ببناء مستقبل لائق، بحسب قولهم.

واضافوا إننا بحاجة الى رؤية جديدة يشترك فيها رواد الفكر الاجتماعي والسياسي وحتى الديني، ودراسة الحركة الاجتماعية للمجتمع العراقي وعدم الاعتماد على الحكومة لحل جميع المشكلات لاننا نعيش حالتين متناقضتين فمرة ننظر لأي حكومة وكأنها الاب الراعي لنا ومرة ننظر لها وكأنها شركة تجارية تريد استغلالنا، مشيرين الى ان مسؤولية المفكرين والمثقفين والسياسيين أن يستنهضوا في الفرد والمجموعة على حد سواء مكامن القوة، والعوامل التي تبعث على الامل وتجعل من الانسان مستقرا نفسيا يستطيع التغلب على الضغوط اليومية اجتماعية او امنية او سياسية كانت، وان على مفكرينا ومثقفينا ان يرتفعوا عن الاجواء الضاغطة التي يمرون بها وانتاج ثقافة الامل والتفكير بمستقبل افضل، لافتين الى انهم كذلك لا يدعون الى القفز على الواقع او ترك التاريخ من دون دراسة.

كثيرا من كتابنا وسياسيينا يوغلون في السودواية ويتفننون في جلد الذات وإن ذهبوا الى نصيحة او نقد يلجؤون الى الغلظة بمفردات تعبر عن قساوة في التعامل مع الاخر ويلعنون البيئة والمجتمع التي يحيون فيها ويكونون جزءا من مشكلة وليسوا حلا ..

النقل في العراق..

ضغط على الطرق وغياب الوسائل البديلة

يتفق الخبراء والمتخصصون على ان شبكات النقل لها دور كبير في التفاعل المكاني بين التجمعات البشرية والأنشطة الاقتصادية، وتعد مفتاحاً للتنمية الاقتصادية، مشيرين الى الارتباط الوثيق بين هذه الشبكات وتنمية جميع الفعاليات المدنية والاقتصادية، الزراعة، الصناعية ،التجارية، ومنوهين الى التخلف الذي تعانيه معظم الطرق الرئيسة والثانوية في العراق ومسجلين غياب الدراسات عن واقع الطرق المعبدة.

فيـــلي

ويلفت متخصصون الى ان قطاع النقل في العراق يشكو من غياب إستراتيجية وطنية متكاملة لقطاع النقل الوطني تعكس النظرة الشاملة لشتى عناصر القطاع وتؤكد على أهمية الترابط بين مكوناته الأساسية، بحسب تعبيرهم، مشيرين الى ان النسبة الأكبر من البضائع التي تنقل على شبكة الطرق تولد ضغطا كبيراً على محاور شبكة الطرق وتسهم في تدميرها في ظل انحسار نشاط نقل البضائع بالسكك الحديد، او بوسائل اخرى.

وينوهون بالخصوص الى انعدام السيطرة على الحمولات والأحمال لمركبات الحمل الذي يؤدي غالباً الى تدمير شبكة الطرق التي صممت لحمولات محددة على محاورها، ولم يجري تحديثها وتطويرها، على حد قولهم.

ويضيف المتخصصون في النقل الى ذلك عوامل اخرى منها قلة الطرق العرضية بين المحافظات والمدن و قلة الطرق الحلقية والحولية للمدن و مشكلات ترافق استملاك الأراضي من اعتراضات المالكين بخاصة من الفلاحين والمزارعين، كما يصطدم ذلك بحاجة نشاط الطرق الى استثمارات ضخمة لإعادة التأهيل ولتنفيذ مشاريع جديدة، و ضعف نظام السيطرة النوعية و سيادة مبدأ تقاطعات الطرق مع خطوط السكك الحديد بمستوى واحد، والتجاوزات الكبيرة على شبكة الطرق البرية، فضلاً عن نقاط التفتيش والحواجز الأمنية في الطرق الخارجية والشوارع الداخلية، على حد وصفهم، ومنوهين الى عمليات التخسف التي تحدث في الشوارع نتيجة توقف المركبات الكبيرة فيها، وعدم تواجد أسطول كاف وذو كفاءة للعمل لخدمة الركاب بما في ذلك خطوط المترو المعمول بها في الدول الاخرى ومحدودية اسطول النقل العام بالحافلات في المدن وما بينها وتواجد قطاع خاص غير منظم يستعمل مركبات دون المواصفات المطلوبة وملوثة لبيئة المدن، ناهيك عن الوضع الأمني وما يترتب عليه من عدم تسيير المركبات على الخطوط التي تشهد اضطرابات أمنية، بحسب قولهم.

ولعل من ابرز الامور التي تتسبب في مشكلات النقل العام بحسب الخبراء هو تخلف النقل الداخلي بالسكك الحديد، ويلفت المتخصصون ومسؤولون الى عدم اكتمال الربط الداخلي والاقليمي لعموم البلد وافتقار مناطق مهمة لخدمات هذه الشبكة، وان وجدت فتمر بمسافة بعيدة جدا عن تواجد المستقرات البشرية والمناطق المأهولة بالسكان، والاعتماد الكبير على شبكة الطرق والنقل بالمركبات وبقاء اجزاء مهمة من خطوط شبكة سكك الحديد على وضعها وتقادم عمرها وتناقص سرعتها وانخفاض حمولاتها؛ وينوهون الى الحاجة الملحة للاستثمارات الضخمة التي يتطلبها نشاط السكك في بناء الخطوط وتأثيثها بالإشارات والاتصالات وتوفير القاطرات وعربات المسافرين وشاحنات نقل البضائع الحديثة.

عدم تواجد أسطول كاف وذو كفاءة للعمل لخدمة الركاب بما في ذلك خطوط المترو المعمول بها في الدول الاخرى ومحدودية اسطول النقل العام بالحافلات في المدن وما بينها وتواجد قطاع خاص غير منظم يستعمل مركبات دون المواصفات المطلوبة وملوثة لبيئة المدن.

وينوه المتابعون الى ان لدى بغداد طموحات للربط عبر السكك الحديد مع ثلاث دول هي تركيا وإيران والأردن لإيجاد منافذ اقتصادية جديدة بما يعزز من معدلات التبادل التجاري التي تراجعت كثيرا في السنوات الماضية، بحسب قولهم، ويستبعد محللون تمكن العراق من إتمام المشروع الضخم في المواعيد المحددة، كون أن المستثمرين المحليين أو الأجانب لديهم مخاوف متعلقة بالوضع الأمني وقوانين الاستثمار وتفشي الفساد، بحسب قولهم.

ومنذ سنين كان يجري الحديث عن تأهيل خط الموصل - بغداد ليتم ربطه بتركيا في المرحلة المقبلة وإصلاح خط بغداد - القائم في محافظة الأنبار

لربطه مع الأردن؛ ووقع العراق والأردن عام 2012 مذكرة تفاهم تضمنت إنشاء خط السكك الحديد بين العقبة وبغداد، لكن بغداد لم تستطع تأمين التمويل المطلوب لبدء تنفيذ المشروع، بسبب الأزمة التي تعاني منها البلاد، على حد وصف المراقبين. بل ويشيرون الى انه حتى الآن لم يتم إنجاز خط للسكك الحديد بطول 32 كيلومترا والبالغ تكلفته 150 مليون دولار ويمر عن طريق معبر الشلامجة الحدودي مع إيران والواقع في مدينة البصرة جنوبي البلاد؛ وكانت بغداد قد وقعت مذكرة تفاهم مع ايران في عام 2011 لاستكمال هذا المشروع لتسهيل نقل البضائع والأشخاص، وفي عام 2014 أيضا، جرى التوقيع عليه مرة أخرى.

ويقول المراقبون انه في حال اكتمال هذه الخطوط، فإن العراق سيحقق إيرادات مالية ضخمة نتيجة نقل المسافرين والبضائع من تلك الدول.

وفيما يتعلق بالنقل البحري يقول المتخصصون والمراقبون ان الموانئ العراقية تجابه منافسة قوية من قبل موانئ الدول القريبة كدولة الإمارات العربية المتحدة وقطر، ومن موانئ الدول المجاورة (الكويت، الأردن، سوريا، السعودية، إيران) وقد حققت موانئ الدول القريبة والدول المجاورة بحسب قولهم تقدماً وتطوراً كبيرا في العقدين المنصرمين، فيما تراجع أداء وكفاءة الموانئ العراقية في المدة نفسها، بسبب ظروف العقوبات والحروب التي مر بها العراق ولم تشهد الموانئ العراقية أي تطور ملحوظ على الصعيد المحلي والعالمي، على حد قولهم، كما شخصوا ان الأعماق الحالية للممرات الملاحية وواجهات الأرصفة تتراوح ما بين ٦-١٠ امتار وبهذا لا يمكنها استقبال البواخر العملاقة للحاويات وحمولات "الفل" وبذلك تبقى الموانئ الحالية موانئ ثانوية وتبقى كلف النقل عالية نسبيا وغير تنافسية مع الموانئ الأخرى مما ترتب عليه تحول التجار العراقيين الى الاعتماد على موانئ الدول المجاورة للاستيراد، بحسب الخبراء، مضيفين الى اسباب الاخفاق تخلف أنظمة إدارة وتشغيل الموانئ العراقية وعدم استعمال الأنظمة الحديثة والالكترونية في مجال الإدارة والتشغيل وعدم مواكبة آخر التطورات العالمية في هذا المجال وكثرة الغوارق في الممرات الملاحية التي لم تنظف حتى الآن وبالأخص المؤثرة على دخول وخروج البواخر القادمة إلى الموانئ بحسب قولهم.

كما يضيفون الى الاسباب النقص في الوحدات البحرية (الحفارات، الساحبات، البواخر، الرافعات البحرية، بواخر الإنارة، زوارق المسح، زوارق التلوث البحري، باخرة الإدلال، ناقلات ماء ووقود) والنقص في معدات الموانئ الاختصاصية ومعدات مناولة البضائع وتقادم الموجود منها حاليا، وتدني الاستثمارات الحكومية الموجهة لنشاط الموانئ بالنسبة للحاجة، ولم يتجاوز حجم المصروف من الاموال المخصصة نسبة 30% بحسب تقديرهم فضلا عن عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار و تنفيذ البنى التحتية للنشاط، و تدني مستوى تأهيل الملاكات العاملة في هذا القطاع وعدم التناسب بين الملاكات الفنية والادارية، وتواجد فائض كبير من العمالة المستخدمة مما يؤثر بمجمله سلباً على كفاءة أداء النشاط، على حد وصفهم.

اما في مجال الطيران فيشير المتخصصون في النقل الى ان من ابرز المشكلات في العراق البطء في تنفيذ أعمال إعادة تأهيل المطارات الحالية وانشاء مطارات جديدة، وكذلك عدم امتلاك شركة الخطوط الجوية العراقية لأسطول جوي متكامل واقتصاره على عدد محدود من الطائرات المملوكة والمستأجرة وقدم هذه الطائرات.

الرمي العشوائي و«العراضة» يفتكان بالناس

ضحايا اطلاق النار العشوائي لاسيما من الاطفال والنساء لم تنقطع في العراق، برغم الاجراءات الحكومية ومحاولات بعض رؤساء العشائر الحد منها او لجمها.

فيلي

ويلفت المراقبون الى انه برغم عدم تواجد أرقام رسمية بشأن حصيلة ضحايا إطلاق النار العشوائي في المناسبات العراقية، غير أن سقوط قتلى ومصابين في مثل تلك المناسبات بات امراً اعتياديا ومتوقعاً، بحسب تعبيرهم؛ وعلى لسان مسؤول في وزارة الصحة العراقية فأن عدد الضحايا وصل لبضع مئات في عام 2021 لوحده.

وفي نهاية 2021 قال مصدر امني أنه «جرى إلقاء القبض على عدد كبير من الأشخاص الذين قاموا بالرمي العشوائي وتمّت إحالتهم إلى المحاكم المختصّة وفق المواد القانونية من قانون العقوبات العراقي».

واستنادا الى بعض الاحصائيات المنشورة اعتمادا على بعض مراكز الشرطة والمراكز الصحية فان الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2021، بلغ عدد ضحايا إطلاق النار العشوائي في المناسبات الاجتماعية في العراق، مثل الزواج والعزاء والختان، أو الاشتباكات العشائرية، 19 متوفيا، وأصيب عشرات آخرون، وتصدرت بغداد وميسان والسماوة والبصرة قائمة المدن في عدد الضحايا، وفقا للأرقام التي اوردتها وسائل الاعلام؛ وقدر مسؤولون أمنيون في وزارة الداخلية عدد ضحايا عمليات إطلاق النار في الهواء بأكثر من 90 قتيلاً مع عشرات الجرحى في عام 2021، لكن الأخبار والتقارير التي تتناول ضحايا هذه الظاهرة في العراق تفيد بأنّ الحصيلة ربما تكون أكبر من ذلك، بحسب ما اوردته.

ويلفت مسؤول في وزارة الصحة العراقية الى أن ظاهرة إطلاق النار في المناسبات وطقوس الفصول العشائرية باتت تكلف العراق خسائر بشرية شهرياً، وأن الحكومة عاجزة عن تنفيذ وعودها بحصر السلاح، أو منع هذه الممارسات على حد قوله.

ويشير مسؤولون وتؤكد ذلك الوقائع ان اطلاق النار العشوائي بات يشمل طائفة واسعة من المناسبات منها إطلاق النار احتفالاً بفوز فريق رياضي، وليس الأمر قاصراً على الفرق العراقية، بل تعدى ذلك الى الفرق الاجنبية أيضاً، مثلما حدث في احدى

مباريات فريقي برشلونة وريال مدريد الاسبانيين؛ كما يجري اطلاق النار في الأعراس وتشييع الجنائز، وفي ما يسمى بـ «الدكة العشائرية»،التي تنتشر في أنحاء العراق، لاسيما بين عشائر وسط وجنوبي البلاد، وتؤثر تلك التقاليد العشائرية حتى على الناس الذين يمكثون في منازلهم في اثناء الرمي، ففي احدى الحالات شكى سكان قطاع سكني في مدينة الثورة ـ الصدر من انهم فوجئوا بانقطاع التيار الكهربائي لديهم وعندما انتهى الرمي وتحروا في الامر وجدوا ان الاسلاك الكهربائية الداخلة الى منازلهم تقطعت بسبب «عراضة» عشائرية كانت تجوب المنطقة كتقليد لدى البعض عندما يتوفى فرد من احدى العشائر.

ويقول مسؤول امني أن «سقوط ضحايا بالرصاص العشوائي بات أمراً متكرراً، والمستشفيات تستقبل مصابين بشكل دائم، وكأنهم يحتفلون بقتل الآخرين بالرصاص الحي في الشوارع، أو كأن الاحتفالات لا تصلح من دون إطلاق الرصاص في الهواء»، بحسب تعبيره.

ويلفت حقوقيون الى ان القانون العراقي القائم يعاقب القائمين بالرمي العشوائي بالسجن حتى 3 سنوات، وفي حال تسبب في وقوع ضحايا قد تصل العقوبة إلى 15 عاماً، لكنه لا يجري تفعيل القانون، بحسب قولهم، منوهين الى ان بعض الأشخاص لا تستطيع الجهات الأمنية القبض عليهم كونهم ينتمون إلى مجاميع مسلحة أو عشائر، والمناسبات العشائرية يتكرر فيها إطلاق الرصاص بشكل مكثف، وتنكر العشيرة دائماً معرفة الفاعل، على حد قولهم.

وبرغم ان البعض يعد أن سكان المدن أكثر التزاماً بالقانون، وابتعاداً عن الانغماس في ظاهرة إطلاق الرصاص العشوائي مقارنة بسكان القرى والأرياف، لكن الواقع يؤكد أن عدد الضحايا في المدن ليس أقل من ضحايا القرى، بحسب قولهم.

احد ضحايا الرمي العشوائي آلاء العامري، لاعبة المنتخب الوطني العراقي وبطلة آسيا والعراق في لعبة «البوتشيا» وهي لعبة خاصة بالإعاقة الحركية تلعب على الكراسي ضمن الصالات، تتذكر الحادث الذي أقعدها على الكرسي المتحرك وتسبب في شلل أطرافها السفلية، حدث ذلك بعد فوز منتخب العراق لكرة القدم ببطولة آسيا عام 2007، مشيرة الى انها وفيما كانت واقفة ضمن المحتفلين بهذا الإنجاز الرياضي، تعرضت لإطلاق نار تسبب في شلل أطرافها السفلية.

وتبين بعض الارقام انه وبسبب إطلاق النار العشوائي ابتهاجاً بفوز منتخب العراق لكرة القدم في إحدى مبارياته في بطولة كأس الخليج العربي عام 2017 سقطت 102 ضحية في بغداد والمحافظات.

يذكر ان قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم 570 لسنة 1982، يُعاقب «بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على ثلاث سنوات لكل من أطلق عيارات نارية في المناسبات العامة أو الخاصة في داخل المدن والقرى والقصبات من دون أن يكون مجازاً بذلك من قبل السلطة المختصة»، كما أن قانون الأسلحة رقم 51 لسنة 2017 عاقب في المادة 24 منه على حمل السلاح من دون رخصة بالحبس والغرامات، كما جرى ادخال «الدكة العشائرية» تحت مظلة قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لسنة 2005، الذي تنص مادته الثانية على أن «التهديد الذي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أياً كانت بواعثه يعد من الأفعال الإرهابية».

ويقول متخصصون نفسيون ان لظاهرة الرمي العشوائي آثارها النفسية على المجتمع، إذ تؤدي إلى الشعور بالخوف وزعزعة الاستقرار النفسي عند السكان وانتشار الفوضى في أغلب البلاد، كما أن تكرارها من دون رادع يؤدي إلى تعلم الأطفال سلوكيات غير منضبطة تؤثر في شخصياتهم لاحقاً، على حد وصفهم.

وزارة الداخلية تؤكد من جهتها على إن الوزارة تلقي القبض على مطلقي العيارات النارية بالجرم المشهود أو بوساطة دوريات النجدة أو بعد متابعتهم عبر كاميرات المراقبة، مستدركة أن «جهود القوات الأمنية من الناحية الإجرائية كافية، لكن التوعية هي الجانب الآخر المهم للقضاء على هذه الظاهرة»، واستنادا الى المتحدث باسم الوزارة فانها تبنت برامج للتوعية والتثقيف بمخاطر هذه الظاهرة عن طريق مديرية الشرطة المجتمعية ومديرية شؤون العشائر.

كما بادر عدد من شيوخ العشائر في جنوب العراق وتحديداً في المناطق التي تشهد تنامي هذه الظاهرة، إلى إصدار بيانات تعلن البراءة الكاملة من أي فرد في العشيرة يقوم بإطلاق العيارات النارية، بحسب بيانات لبعض رؤساء العشائر، اذ قام احدهم بكتابة وصية تلزم أبناءه وعائلته «بعدم إقامة العراضة العشائرية وعدم إطلاق العيارات النارية».

ويلفت المراقبون الى أن المسؤولين في الحكومة العراقية هم أيضا لم يتجردوا من «التقاليد القبلية»، التي تتقاطع مع قانون الدولة الذي شرعوه؛ ففي احدى الوقائع شهدت محافظة النجف إطلاق نار كثيف استمر لساعات حزناً على وفاة والد أحد اعضاء مجلس المحافظة، لتأتي الواقعة كدليل على تجذر التقاليد والأعراف القبلية لدى الطبقة السياسية، فضلا عن العشيرة، بحسب قول المراقبين، منوهين الى ان تلك الحادثة خلفت نحو 20 جريحاً بينهم أطفال، بحسب شرطة المحافظة.

وتتعدد مظاهر الرمي العشوائي لتشمل الاحتفاء بالافراح فهي الأخرى اقترنت بإطلاق الأعيرة النارية، كمناسبات الزواج، العودة من الحج، الحصول على شهادة جامعية، فوز المنتخب الوطني لكرة القدم، والحصول على رتبة عسكرية، وفي بعض الأحيان يقترن إطلاق النار باستقبال مولود جديد.

بادر عدد من شيوخ العشائر في جنوب العراق وتحديداً في المناطق التي تشهد تنامي هذه الظاهرة، إلى إصدار بيانات تعلن البراءة الكاملة من أي فرد في العشيرة يقوم بإطلاق العيارات النارية

لاجئ بلا مأوى..
أستاذ فيزياء ذرية عراقي يروي تفاصيل مريرة بين المخيمات

فيلي

يعيش أستاذ عراقي متخصص في الفيزياء الذرية، وضعاً مأساوياً في رحلة الهجرة وطلب اللجوء، حيث لم تشفع كفاءته ولا وضعه الصحي المتدهور، بإقناع السلطات الهولندية بضرورة منحه حق اللجوء.

وتحول عالم الفيزياء الذرية الذي درس العلوم في الجامعة العراقية، ثم استكمل دراسته في الجامعة البريطانية، إلى لاجئ دون مأوى، منذ أن اضطرته الظروف مغادرة العراق إلى ليبيا، ومنها إلى أوروبا في رحلة لجوء قاسية قوبلت بالرفض طيلة سبع سنوات.

ووجد الأكاديمي العراقي نفسه مضطرا خلال سنوات الحصار الاقتصادي المفروض على بلده المغادرة، فكانت قبلته ليبيا العام 1995، لكن اشتعال شرارة الحرب في طرابلس سنة 2014، دفعته مرة أخرى إلى الرحيل إلى وجهة آمنة.

وعن تفاصيل سنوات مريرة من المعاناة قضاها في مخيمات اللجوء، يقول أبو علي، (اسم مستعار) خلال حديثه مع قناة "black box" على موقع يوتيوب، ويبلغ من العمر 72 عاماً وهو أستاذ محاضر درّس في عديد الجامعات العراقية والليبية: "وصلت إلى هولندا في أغسطس سنة 2014، ولم يُستجب لملف لجوئي رغم وضعي الصحي المتدهور، وكفاءتي العلمية". بحسب شبكة إرم الإماراتية.

ويعاني الأكاديمي العراقي الذي يعيش وحيدا في غرفة صغيرة، أمراضا خطيرة مثل القلب والبروستاتا، في حين تغض السلطات في هولندا النظر عن ذلك رغم توصية الأطباء بمنحه إقامة.

ويعتبر أبو علي أن "البلد التي لا تأخذ بعين الاعتبار الحق الإنساني، هو سقوط حضاري"، مردفاً بالقول: "الظروف صعبة هنا.. المسن بحاجة للرعاية، من حق كل أحد يعيش في مجتمع لسنوات أن تشمله التسوية هذا ما ينص عليه القانون، إما الإقامة أو الجنسية".

وكانت السلطات طالبته بمغادرة الكامب بغير رجعة رغم عجزه على التنقل، لكن ابنته تدخلت وجددت طلب الإقامة استنادا لحالته الصحية.

ويعتقد أن "السلطات بالغت في اضطهاده، في حين نال معاملة جيدة من الشعب الهولندي"، معلقا: "الأمزجة كانت تتحكم في القرار في كثير من الأحيان.. نأمل أن تنتهي مأساتنا نحن العراقيين في هولندا".

ويقضي أبو علي يوما كئيبا يصعب عليه التنقل والنزول إلى المدينة، ويقول: "كل ما يحيط بي يقول لا للاجئين العراقيين".

ولا ينصح أبو علي، الشباب العراقي بالتفكير في الهجرة، ويخاطبهم قائلا: "ليس من السهل الوصول والأصعب هو البقاء في أوروبا.. عليكم التأكد من البلد المتجهين إليه، هولندا ليس مرحّبا بنا".

ورغم مرارة الواقع وقتامته، لم يعقه ذلك عن مواصلة البحث العلمي، بل وضع نظرية جديدة كان بوسعها أن "تقلب العلم، حين تدخل المؤسسات الفيزيائية، رأسا على عقب"، حسب وصفه.

انخفاض نسب الجريمة في العراق.. التفاؤل المطلوب

عمليات السطو والتسليب والسرقة والقتل في العراق، وعموم الجريمة المنظمة هل انخفضت نسبها؟ وما دور ذلك في تحسين مستوى الامن والارتقاء بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

فيلي

في بيان لمجلس القضاء الاعلى نشر اواخر شهر تموز 2022 اعلن فيه ان جرائم السرقة سجلت تراجعا ملحوظا في السنة الحالية بعد ارتفاعها في العامين الماضيين لاسيما في اثناء مدة الحجر المنزلي إبان جائحة كورونا، مستدركا أنها لم تنعدم كليا فما زالت السرقات البسيطة في المناطق الشعبية تسجل أرقاما، بحسب قضاة تحقيق، على وفق البيان.

وذكر قاضي محكمة تحقيق بغداد الجديدة انه «بعد زوال حظر التجوال ورجوع الحياة الاقتصادية إلى نشاطها وتوفر فرص العمل لوحظ انخفاض مثل هذه الجرائم»، مشيرا الى أن «حوادث السرقة تضاعفت في مدة فرض حظر التجوال الذي رافق جائحة كورونا لاسيما مع تعطل اغلب الأعمال، ما ادى إلى زيادة هذا النوع من الجرائم لدوافع اقتصادية معيشية».

اما قاضي محكمة تحقيق الكرخ الثالثة فيقول ان جرائم السرقات الكبيرة مثل سرقة المنازل والمحلات التجارية وحوادث السطو المسلح تراجعت بشكل ملحوظ ولعل الفضل في ذلك يعود الى تعافي النظام الامني في البلد وزيادة فاعلية الاجهزة المختصة بمكافحة الجريمة المنظمة»، على حد وصفه، مشيرا الى ان الدوافع قد تكون اقتصادية أو اجتماعية مثل مستوى التعليم وتماسك الوسط العائلي والبطالة ومستوى الدخل الفردي وغير ذلك، كما أن تلك الدوافع قد تكون متعلقة بمدى سيادة القانون وقدرة الدولة على ضبط الامن وصرامة العقوبات المفروضة على مرتكبي الجرائم عن طريق الاطلاع على الدعاوى المعروضة والخاصة بجرائم السرقة، بحسب تعبيره.

وكان قد اعلن في نهاية عام 2020 عن ارتفاع جرائم القتل الجنائية في العراق في ذلك العام، بمعدل 12% مقارنة مع عام 2019.

وقالت نقابة المحامين العراقيين في حينه،

إنه جرى تسجيل 4 آلاف و700 جريمة قتل كان خلفها دوافع جنائية في ذلك العام مقارنة مع 4 آلاف و180 جريمة في 2019، مشيرة على لسان عضو في النقابة الى أن «العراق من أكثر الدول العربية التي جرت فيها جرائم قتل جنائية في 2020، بنسبة 11.5 بالمئة لكل 100 ألف نسمة»، كما عزز ذلك تأكيد وزارة الداخلية العراقية، على ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة، في الوقت الذي سجلت الأجهزة الأمنية آنذك بشكل يومي، عمليات اغتيال بدوافع جنائية، وسرقة للمنازل، وسطو مسلح، ونزاعات عشائرية.

وكان قد اعلن في عام 2021 على لسان مدير عام التدريب والتأهيل في وزارة الداخلية العراقية إن تصاعدا مخيفا للجرائم في العراق، بحسب تعبيره، لافتا إلى أن عددها كان بحدود 4300 حالة قتل في 2015 و4400 حالة في 2016، فيما ارتفعت الأعداد إلى 4600 في 2017 ومثلها في 2018.

وبرغم انخفاض أعداد جرائم القتل عام 2019 إلى نحو 4180 إلا أن عام 2020 شهد ارتفاعا كبيرا، لتسجل البلاد أكثر من 4700 حالة، منوها إلى أن العراق يعد الدولة الأولى عربيا في أعداد حالات القتل وبنسبة سنوية بلغت أكثر من 11.5% لكل مائة ألف نسمة، بحسب قوله. وفي مطلع عام 2021 قال مسؤول أمني في وزارة الداخلية العراقية، أن ضحايا الجرائم المنظمة الناتجة عن السرقة والسطو المسلح والخطف وتجارة المخدرات والابتزاز والنزاعات العشائرية وغيرها باتت تتجاوز ضحايا العمليات الإرهابية في مناطق كثيرة من البلاد (في ذلك الوقت).

باحثون اجتماعيون كانوا قد اشاروا الى ان تفشي القتل في العراق يعزى لانعكاسات جائحة كورونا وتأثيرها على الاقتصاد وواقع العمالة اليومية، فضلا عمّا أفرزته من عوز مادي تسبب بالقلق ومن ثم الاكتئاب، ليؤدي كل ذلك إلى استعمال المنشطات والمخدرات التي تفقد الشخص الأهلية العقلية ليقدم بعدها على ارتكاب الجرائم، مشيرين إلى أن ضعف سلطة القانون كان له الأثر الكبير على الأفراد، حيث يلجؤون إلى استحصال حقوقهم بأيديهم، أو الانتقام بصورة عدائية.

مؤشرات عالمية.. العراق في المنتصف

واستنادا الى دراسة اكاديمية قدمت من قبل مركز البيان للدراسات والتخطيط في بغداد الذي يصف نفسه انه مركز مستقل يسعى الى إجراء تحليل مستقل وايجاد حلول لقضايا معقدة تهم الوضعين السياسي والاكاديمي بحسب قوله، واعتمادا على التقرير السنوي العالمي لمؤشر الجريمة لعام 2021 الصادر عن موسوعة قاعدة البيانات العالمية "نامبيو"، فان العراق احتل الموقع 53 من أصل 136 دولة في جدول مؤشر الجريمة العالمي بنيله درجة 42.48 بنسبة الجريمة، و 51.58 بنسبة الامان وهو بذلك يكون في المستوى المتوسط مقتربا من بريطانيا ونسبة الجريمة فيها 46 والولايات المتحدة الامريكية 47 ويعد المركز ذلك ايجابيا (مع الفارق في عدد السكان) قياسا الى الاستقرار في بريطانيا وامريكا، ويعده فرصة كبيرة لإحكام امنه وتحسين مكانته في مؤشر الجريمة العالمي بحسب قوله، وسجلت الامارات العربية المتحدة نسبة جريمة منخفضا بواقع نحو 15 وبأمان يقترب من 85 نقطة، وفي قطر ينخفض معدل الجريمة الى نحو 12 نقطة بأمان 88 مع العلم ان اقل معدل للجرائم هو صفر بأمان 100.

وسجلت ادنى معدلات الجريمة في سويسرا والدنمارك والنرويج واليابان ونيوزيلندا، وهذه الدول لديها تطبيق قانون فعال جدا، وللدنمارك والنرويج واليابان بعض أكثر قوانين الاسلحة تقييدا في العالم، بحسب المؤشر.

وطلبت توصيات مركز البيان من المؤسسات الأمنية في العراق الاهتمام بمؤشر الجريمة العالمي كونه مرجع لقياس مستوى الجريمة والأمان في العراق، كما دعت الى تكوين مؤشر عراقي داخلي لقياس مستويات الجريمة والامان في عموم العراق من جهة وفي كل محافظة من جهة اخرى، كما شجع المركز المؤسسات الامنية على الاستفادة من تجربة اقليم كوردستان العراق في الحد من الجريمة، بحسب وصفه.

ودعا المركز الى التعامل مع الجريمة بشتى ابعادها وعدم الاكتفاء بالبعد الامني فقط، والتحري بالدوافع الاجتماعية والاقتصادية لارتكاب الجرائم ومعالجتها لتجنب وقوع الجريمة، وكذلك حث المؤسسات الامنية على تطوير قدرات منتسبيها و مغادرة الطرق التقليدية في التعامل مع الجريمة، واللجوء الى الوسائل الحديثة في التحقيق وجمع الأدلة؛ كما يطالب بتطوير المختبرات الجنائية لتكون على مستوى عال في جميع المحافظات، بدلا من المختبر المركزي في بغداد، و اتمتة المؤسسات الامنية بالنحو الذي يحد من ممارسات الفساد داخلها ويساعد في الحد من الجرائم والامساك السريع بمرتكبيها- بحسب التوصيات.

كما دعا المركز، وسائل الاعلام بشتى اشكالها الى عدم الاكتفاء بتغطية الجرائم التي تحدث، وانما ايضا الاهتمام بإبراز التحسن الامني الايجابي.

العراق يعد الدولة الأولى عربيا في أعداد حالات القتل وبنسبة سنوية بلغت أكثر من ١١.٥% لكل مائة ألف نسمة.

هجرات العراقيين..
نزف الانسان وتسرب الكفاءات

هجرة العراقيين ومن ضمنهم الكفاءات الى الخارج بدأت منذ ستينات القرن الماضي، وتواصلت حتى الآن من دون توقف، و كانت الهجرة الطوعية او القسرية قد تعاظمت بصورة لافتة في عهد النظام المباد.

فيـــلي

ومما ينقل عن حسين كامل صهر رئيس النظام المباد قوله قبل عودته إلى العراق وقتله في أوائل 1996 في مقابلة أجرتها معه مجلة « الوطن العربي » أن عدد العراقيين في الخارج وصل إلى 5 ملايين ويمثل هذا ربع سكان العراق في وقته بحسب قوله، وتساءل لماذا هذا العدد في الخارج؟

وطبعا فان هذا الرقم كان يقترب من التقديرات الدولية في تلك المدة، وبحسب الأمم المتحدة شملت الهجرة 4,5 ملايين انسان.

وتعد ظاهرة هجرة العراقيين إلى الخارج بأعداد كبيرة ظاهرة حديثة، وبحسب المراقبين والمحللين فان تاريخ العراق المعاصر لم يشهد مثيلا لها باستثناء هجرة اليهود العراقيين إلى إسرائيل بعد قيامها في المدة بين 1948-1951، وفي تلك المدة ذكر نوري سعيد رئيس الوزراء في زمن النظام الملكي في خطاب له في مؤتمر الطاولة المستديرة في لندن عام 1939 «يسكن العراق 200 ألف يهودي يقيم معظمهم في بغداد ... «

كما يمكن الاشارة الى تهجير العراقيين من الكورد الفيليين ففي نيسان 1980 بدأ النظام حملة تهجير واسعة شملت الكورد الفيليين استعدادا لشن الحرب ضد إيران، بحسب المراقبين، الذين يلفتون الى ان الحملة شملت عشرات الالوف؛ وبرغم عدم تحديد رقم للمهجرين بدقة فان احدى المصادر تقدرهم بنحو نصف مليون انسان، وطالت الحملة التجار الذين كان من بينهم 3245 تاجر جملة في بغداد لوحدها، يشغلون 1177 محلا و258 صناعيا؛ وفي البصرة شكل هؤلاء 20% من عدد الصناعيين، فضلا عن أعداد أخرى من بقية المحافظات، استنادا الى المصادر.

وهجر هؤلاء إلى إيران بعد أن جرت مصادرة ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة وتجريدهم من وثائقهم الرسمية وجرى حجز بين 5 - 7 آلاف شاب من العائلات المهجرة التي لا زالت أخبارهم مقطوعة إلى الآن . وفي الحقيقة فإن حملة التهجير هذه كانت لها بدايات ولو بنطاق أضيق في 1969-1970 اذ هجر نحو 50 الف عراقي بزعم أنهم من أصول إيرانية.

وكانت أعداد قليلة من العراقيين تهاجر إلى الخارج قبل مجيء نظام حزب البعث إثر انقلاب 1968، ويرجع المؤرخون ذلك لقلة ميل العراقيين لترك بلدهم حتى في المدد التي كان العراق يشهد فيها فقرا ومعدلات بطالة مرتفعة؛ فقد بلغ عدد العراقيين المسجلين في الخارج 42464 في عام 1957 منهم نحو 31 الف عامل أي بنسبة 74 % في الكويت، بحسب الاحصائيات المتواجدة وقد تناقص العدد إلى 25897 في عام 1965، ويشير تعداد عام 1965 إلى تواجد 3145 شخصا يحملون الشهادات العالية

خارج العراق منهم 503 يحملون شهادة أعلى من البكالوريوس أو الدبلوم و 269 يحملون شهادة الدكتوراه في شتى الاختصاصات .

و يشير المراقبون الى ان تيار الهجرة بدأ يتصاعد بعد انقلاب 1968 نتيجة سياسات القمع السياسي والفكري والتمييز القومي والديني والمذهبي والمناطقي ما دفع أعدادا من العراقيين للهجرة وبالأخص من الملاكات المتخصصة وأصحاب الكفاءات.

وطبقا لبحث أعدته منظمة العمل العربية بلغ عدد المهاجرين العراقيين من أصحاب الكفاءات 4192 في المدة بين 1966-1969 إلى الولايات المتحدة فقط و204 إلى كندا؛ وفي دراسة أخرى صادرة عن الأمم المتحدة عام 1974 قدر أن 50% من حملة الشهادات الجامعية الأولى (البكالوريوس) في العلوم الهندسية و 90% من حملة شهادات الدكتوراه هم خارج العراق، وتبين دراسة أخرى ان عدد الذين ولدوا في العراق وغادروا إلى الولايات المتحدة في عام 1977 بلغ 2811 مهاجرا.

وشخصت الارقام والبيانات تزايد أعداد الطلبة الذين درسوا في الخارج ولم يعودوا للعراق فحتى عام 1970 لم ترجع الى العراق النسب الآتية من الخريجين من الدول التي درسوا فيها؛ الولايات المتحدة الأمريكية (38,5 %) ، ألمانيا الاتحادية (23%) ، بريطانيا (15%) ، البلدان الاشتراكية (8,5%) ، بلدان أوروبا الغربية (6,6%) ، البلدان الأسيوية غير العربية (4,8%) والبلدان العربية (3,6%) ، ويلفت الباحثون الى ان النسب تصاعدت في الثمانينات بسبب عدم رغبة كثير من الخريجين في العودة بسبب الحرب العراقية الايرانية.

وقد اقرت أوساط النظام السابق بحسب تصريحات لمسؤوليه في عام 1999 بأن عدد الأكاديميين وأصحاب الكفاءات العلمية من العراقيين الذين تركوا العراق وأقاموا في الخارج زاد على 23 الفا.

ويقول المراقبون ان النظام المباد حاول استدراج كثير من الملاكات وأصحاب الكفاءات التي كانت تقيم في الخارج في أوائل السبعينات بإرسال وفود رسمية عالية المستوى لإقناع هؤلاء بالعودة إلى العراق وذلك بتقديم الامتيازات وتحديدها بإصدار القوانين والقرارات، ومنها قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم 724 في 22-3-1970 تضمن تخويل رئيس الجمهورية تحديد راتب خاص يراه مناسبا لمؤهلات وظروف عمل معين بالنسبة لمن كانت له كفاءة غير اعتيادية، وأعقب ذلك صدور قانون رعاية ذوي الكفاءات رقم 154 لسنة 1974 ليشمل الكفاءات المتواجدة في الخارج والداخل والممارسين فضلا عن حملة الشهادات العليا؛ كذلك صدر قانون رقم 189 لسنة 1980 الخاص بتشجيع عودة ذوي الكفاءات العلمية إلى العراق .

واستدرك المتابعون بالقول انه برغم ذلك عاد قليل منهم وحتى الذين عادوا، هاجر معظمهم مرة ثانية او هجّروا، بسبب عدم وجود مقاييس موضوعية لتقويم الكفاءات على المستوى الرسمي، والمضايقات التي تعرضوا لها في الجانب السياسي وانعدام حرية التعبير او تهجيرهم قسرا، بحسب تعبيرهم.

ويضيف الباحثون السياسيون الى ذلك الحملات العسكرية التي نفذها النظام المباد لقمع الحركة الكوردية مااضطر الالوف من السكان الكورد العراقيين للجوء إلى إيران عاد منهم إلى العراق 100 الف في عام 1975، بحسب قولهم.

وطبقا للتعداد السكاني لعام 1977 بلغ مجموع العراقيين المقيمين في الخارج 142280 نسمة وطبعا فان الرقم لا يشمل الذين تعرضوا الى التهجير الجماعي ومنهم اليهود والكورد الفيليين، بحسب المؤرخين.

ويذكّر المؤرخون بالحملة التي دشنها النظام السابق في 1978 التي رافقها الاعتقال والتعذيب والإعدام ضد القوى السياسية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي مما اضطر الآلاف للجوء للمنافي، بحسب قولهم، كذلك فإن حملة القمع والتصفيات ضد القوى والأحزاب الإسلامية في الثمانينات أدت كذلك إلى هجرة عدد غير قليل من العراقيين، على حد وصفهم، مشيرين الى سبب أخر دفع العراقيين للهجرة هو الحرب العراقية-الإيرانية 1980-1988. و بلغ عدد طالبي اللجوء العراقيين في أوروبا 24750 في 1980-1989 موزعين على 15 دولة، وقد تصاعد عددهم في الدول الصناعية بعد السماح بالسفر بعد توقف الحرب؛ و في الكويت هناك تقديرات تشير إلى تواجد 100 الف عراقي قبل غزوها عام 1990، بحسب الارقام المعلنة.

ونوه المؤرخون الى انه بعد عام 2003، كانت شرائح المسيحين والأقليات الدينية في طليعة المهاجرين نتيجة الاستهداف المباشر لهم، وبرغم انهم يضيفون نحو 3 ملايين لاجئ منذ عام 2014، غير ان البعض يقول ان تلك أعداد تقريبية وقد تحسب من بينها بعض الهجرات الداخلية، وبحسب لجنة العمل والمهجرين في البرلمان العراقي فان ألمانيا وأميركا هما أكثر الدول التي استقبلت اللاجئين العراقيين؛ وفي السياق ذاته، أحصت مؤسسة «القمة» المتخصصة بشؤون اللاجئين العراقيين، أعداد اللاجئين في 5 سنوات للمدة بين 2015 إلى 2020، وبلغت 562 ألفا و293 شخصا، يتوزعون في 35 دولة حول العالم.

أغلى من كوردستان..

سعر العقار يثير الجدل في الأنبار

ساهمت حملات البناء والإعمار المتواصلة في مدن محافظة الأنبار غربي العراق، منذ تحريرها من تنظيم داعش عام ٢٠١٧، فضلاً عن الاستقرار الأمني الذي تتمتع به المحافظة مؤخراً، بارتفاع كبير بأسعار العقار، خاصة في المدن الرئيسة.

فيلي

ورأى مراقبون، وأصحاب مكاتب عقار في الأنبار، تحدثوا لمجلة «فيلي»، أن أحد أبرز أسباب ارتفاع العقار الحاصل في الأنبار، هو قيام المئات وربما الآلاف من سكان المحافظات العراقية الأخرى، بشراء عقارات لهم في المحافظة، نظراً لما تتمتع به من استقرار أمني وحملات إعمار وتطوير متواصلة.

وفي الوقت نفسه، تشكو شرائح متدنية الدخل من سكان الأنبار، ارتفاع أسعار العقار، الذي ألقى بظلاله على بدلات إيجار المنازل في المحافظة، والتي باتت تتراوح في بعض المناطق، من 500 - 750 ألف دينار.

وطالبت هذه الشريحة، التي أبدت رأيها للوكالة، بتدخل الجهات المعنية للحد من تضخم الأسعار، أو إيجاد بدائل لهم، كبناء مجمعات سكنية حكومية للإيجار، أو توزيع قطع أراض لهم، وتوفير قروض تمكنهم من بنائها.

وفي هذا الصدد، نوه الباحث الاجتماعي في الأنبار، نبيل عبد السلام ، إلى عاملين وراء إرتفاع أسعار العقارات في الأنبار، الأول إقبال رجال الأعمال على الاستثمار في مجال المجمعات السكنية واستغلال المساحات الزراعية بعد تحويل جنسها إلى سكني عبر بوابات الإستثمار، وبيعها من خلال قروض المصرف العقاري، ومن ثم بيعها بأسعار باهظة على شكل وحدات سكنية».

أما العامل الثاني، فهو الإقبال الكبير من خارج الأنبار، على الشراء داخل المحافظة، وبالتالي زيادة الطلب أدت إلى ارتفاع المعروض»، وفقاً للباحث الاجتماعي الذي تحدث للوكالة.

وأشار عبد السلام، إلى أن «الأمر لا يقتصر على الدور السكنية والأراضي فحسب؛ فإيجارات المحال التجارية هي الأخرى تأثرت بتراجع أعداد اليد العاملة وانخفاض مستوى العمل فيها بسبب لجوء كثير من المراكز التجارية إلى تقليص الأعداد لسد بدل الإيجار».

من جانبه، عزا نائب محافظ الأنبار للشؤون الإدارية، جاسم الحلبوسي، ارتفاع سعر العقار بشكل عام في المحافظة، إلى سببين أولهما أن «ترتقي الخدمات في المنطقة الموجود فيها العقار بحيث تصبح مرغوبة ويصبح العرض أقل من الطلب، والثاني، هو إرتفاع أسعار العقارات في بغداد، الذي ينعكس على باقي المحافظات».

وأوضح الحلبوسي، خلال حديثه لمجلة «فيلي»، أن «أسعار العقار في بغداد أصبحت أربعة أضعاف الأسعار التي كانت عليها قبل عامين»، مقترحاً في الوقت نفسه «تسهيل الحصول على قطع الأراضي للمواطنين والقروض الميسرة للحد من ارتفاع أسعار العقارات وهي موجودة بالفعل لكن ليس بما يكفي».

ولفت إلى أن «أسعار العقار في كوردستان مازالت ضمن المعقول، رغم أن مناطق أربيل أرقى من الأنبار وبغداد»، مرجحاً وجود فئة معينة من الميسورين «تعمدوا شراء العقارات بأسعار مبالغ بها، أدت لارتفاع أسعار العقار بشكل عام».

وكشف الحلبوسي، عن «شراء عدد كبير من سكان بغداد والمحافظات المجاورة، دوراً سكنية في الأنبار، وهو ما تسبب أيضا برفع الأسعار»، مستدركاً بالقول: «من حق أي مواطن عراقي، السكن في المكان الذي يناسبه، لذا لا وجود لاعتراض من حكومة الأنبار تجاه باقي المواطنين من المحافظات الأخرى أن يسكنوا في المحافظة».

زيادة إنتاج النفط العراقي..

أرقام طموحة تصطدم بـ«الفساد والفشل»

خلص تحليل اقتصادي، إلى عائقين هما «الفساد والفشل» أمام زيادة النفط العراقي الى الملايين، التي يسعى لها مسؤولو النفط في البلاد.

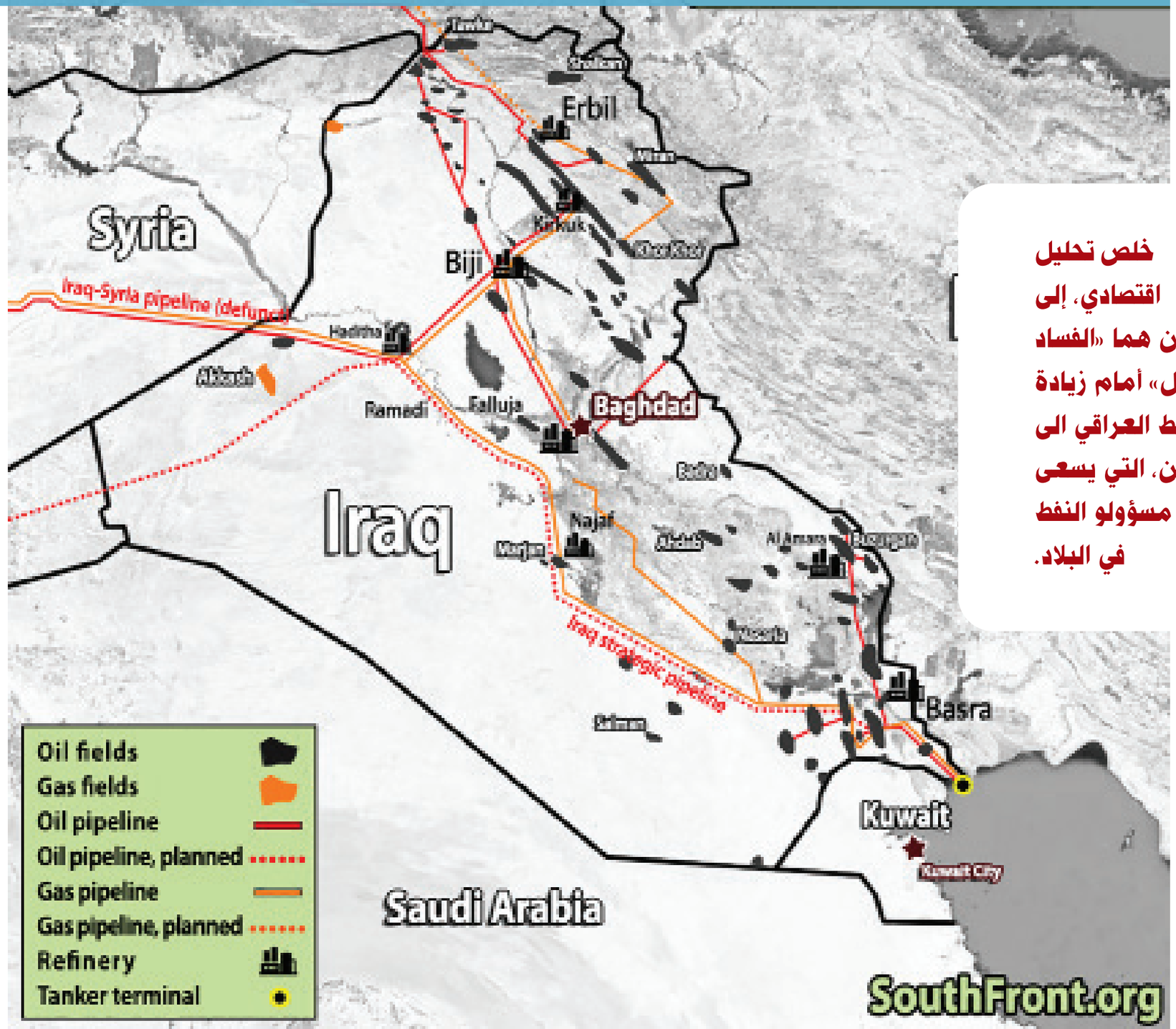

ولفت تقرير اقتصادي نشر على موقع "ياهو" وترجمته مجلة «فيلي» الى ان "العراق يخطط لزيادة إنتاجه من النفط لتحقيق هدف مرحلي يتراوح ما بين 5 الى 8 ملايين برميل يوميا مع مرور الوقت".

وفي هذا الاطار، استعاد تصريحات اخيرة للنائب الاول لرئيس شركة النفط الوطنية العراقية حامد يونس، وللمدير العام لشركة استكشاف النفط العراقية علي جاسم، حول هذه الزيادة المخطط لها وعن النشاط الملحوظ المتوقع في المرحلة المقبلة في قطاع الاستكشاف، بما في ذلك في الصحراء الغربية ومحافظة نينوى.

واعتبر التقرير انه "بالنظر الى التوازن الدقيق الحالي بين العرض والطلب في معادلات تسعير النفط عالميا، فإن هذه الامدادات الكبيرة قد تؤدي الى التخفيف من الضرر الاقتصادي الذي اصاب العديد من الدول بسبب اسعار النفط والغاز الباهظة".

الا ان التقرير بعدما تساءل عن مدى واقعية هذه التصريحات حول الاسعار المرتفعة للنفط، اضاف ان "هذه التصريحات "واقعية تماما"، باعتبار ان العراق يمتلك نحو 145 مليار برميل من احتياطيات النفط الخام المؤكدة (حوالي 18 % من اجمالي الشرق الأوسط، ونحو 9% من المخزون العالمي، وهو لديه خامس اكبر احتياطي في العالم)".

»» الاختلاس الهائل وعمليات الاحتيال في مجال المشتريات وتبييض الاموال وتهريب النفط والرشوة البيروقراطية المنتشرة التي قادت البلاد الى ادنى تصنيفات الفساد الدولية، واثارت العنف السياسي وعرقلت بناء دولة فعالة وتقديم الخدمات ««

وبرغم ذلك، نقل التقرير عن بيانات لوكالة الطاقة الدولية من العام 2012 حول العراق، تعتبر ان حجم موارد النفط العراقية القابلة للاسترداد تخضع لدرجة كبيرة من عدم اليقين"، مشيرا الى ان "رقم ال 145 مليار برميل مصدره هيئة المسح الجيولوجي الامريكية (USGS) من العام 2000.

واوضح انه "من خلال استخدام هذه البيانات، خلص تحليل وكالة الطاقة الدولية للعام 2012 الى ان حجم موارد النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي القابلة للاسترداد في العراق تقدر بنحو 232 مليار برميل. الا انه في نهاية العام 2011، لم يتم انتاج سوى 35 مليار برميل فقط من هذا الرقم البالغ 232 مليار برميل".

وتابع التقرير انه "في العام 2012 ايضا وبالاعتماد على ارقام هيئة المسح الجيولوجي الامريكية، فان العراق انتج 15 % فقط من موارده القابلة للاسترداد، مقارنة بـ 23 % على مستوى الشرق الأوسط ككل، بحسب بيانات وكالة الطاقة الدولية".

واوضح التقرير فكرته قائلا إنه "من المهم التمييز بان وجود مستويات ضخمة من الاحتياطيات والموارد القابلة للاسترداد، شيء، ولكن حفرها وتصديرها مسألة اخرى تماما".

ولفت التقرير الى انه "خلال الفترة التي تم فيها اصدار تقرير وكالة الطاقة الدولية في من العام 2012 حتى الآن، فإن انتاج النفط الخام في العراق ارتفع من ما يزيد عن 3 ملايين برميل يوميا إلى ما فوق ال 4 ملايين برميل يوميا بقليل".

وبرغم ان هذه النسبة مثيرة وتعادل ال25% كزيادة، الا ان التقرير اعتبر انه "من حيث قيمتها المطلقة، فانها تشكل عائدا ضعيفا على ايرادات النفط الذي يمتلكه العراق، خاصة اذا اخذ بالاعتبار مدى سهولة استرداد نفطه، حيث يتضح ان لدى العراق أقل تكلفة استخراج في العالم تبلغ ما بين 1و2 دولار للبرميل كنفط السعودية وايران".

وذكر التقرير بـ"اطلاق العراق في العام 2013 "استراتيجية الطاقة الوطنية المتكاملة"، والتي تضع ثلاثة سيناريوهات حول انتاج النفط، تتلخص افضلها بزيادة طاقة الانتاج الى 13 مليون برميل يوميا (في تلك المرحلة بحلول العام 2017)، على ان تبلغ ذروتها حتى العام 2023، بينما كان السيناريو المتوسط يحدد الوصول الى 9 ملايين برميل يوميا (في تلك المرحلة بحلول العام 2020)، في حين كان السيناريو الأسوأ هو الوصول الى انتاج 6 ملايين برميل يوميا (في تلك المرحلة بحلول عام 2020)".

الا ان التقرير تساءل، "لماذا لم يتمكن العراق من تحقيق ذلك على الرغم من ان الاساس الذي استندت عليه هذه التوقعات متينة للغاية". وحدد التقرير سببين

أساسيين، يتمثل الاول بالفساد المستشري الذي اصاب قطاع النفط، خاصة منذ سقوط صدام حسين في العام 2003 ، وتمثل السبب الثاني، وهو مرتبط جزئيا بالاول، وهو الفشل في بناء "مشروع امداد مياه البحر المشترك (CSSP)".

ولفت التقرير الى "ثقافة الفساد في العراق"، مذكرا ببيانات منظمة الشفافية الدولية المستقلة حول "مؤشر مدركات الفساد"، والتي يظهر فيها العراق من بين الاسوأ في العالم من اصل 180 دولة بسبب حجم الفساد ونطاقه.

وينقل التقرير عن منظمة الشفافية الدولية حديثها في هذا الاطار عن "الاختلاس الهائل وعمليات الاحتيال في مجال المشتريات وتبييض الاموال وتهريب النفط والرشوة البيروقراطية المنتشرة التي قادت البلاد الى ادنى تصنيفات الفساد الدولية، واثارت العنف السياسي وعرقلت بناء دولة فعالة وتقديم الخدمات".

اما بالنسبة الى "مشروع امداد مياه البحر المشترك (CSSP)"، فقد اعتبر التقرير ان حجم الفساد المتفشي قد يكون سببا رئيسيا لعدم المضي قدما في تنفيذه، غير انه اشار الى انه في حال تمكن العراق من تطويق المشروع قدر الإمكان لابعاد العناصر الفاسدة عنه، فانه قد يتمكن من البدء في تحقيق الزيادات الضخمة المتصورة لانتاج النفط، مشيرا الى ان المشروع يتضمن الخطط لسحب المياه من الخليج ثم معالجتها قبل نقلها عبر الانابيب الى حقول النفط لاستخدامها لتقوية الضغط وزيادة امتصاص النفط، والذي تبلغ تقديرات كلفته حوالى 10 مليارات دولار، ويستهدف تأمين حوالي 6 ملايين برميل يوميا من المياه إلى خمسة حقول نفطية على الاقل في منطقة البصرة الجنوبية وحقل آخر في منطقة ميسان.

صور من طرق الموصل

مليارات الدنانير تذوب تحت عجلات الحمولات الثقيلة

تشهد مدينة الموصل مركز محافظة نينوى، منذ عام تقريباً، حملة إعادة تأهيل الطرق الرئيسية في كلا جانبي المدينة، الأيمن والأيسر، بالاضافة الى مداخلها الأربع.

وتشرف على تلك المشاريع التي أطلقتها المحافظة خلال الفترة الماضية، دائرة بلدية الموصل، إلا أن ملامح بعضها قد تغيرت ولم يمض على اعادة تأهيلها سوى عدة أشهر، لتبدأ علامات الضرر ظاهرة بصورة واضحة، ما أثار سخط كبير بين المدونين والناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي والشارع الموصلي.

اعادة الاعمار من "الثناء" إلى "الاستياء"

وتحولت موجة "الثناء" على حملات إعادة الاعمار الى موجة من "النقد والاستياء" لضياع الأموال، كما يقول الناشط "احمد الزيدي"، الذي انتقد مايجري، وقال لمجلة «فيلي»، إن الجميع يتحمل المسؤولية لما يجري، معتبراً أن الكل يشترك بذنب ضياع المليارات على حملات إعادة الإعمار للشوارع.

ويضيف إذا بقي الوضع على حاله، سيستمر الضرر ولن يبقى لدينا شارعاً واحداً كما كان، ونعود الى الصفر .

الضرر مستمر.. إن لم يتم نصب "الموازين"

اما "يوسف اليوسف"، وهو ناشط ومن المهتمين بالشأن الموصلي، فقال إن هناك مشكلة أكبر بكثير من موضوع الحمولات الثقيلة، وهي ضياع المسبب الرئيسي في مايحدث، موضحا أنه لا يمكن محاسبة صاحب الشركة المسؤولة عن التبليط (تعبيد الطرق) إذا تحجج بالحمولات الثقيلة والشاحنات، كما لا يمكن أن يوضع اللوم على المشرفين من الحكومة المحلية في العينات والفحوصات المختبرية.

ويبين، أنه إن لم يتم نصب موازين في مداخل الموصل ستبقى الحقيقة ضائعة فبعد ضبط الحمولات لايمكن لأي مقاول ان يتحجج بأي عذر واي ضرر آخر، وسيتضح انه الفساد والتقصير، أما بقاء الوضع على هذا الحال يمكن تلخيصه بعبارة واحدة (المليارات تذوب تحت عجلات الشاحنات التي تدخل الموصل كل يوم).

بلدية الموصل ترمي بكرة الموازين في ملعب بغداد

من جانبه يقول مدير بلدية الموصل عبد الستار الحبو لمجلة «فيلي»، إن المقاولين ملزمين بإعادة تأهيل الشوارع وصيانتها لمدة عام كامل، وقد يكون هناك صيانة بعد العام في بعض الحالات، لكن مشكلتنا اليوم هي مع الحمولات الثقيلة التي تنقلها الشاحنات وهذا ما تسبب بضرر كبير على شوارع المدينة خصوصا اننا لا نمتلك موازين لضبط الحمولات.

وأضاف "نحن كبلدية وادارة محافظة نسعى بكل جهدنا لنصب موازين في مداخل الموصل، لكن الأمر من صلاحيات وزارة البلديات، وقد خاطبناها أكثر من مرة ولكن لم يتغير شيء.

ويوضح الحبو قائلا، "في الزيارة الاخيرة لرئيس الوزراء وعدنا خيراً بهذا الموضوع، وفي حال لم تكن الوزارة قادرة على نصب هذه الموازين كفرص استثمارية، فلن نتمكن من الحفاظ على شوارع الموصل فقط، انما كل المدن التي تمر بها الشاحنات التي تنقل البضائع.

ورأى الحبو، أن "بقاء الموصل من دون موازين في مداخلها وضبط للحمولات تعرضنا لخسارة مليارات الدنانير التي أنفقتها المحافظة على شوارع المدينة عند إعادة تأهيلها".

محافظ نينوى يفتح نار الانتقاد نحو الشركات المنفذة

أما محافظ نينوى نجم الجبوري، فلم يضع اللوم على عدم وجود الموازين والحمولات الثقيلة، إنما فتح النار على الشركات التي عملت على إعادة تعبيد تلك الطرق، وقال لمجلة «فيلي»، إن هذه الشركات محسوبة على المدينة، لكنها لم تنفذ العمل بشكل كامل وضمن المواصفات، ما أدى الى فشلها.

وبرر الجبوري قوله، بأن الشاحنات ذاتها تمر بطرق اربيل وزاخو ودهوك في اقليم كوردستان، قادمة إلى الموصل، ولم تتسبب بتلف وضرر شوارع الإقليم فكيف تسببت بهذا الضرر خلال شهرين او ثلاثة بعد اعادة التعبيد.

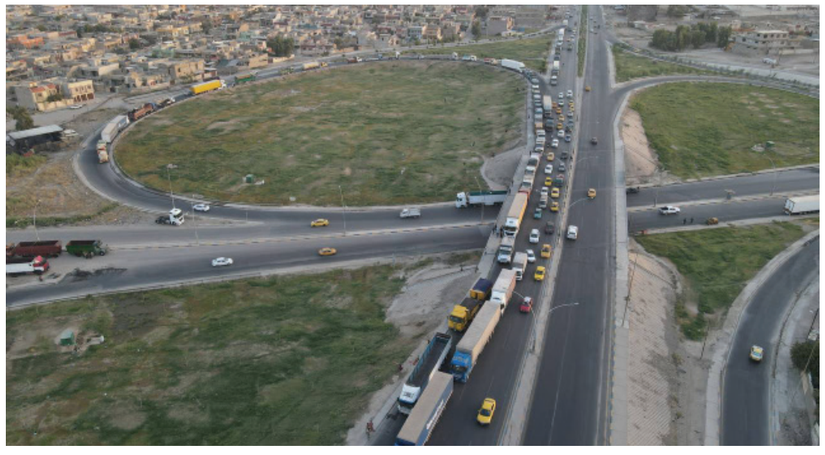

ورغم ذلك، إلا أن الجبوري لم يخفي مطالبته وزارة البلديات، بالعمل على إنشاء موازين للحمولات في مداخل الموصل الاربعة، مشددا على ضرورة ضبط الحمولات، وأن لا يتم السماح بدخول الثقيلة منها.

الشركات ترد.. وتدافع عن انتاجها "وفق المواصفات"

ورداً على موجة الاستياء من تضرر الطرق الجديدة وتصريح مدير البلدية وانتقاد المحافظ، تحدث عدد من أصحاب تلك الشركات إلى مجلة «فيلي»، وقالوا إن تعبيد الطرق كان وفق المواصفات والفحوصات المختبرية، مؤكدين أن جميع الطرق التي تم تعبيدها كانت "ضمن المواصفات".

وأرجع أصحاب تلك الشركات، ما يحدث من اضرار، إلى "نقل الحمولات الثقيلة" كسبب رئيسي، لافتين إلى أن سائقي الشاحنات يقومون بزيادة الحمولات قبل دخول الموصل ونقلها عبر المدينة الى الوسط والجنوب.

وبين اصحاب شركات المقاولات، أن الشوارع لن تحتمل هذه الحمولات الثقيلة حتى لو كانت ضمن المواصفات، وإن لم يكن هناك ضبطا للحمولات الداخلة الى الموصل فيستمر الضرر على شوارعها.

أما فيما يخص تصريح الجبوري فقد رأى أصحاب الشركات بأنه "حملة استهداف ورائها مآرب أخرى، لفسح المجال أمام شركات أخرى من أجل العمل في الموصل وتهميش الشركات المحلية، بحجة أن عملها ليس بالمستوى المطلوب وجعل دورها ثانوي في المدينة" وفق رأيهم.

التنوع مصدر قوة..
العراق يتأهب لحوار الأديان

أثار موقع «المونيتور» الأمريكي، قضية استعدادات العراق من اجل استضافة مؤتمر حوار الأديان في شهر تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٢٢، وذلك بالتعاون مع الفاتيكان، على امل ان يكون التنوع الديني والتعايش في البلاد مصدر قوة له.

وذكّر التقرير الأمريكي الذي ترجمته مجلة «فيلي»، بإعلان وزارة الخارجية العراقية في 5 آب/ أغسطس الجاري عن استكمال الاستعدادات لمؤتمر الحوار بين الأديان الثالث والمقرر في تشرين الأول/ اكتوبر وذلك بالتنسيق مع هيئات الأوقاف الشيعية والسنية والمسيحية والمندائية والايزيدية، بعدما كانت الوزارة أعلنت في 26 كانون الثاني/ يناير، ان مؤتمر حوار الأديان سيعقد بمشاركة المجلس البابوي في دولة الفاتيكان.

العراق وحوار الأديان

وبعدما أشار التقرير إلى ان البابا فرنسيس دعا خلال زيارته الى العراق في العام الماضي الى تحقيق السلام في المنطقة وتعزيز الحوار بين الأديان، اكد التقرير ان اهتمام العراق بالحوار الديني ليس جديدا.

واشار الى ان محافظة ذي قار بدأت في 10 يوليو/ تموز الماضي، في بناء مركز للحوار بين الأديان يضم أماكن عبادة للمسلمين والمسيحيين واليهود والصابئة، بالاضافة الى قاعة ومنتدى للحوار بين الأديان في مدينة أور التاريخية.

واكتسب الحوار بين الأديان أهمية أكبر نتيجة الصراع مع تنظيم داعش المتطرف، الذي غزا العراق بين 2014-2017 وخلف نحو 6 ملايين شخص نازحاً من مواطنهم الأصلية.

الخارجية العراقية

ونقل التقرير عن وكيلة وزارة الخارجية العراقية صفية طالب السهيل، قولها إن وزارة الخارجية برعاية رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي وتوجيهات وزير الخارجية فؤاد حسين، ستستضيف منتدى دولياً للحوار بين الاديان في بغداد بالتعاون والتنسيق مع الفاتيكان وعدداً من الدول والمؤسسات الدولية وذلك من أجل تعزيز السلام والتعاون الدولي والتعايش.

وأوضحت السهيل ان اجتماعات عقدت بين مكاتب الاوقاف في العراق والمجلس البابوي في دولة الفاتيكان في دورته الاولى العام 2013 والثانية العام 2017، تناولت التحديات التي تواجه أبناء الديانات،

«الاوقاف الشيعية والسنية تعمل على بناء العديد من القواسم المشتركة التي تجمعهما واستعادة التماسك الوطني الذي حطمته الايديولوجية المتطرفة في العراق المتعدد الأديان والطوائف والأعراق، فيما نعمل على تحويل هذا التنوع الى مصدر قوة للعراق».

وتم تحديد موعد لاجتماع ثالث في تشرين الأول/ أكتوبر 2022.

وبحسب السهيل، فإن المؤتمر سيكون تحت شعار "التعليم المناسب للأجيال الجديدة: الطريق الى السلام والتنمية الشاملة"، موضحة أن من بين بنود جدول أعمال المؤتمر تستهدف "اعداد الاساتذة لأداء مهمة تربوية تتمثل في صنع السلام مع القيام بمراجعة المناهج الدراسية لتعزيز ثقافة التعايش".

ونقل التقرير عن السهيل، قولها إن "الدولة العراقية حريصة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، مثلما حددها الدستور العراقي، بما في ذلك حقوق الأقليات الثقافية والدينية وغيرها من الحريات الاساسية"، مضيفة ان العراق ملتزم بالتوصيات والنتائج عن زيارة الحبر الاعظم الى العراق.

المجلس البابوي

ومن بين المنظمين لمؤتمر بغداد، المجلس البابوي للحوار بين الأديان، وهيئات الأوقاف العراقية، الى جانب القادة الروحيين من جميع الأديان.

ونقل التقرير عن الممثل الديني والثقافي لديوان الوقف الشيعي، احسان جعفر أحمد، قوله إن الوقف الشيعي شارك في مؤتمرين سابقين، وسيكون المؤتمر الجديد هو الثالث.

واعرب أحمد عن اعتقاده بأن نتائج هذه الاجتماعات ستكون ايجابية وملموسة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه مجتمعاتنا، وخاصة بالنسبة للعاملين في المجال الديني.

واضاف ان هناك حرص من جانب المؤسسات الدينية العراقية على اتباع طريق المرجعية العليا للسيد علي السيستاني والاعتماد على توجيهاته في التعامل مع الناس والمجتمعات.

وأشار الى ان "الاوقاف الشيعية والسنية تعمل على بناء العديد من القواسم المشتركة التي تجمعهما واستعادة التماسك الوطني الذي حطمته الايديولوجية المتطرفة في العراق المتعدد الأديان والطوائف والأعراق، فيما نعمل على تحويل هذا التنوع الى مصدر قوة للعراق".

تراجع الكراهية الدينية

كما نقل التقرير عن القيادي في ائتلاف دولة القانون، عباس عبود، وهو رئيس التحرير السابق لصحيفة "الصباح"، قوله انه "لا يوجد صراع ديني في العراق وانما صراع جنسيات ومذاهب"، مضيفا ان "العراق كان يتمتع منذ العصور القديمة بدولة لها معتقدات دينية متنوعة، حيث انها وطن يضم أقدم الكنائس وأماكن العبادة المختلفة".

واعتبر عبود ان "الاقليات في العراق بخير مقارنة بدول اخرى، باستثناء فترة غزو داعش للاراضي العراقية"، مشيرا الى ان "المنطقة تحتاج بشكل ملح الى حوار الاديان وان بإمكان العراق أن يؤدي دوراً محورياً في هذا المجال، باعتبار انه بلد متنوع ومتسامح، وشعبه على تواصل مع الاتراك والفرس وغيرهم من الجنسيات بالنظر الى الموقع الجغرافي للعراق، وهو ما يمنحه دورا رائدا في تعزيز الحوار".

وختم التقرير الأمريكي بالإشارة إلى أن الكراهية الدينية تراجعت بدرجة كبيرة في العراق والمنطقة خلال السنوات الاخيرة، الا ان هناك حاجة لتغيير الثقافة المجتمعية من أجل تأمين الوقاية للتعددية في العراق والتعامل مع ذلك قانونياً واجتماعياً من خلال وضع تشريعات جديدة تؤكد على المساواة في المواطنة وضمان الاحترام لجميع الأديان، بالإضافة الى تجريم كافة اشكال الخطاب التمييزي الذي يروج للكراهية.

ترجمة: مجلة «فيلي»

بعد 8 سنوات على الإبادة..

كوابيس ٢٠١٤ تلاحق الناجيات الإيزيديات

فيلي

مازالت مشاهد «الاعتداء الجسدي» و«الاغتصاب»، تلاحق الناجيات الايزيديات، خلال اجتياح تنظيم «داعش» مدينة سنجار وضواحيها في الثالث من آب/أغسطس 2014، إبان سيطرته على أجزاء واسعة من مدن شمال وغرب العراق، قادماً من الأراضي السورية المجاورة.

وأحيا العراق مؤخرا، الذكرى الثامنة لجرائم الإبادة التي تعرّض لها الآلاف من أبناء الطائفة الإيزيدية على يد تنظيم داعش، حيث قتل وخطف مئات الإيزيديين من مناطق محافظة نينوى شمال العراق خلال اجتياحه للمحافظة وأجزاء أخرى من شمال وشمال غرب العراق عام 2014.

وقتل التنظيم نحو 1200 إيزيدي ضمن سلسلة من جرائم عمليات الإعدام الميدانية، فيما خطف النساء - وهو ما أطلق عليه «السبي» - أكثر من 6 آلاف آخرين، في واحدة من أسوأ الجرائم في العراق، وما زال آلاف الضحايا من النساء مفقودات ولا يعلم مصيرهن حتى الآن.

وبهذا الشأن تستذكر الناجية الايزيدية «حلا» ما تعرضت له عام 2014 بالقول: «عند سيطرة تنظيم داعش على مدينة سنجار كان عمري حينها 17 ربيعا، حيث قام عناصر التنظيم الارهابي بأخذ 13

شخصا من عائلتي، وقتلوا الرجال، من بينهم كان أبي وأخوتي، فيما قاموا بأسري مع أمي وأخواتي».

وتضيف «حلا» لمجلة «فيلي»، «بعدها تم نقلنا إلى مدرسة في بادئ الأمر، ثم إلى سجن بادوش، ومكثنا فيه قرابة 9 أيام، وبعدها نُقلنا إلى تلعفر، ومن ثم قاموا بفصلنا (أنا وأختي وأخي الصغير) عن والدتنا، وأرسلونا إلى الموصل».

وتابعت الناجية حديثها، «وذهبت إلى الموصل برفقة عنصر من التنظيم الذي قام (بشرائي)، وكان يصطحبني معه أينما يذهب في الموصل وسوريا، وكان يعتدي عليّ ويغتصبني مرارا، واستمر الحال معه لمدة أكثر من سنة، ومن ثم قام ببيعي إلى شخص آخر ومن ثم إلى شخص ثالث، وعند دخول القوات الأمنية إلى مدينة الموصل هربت ولجأت إليهم، لكن المعاناة لم تنته».

وتُكمل «حلا»، قائلة: «فالوضع في سنجار لا يزال غير آمن أو مستقر، فهناك عمليات اغتيال تحدث بين فترة وأخرى، وتستهدف الجميع على حد سواء، فضلا عن تقصير حكومي واضح لمعالجة هذا الوضع، ما يجعلنا نتخوف من عودة سيناريو عام 2014 مجددا».

وتشهد مدينة سنجار (115 كيلومتراً غرب نينوى)، أوضاعاً إنسانية صعبة، إذ لا يزال أكثر من 70 بالمائة من أهاليها يسكنون خارج المدينة ضمن مخيمات ومجمعات سكنية مؤقتة، بسبب سيطرة جهات مسلحة على المدينة، بالإضافة إلى عرقلة تلك الجهات جهود بغداد للمباشرة بعمليات إعادة الإعمار والتأهيل للمدينة.

وفي هذا الجانب يؤكد عضو مجلس النواب العراقي عن سنجار، محما خليل، أن «المدينة تعيش وضعا مأساويا، فعلى الرغم من مرور 8 سنوات من الإبادة الايزيدية، لا تزال الصراعات السياسية والقوى غير الشرعية تقف عائقا أمام عودة النازحين وإعادة الإعمار وتعويض المواطنين».

ويؤكد خليل، الذي هو عضو الحزب الديمقراطي الكوردستاني لمجلة «فيلي»: «نسعى لتطبيق الاتفاقية الموقعة عام 2020 بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان بمشاركة الامم المتحدة، التي لم تُطبق على أرض الواقع حتى الآن»، عازيا سبب عدم تطبيق الاتفاقية إلى «عدم وجود مصداقية حكومية وإرادة وطنية حقيقية لمعالجة قضية سنجار وأهلها».

وعدّ البرلمان العراقي في عام 2020 ما تعرض له أبناء المكون الإيزيدي، جرائم «إبادة جماعية»، وأقرّ قانوناً لإنصاف الضحايا عُرف بقانون «الإبادة الجماعية للإيزيديين».

ومن أهم بنود القانون، منحه امتيازات مالية ومعنوية، لتسهيل إعادة اندماج النساء من ضحايا التنظيم في المجتمع، ومن الناحية المالية، فإن القانون يمنحهن راتباً تقاعدياً، وقطعة أرض سكنية، وأولوية في التوظيف، إلى جانب استثناءات في ما يتعلق بشروط الدراسة، فضلاً عن جوانب أخرى تتعلق بإعادة الإعمار وتأهيل المناطق المنكوبة.

إلا أن القانون لم يلقَ حتى الآن مجالاً لتنفيذه بشكل كامل بعد تعثر حكومة مصطفى الكاظمي في تطبيق اتفاقية تطبيع الأوضاع بمدينة سنجار الموقعة مع أربيل منذ عامين، حيث سبّب نفوذ مسلحي حزب العمال عرقلة الاتفاق ومنع تنفيذه، واشتبك مع قوات الجيش العراقي أكثر من مرة.

وما زالت حتى الآن سبع مقابر جماعية بمدينة سنجار ينتظر ذوو الضحايا المفقودين فتحها وأخذ عيّنات لمطابقتها، بعد تضاؤل آمال العثور على المفقودين من أهل المدينة في العام الثامن للنكبة.

أما من الجانب النفسي، فلا تزال النساء الايزيديات يعانين من آثار الصدمات النفسية والجسدية اللاتي تعرضن لها على يد تنظيم داعش، فضلا عن وجود الالاف من الارامل المحرومات من «أبسط حقوقهن»، بحسب الناشطة في مجال حقوق المرأة وخاصة المرأة الايزيدية، سامية شنگالي.

وتضيف شنگالي، لمجلة «فيلي»، «فبعد مرور 8 سنوات على الابادة الجماعية لم نر أي تحركات جدية من قبل الحكومات أو المجتمع الدولي تجاه القضية الايزيدية، فلا تزال نحو 3 الاف ايزيدية مختطفة في مخيم الهول ومناطق أخرى، فهؤلاء مصيرهن مجهول، رغم مطالباتنا المستمرة بضرورة تحريرهن لكن دون جدوى».

واختتمت الناشطة حديثها بالقول: «ورغم ما تعرضت له المرأة الايزيدية عام 2014 من شتى أنواع العنف، إلّا أنها أصبحت ايقونة الانسانية والسلام في العالم، ويصف المجتمع الايزيدي الناجيات بالقديسات».

ظاهرة 56 في العراق..

مواطنون يقعون في فخ الاحتيال دون إثبات للجريمة

انتشرت في السنوات الأخيرة، ظاهرة الاحتيال على المواطنين عبر أساليب يُصعب إثبات واقعة الجريمة فيها، ما يؤدي إلى تكبد الضحايا خسائر فادحة، فيما يفلت المتهم من العقوبة دون محاسبة.

تروي المواطنة نور من بغداد، تفاصيل وقوعها في فخ الاحتيال المالي عبر إعلان وهمي شاهدته على منصات مواقع التواصل بالقول، إن "شركة أعلنت على الانترنت رغبتها بانضمام شركاء إليها مقابل "27 ورقة" (2700 دولار)، ومن خلال تشغيل هذه المبالغ يتم إعطاء أرباح إليهم".

وتضيف نور لمجلة «فيلي»: "بدا لي أن هذا العمل جيدا، لذلك انضممت إليهم والكثير من الشباب انضموا إليه أيضا، وتم تدريبنا على العمل في أماكن مختلفة، فضلا عن إخضاعنا لإجراء غريب، وهو التوقيع على عقود تمنع بموجبها تقديم شكوى على الشركة أو حتى التحدث عنها عبر مواقع التواصل، فيما ينتظر المخالف لهذه الشروط عقوبات تصل إلى السجن!، لكن لم نلق لهذا اهتماما".

وتتابع، "وبعد إتمام التدريبات تفاجأنا باختفاء الشركة وأصحابها دون أي أثر، وتبيّن بعدها أنها شركة وهمية تحتال على الشباب بحجة تشغيل أموالهم، وبالتالي خسرت أموالي، والكثير من الشباب خسروا أموالهم أيضا، فيما لم يُعثر على الشركة حتى الآن".

ويلجأ المواطنون بعد وقوعهم بفخ الاحتيال إلى تقديم شكاواهم للأجهزة الأمنية، التي تتخذ بدورها إجراءات خاصة، وفق ما يقول المتحدث باسم وزارة الداخلية اللواء، خالد المحنا، ويضيف أن "عصابات الاحتيال تسلك طرقا متنوعة ومختلفة بعضها يعتمد على القانون، مستغلة جهل المواطنين في هذا الجانب، منها إبرام عقود مع ضحاياهم المواطنين والزامهم على التوقيع عليها".

وعن كيفية تعامل أجهزة الشرطة مع هكذا بلاغات، يوضّح المحنا لمجلة «فيلي»، أن "الشرطة لديها إجراءات خاصة مع هكذا نوع من عمليات الاحتيال، من بينها إيقاف هذه الشركات من خلال القضاء العراقي والأوراق التحقيقية، ويكون ذلك بعد جمع الادلة الثبوتية وشهادات الشهود وغيرها من الإجراءات"، داعيا في ختام حديثه المواطنين إلى "التعاون مع الشرطة وتقديم الشكاوى بحق أي جهة تمارس الاحتيال ضدهم".

ويُطلق على هؤلاء المحتالين في الشارع العراقي لقب (56)، الذي جاء نسبة الى المادة القانونية في القانون العراقي، وهو قانون النصب والاحتيال، المادة 456 من قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969، واختصارا تم إطلاق 56 على المادة القانونية 456.

وتُعاقب هذه المادة بالسجن لمدة تصل إلى 5 سنوات (حسب جسامة الفعل وخطورته) بحق كل من استعمل طرقا ووسائل لخداع المواطنين والاحتيال عليهم، وأدى هذا الفعل إلى حصول منافع مادية أو معنوية لمرتكب الاحتيال، بحسب الخبير القانوني، حيدر الصوفي.

وينبه الصوفي في حديثه لمجلة «فيلي»، أن "أغلب قضايا النصب والاحتيال والخداع يُصعب اثباتها، نظرا لعدم تحقق شرط الشهود (شاهدين اثنين) على الواقعة، وبالتالي يفلت المتهم من العقوبة".

ويضيف، "ولتلافي الوقوع بعملية النصب والاحتيال، ننصح المواطنين بأن يتأكدوا من الشخص الذي يتفقون معه سواء في البيع أو التعامل أو الدين، من ناحية صدقه وأمانته، وأن يثبّتوا حقوقهم بمستندات تحريرية وأمام شهادة شاهدين اثنين، حتى يضمنوا حقوقهم أمام محكمة الجنح، الخاصة بمثل تلك القضايا".

ويشير الخبير القانوني، إلى أن "المتهم عندما يحكم بقضية الاحتيال ويقضي فترة محكوميته، يعطى للضحية الحق في مراجعة المحكمة المدنية (محاكم البداءة) للمطالبة بحقوقه التي سلبها منه المتهم جراء خداعه واحتياله، فيطالب بتعويض مادي ومعنوي جراء ما أصابه من هذه الجريمة".

في ظل مطالبات ملحّة..

ماذا تكسب البصرة لو أصبحت إقليما؟

تجددت في الآونة الأخيرة الدعوات المطالبة بإقامة إقليم البصرة، لإنهاء «الاستخفاف» بالمحافظة الغنية بالنفط، و«إجحاف» حقوق أهلها الذين يرزحون تحت وطأة الماء غير الصالح للشرب وانقطاع الكهرباء وتردي الخدمات.

فيلي

وتشهد محافظة البصرة أقصى جنوبي العراق، نقصاً حاداً في الخدمات وخاصة الكهرباء، فضلاً عن تردي البنى التحتية، وفق ما تقوله المواطنة البصراوية فاطمة، لمجلة «فيلي»، مضيفة «في وقت تمتلك المحافظة الكثير من الثروات الطبيعية لكنها لا تستفيد منها بشيء، حيث تذهب جميعها إلى الحكومة الاتحادية، لذلك نطالب بإنشاء إقليم البصرة».

عاصمة اقتصادية للدول العربية

حصتها من الوطن مجرد «الماء المالح وانقطاع الكهرباء وقلّة الخدمات»، هكذا بدأ المواطن إيهاب حديثه عن محافظته، لمجلة «فيلي»، حيث يقول إن «البصرة تحتاج إلى أن تكون إقليماً لكي تتمتع بثرواتها، فنحو 90% من ميزانية العراق من نفط البصرة، لكنها لا تتمتع بالنفط الذي تصدره البالغ أربعة ملايين برميل يومياً، أو من الغاز والثروات الأخرى».

ويتابع «وفي حال تمت إقامة إقليم البصرة، ستتمتع المحافظة حينها بخدمات جيدة، وبالتالي يتحسن وضعها المعيشي والاقتصادي وحتى مستوى البطالة سينخفض، وتكون البصرة إقليماً اقتصادياً مهماً ليس للعراق فقط وإنما لكل العالم، باعتبارها تمتلك موانئ ومطارات ونفط وثروات معدنية أخرى يمكن الاستفادة منها، وبالتالي في حال تم استثمارها بالشكل الصحيح ستكون البصرة عاصمة اقتصادية للوطن العربي».

الحل الأفضل

» تحويل المحافظة إلى إقليم، وهو حق كفله الدستور، لكي يتمتع أهل البصرة بحقوقهم من بينها عقد اتفاقيات خاصة لإنشاء محطات كهربائية وأُخرى تحلية سواء على البحر أو المياه الجوفية « ..

أمّا عضو مجلس النواب العراقي، رفيق الصالحي، فيقول في هذا الشأن لمجلة «فيلي»، إن «المطالبة بإنشاء إقليم البصرة جاء بعد استهانة الحكومة المركزية بالمحافظة، فأكثر من 95% من خيرات العراق هي من البصرة، وآخرها تمويل بطولة (خليجي 25) من البترودولار، ولو يتم صرف المبالغ المتحصلة من منافذ البصرة على المحافظة لتغير الكثير من واقعها المأساوي الذي يعيشه سكانها القانطين في أغنى بقعة جغرافية بالموارد النفطية».

ويضيف الصالحي «لذلك نرى أن الحل الأفضل في ظل هذا الاستخفاف بالبصرة، واجحاف حقوق أهلها، هو بتحويل المحافظة إلى إقليم، وهو حق كفله الدستور، لكي يتمتع أهل البصرة بحقوقهم من بينها عقد اتفاقيات خاصة لإنشاء محطات كهربائية وأُخرى تحلية سواء على البحر أو المياه الجوفية».

ويتابع النائب عن البصرة «كذلك بالإمكان التعاقد مع شركات عالمية لاستثمار المياه الجوفية بزراعة صحراء البصرة، وكذلك بناء مصانع ومعامل، الأمر الذي سيسهم بتشغيل أبناء المحافظة والقضاء على البطالة، وكذلك بناء الوحدات السكنية من استحقاقات خيرات البصرة، لذلك مطلبنا انشاء إقليم البصرة أسوة بإقليم كوردستان، لكي تُمارس حقوقها بأموالها وثرواتها».

المقومات الاقتصادية

تمتلك البصرة المقومات الاقتصادية كافة لإنشاء إقليم البصرة، لكن بشرط توفر الظروف السياسية والاجتماعية والتشريعات الملائمة لإقامته، وفق ما يقول رئيس قسم الاقتصاد في جامعة البصرة، سامي عبيد التميمي لمجلة «فيلي».

ويوضّح التميمي، أن «البصرة تمتلك ثلثي احتياطات النفط والغاز في البلاد، وهناك الكثير من المقوّمات الأخرى فهي المنفذ البحري الوحيد المطل على الخليج، وهناك ميناء وتعريفات كمركية مع دول الجوار، كما تمتلك قطاعا زراعيا وسياحيا واعدا، بالإضافة إلى الموارد البشرية».

وفي حال تم انشاء الإقليم يرى الخبير الاقتصادي، أن ذلك «سينعكس إيجابا على مواطني محافظة البصرة من الجانب الاقتصادي والمستوى المعيشي، لأن الموارد ستكون لها بشكل أكثر، بالإضافة إلى أن صلاحيات إقامة المشاريع الاقتصادية وغيرها ستكون ضمن صلاحيات الإقليم، وحينها سيتم التخلص من البيروقراطية والروتين والتعقيدات المركزية».

وصوّت مجلس محافظة البصرة في العام 2019، بالأغلبية المطلقة على تحويلها إقليماً، داعياً المحافظات الراغبة إلى الالتحاق بالإقليم المزمع.

وانطلقت دعاوى إقليم البصرة في وقت مبكر بعد الاجتياح الأمريكي للعراق في 2003، لكنها لم تتكلل بالنجاح لأسباب عدة، منها عدم موافقة الحكومة الاتحادية في بغداد على السير بالإجراءات القانونية لإعلان الإقليم.

وينص الدستور العراقي الدائم على حق «كل محافظة أو أكثر، في تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه». وتتم العملية بإحدى طريقتين: «طلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم، أو طلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم».

الاحتيال.. اساليب مبتكرة وعقوبات غير رادعة

تفاقمت مظاهر الاحتيال في العراق لاسيما منذ عام ٢٠٠٣ فيما يقول قضاة تحقيق أن جرائمها متنوعة الطرق والحيل، لافتين إلى أن أساليب إثباتها غالبا ما تكون عبر شهود أو بوساطة الأدلة الفنية كالكاميرات والمقاطع الصوتية.

فيلي

ويرى القضاة أن الجهل والعوز المادي هي من أبرز الأسباب التي توقع الضحايا في شرك المحتالين، بحسب تعبيرهم، منوهين الى أن هذه الجرائم غالبا ما تنتشر في المناطق التي تشهد نشاطات اقتصادية وتجارية.

وتظهر محاضر التحقيق ان أبرز عمليات الاحتيال التي عرضت أن يعمد شخصان أو اكثر يتزين أحدهم بالزي العربي مدعياً أنه من احدى الدول الخليجية ولديه اموال يريد انفاقها على الفقراء،

وهذه الاموال غالباً ما تكون بعملات أجنبية موقوف التعامل فيها أو مزيفة فيقوم بخداع المجنى عليه بها، بحسب قضاة تحقيق، مشيرين الى انه غالباً ما يجري اختيار اشخاص من كبار السن من الرجال والنساء مستغلين عدم معرفتهم بهذا النوع من العملات، بحسب قولهم، ومن مظاهر الاحتيال الاخرى بحسب وصفهم بيع عقارات الأشخاص المهاجرين والمهجرين وكذلك بيع عقارات الدولة لاسيما الأراضي الخالية من البناء او الزراعية.

ويلفت القضاة الى جريمة احتيال شائعة وهي قيام الجاني بانتحال صفة موظف كبير في احدى الوزارات فيعمد الى خداع المجنى عليهم عن طريق ادعاء مقدرته على التعيين لقاء مبالغ مالية، كاشفين عن «القبض على الكثير من هؤلاء المجرمين ممن يمارسون هذه الطريقة من طرق الاحتيال وإحالتهم إلى المحاكم المختصة».

وعن اغرب جريمة احتيال عرضت عليه في وقت سابق يروي قاض قيام احد النصابين بنشر إعلان على صفحته على مواقع التواصل مدعياً انه بحاجة إلى عدد كبير من الحلاقين لغرض العمل في السفارة الأميركية؛ فحضر المجنى عليهم وبأعداد كبيرة ومن جميع المحافظات أمام مبنى السفارة حيث قام الجاني بتسليم المجنى عليهم كيس وطلب منهم وضع مستمسكاتهم واجهزة الموبايل الخاصة بهم والمبالغ النقدية التي يحملونها وبعد تسلمه تلك الأكياس طلب منهم البقاء في مكانهم لغرض الدخول إلى مبنى السفارة، الا انه قام بالهرب حتى تمت ملاحقته وجرى الحكم عليه في وقت لاحق.

ويبين قضاة ان من ابرز القضايا في الاحتيال هي القضايا المتعلقة ببيع وشراء السيارات فضلا عن المعقبين الذين يعملون في بعض الدوائر حيث هناك أكثر من قضية منظورة أمام المحاكم تتمثل بقيام الأشخاص ببيع قطع أراض بحجة أنها تعود إليهم، كذلك هناك بعض الدعاوى المنظورة عن قيام بعض الأشخاص بانتحال صفات وهمية مثل ضابط في دائرة معينة أو موظف فيستولي على مبالغ مالية من الناس بطرق احتيالية.

وبشأن القوانين والعقوبات التي تلاحق عمليات الاحتيال والمحتالين يشدد القضاة على ضرورة توافر الركن المادي كونه الوسيلة التي يلجأ إليها الجاني في سبيل تحقيق الغرض الذي يسعى إليه، وهو الاستيلاء لنفسه أو لغيره على مال منقول، أو سند أو توقيع على هذا السند أو إلغاءه أو إتلافه أو تعديله، وكذلك من وسائل الاحتيال التصرف في عقار أو منقول غير مملوك للجاني، لافتين الى ان الركن المادي يمثل الوجه الظاهر للجريمة وبه يتحقق العدوان على المصلحة التي يحميها القانون، واذا انعدم الركن المادي فلا جريمة ولا عقاب، على حد قولهم.

ومن ضمن عمليات الاحتيال التي جرى ضبطها والقبض على الجناة ما كشفت عنه وزارة الداخلية في احدى الحالات بالقاء شرطة محافظة البصرة القبض على متهم لقيامه بعدة عمليات نصب واحتيال على السكان بحجة تعيينهم على ملاك جهاز الامن الوطني، كما تمكنت الشرطة بمحافظة النجف بالتنسيق مع إحدى مفارز الشرطة المجتمعية ببغداد من إعادة مبلغ 7 ملايين دينار بذمة أحد الأشخاص «المحتالين» من سكنة النجف إلى امرأة بغدادية.

يشار الى الماده ان المادة 456 الواردة في قانون العقوبات العراقي رقم 111لسنة 1969 المعدل التي عالجت جريمة الاحتيال، اوجبت عقوبة الحبس لكل من توصل الى تسلم او نقل حيازة مال منقول مملوك للغير لنفسه او الى شخص آخر وذلك باحدى الطرق الاحتيالية باتخاذ اسم كاذب او صفة غير صحيحة او تقرير امر كاذب عن واقعة معينة متى كان من شأن ذلك خدع المجنى عليه وحمله على التسليم، بحسب القانونيين.

والعقوبة نفسها تنطبق على من حمل آخر على تسليم او نقل حيازة سند موجد لدين او تصرف في مال او ابراء او على أي سند آخر يمكن استعماله لاثبات حقوق الملكية او أي حق عيني آخر، او توصل باحدى الطرق السابقة الى حمل آخر على توقيع مثل هذا السند او الغائه او اتلافه او تعديله.

وعن الأدلة التي يجب تقديمها من قبل المشتكي لإثبات واقعة الاحتيال، يقول القضاة أن «أكثر جرائم الاحتيال تثبت بالشهادة فغالباً ما يكون الاتفاق الذي يحصل بين الجاني والمجنى عليه أمام أشخاص عدة»، فيما يوجبون «وجود أدلة فنية أخرى ومنها تصوير الكاميرات لواقعة الاحتيال والاتصالات الهاتفية والرسائل النصية حيث غالباً ما يكون الجاني والمجنى عليه على اتصال دائم يتعمده الجاني لغرض الإيقاع والتدليس بالمجنى عليه، فضلا عن وجود أدلة أخرى منها السندات التي يقوم بتحريرها الجاني للمجنى عليه يتعهد بموجبها أو يقر بتسلمه الأموال من المجنى عليه»، بحسب قولهم.

وينوه القضاة الى انه «نادراً ما يكون هناك اعتراف من الجاني بارتكابه واقعة الاحتيال المنسوبة اليه وهذا الإقرار إما أن يكون من صحوة ضمير الجاني، أو من خلال الضغط العشائري الذي يحصل بين ذوي الطرفين أو من خلال ثبوت الأدلة المتحصلة بحقه بعد مواجهته بها فيضطر للاعتراف وخصوصاً الادلة الفنية منها تصوير الكاميرات والمكالمات الهاتفية والرسائل النصية».

ويشير المراقبون والقضاة الى ان كثيرا من الخريجين وقعوا ضحية الاحتيال لحاجتهم

«نادراً ما يكون هناك اعتراف من الجاني بارتكابه واقعة الاحتيال المنسوبة اليه إما من صحوة ضمير الجاني، أو من خلال الضغط العشائري أو من خلال ثبوت الأدلة المتحصلة بحقه بعد مواجهته بها فيضطر للاعتراف ».

الماسة الى الوظيفة، لافتين الى ان اهم الحلول للحد من جرائم الاحتيال هي نشر الوعي الثقافي عن طريق وسائل الاعلام والاتصالات بحيث تقوم الوزارة أو المنشأة في حالة وجود وظائف لها الإعلان عن تلك الوظائف على موقعها الرسمي أو بالقنوات الفضائية وتحديد شروطها والتنبيه بعدم قبول اي طلب من خارج الموقع الرسمي للدائرة او المنشأة، بحسب وصفهم.

وتحدث القضاة عن أوجه الاختلاف بين الاحتيال والسرقة مشيرين الى أن «جريمة الاحتيال تختلف عن جريمة السرقة كون جريمة السرقة هي اختلاس مال منقول مملوك للغير عمدا وبالتالي أن عقوبتها تصل إلى السجن المؤبد وفي بعض الاحيان قد تصل العقوبة بحقه إلى الإعدام فيما إذا توفرت ظروف أخرى مع جريمة السرقة»، في حين يلتبس الأمر فيما يتعلق بجرائم الاحتيال.

ويلفتون إلى أن بعض المحتالين يستغلون عدم فهم الناس بالقانون باستعمالهم طرق احتيالية بحجة ترويج المعاملات أو تسهيل إجراءاتها، مشيرين الى انه أحيانا يرتدي المحتال الزي العسكري الرسمي لغرض التمويه بانه ضابط أو ينشئ له مكتبا معينا لمزاولة نشاط تجاري أو اقتصادي بصورة احتيالية أو يتواجد في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية لغرض تمويه المواطنين بأنه متمكن في هذا المكان، على حد وصفهم.

جنة العراق شكو الظمأ والسلطات لا تسمع صيحات الأهل

أثارت إذاعة «صوت أمريكا» قضية الأهوار جنة العراق التي تعاني من التلاشي والجفاف بنسبة 46٪ من مسطحاتها المائية كلياً إثر خفض تدفقات المياه من تركيا وإيران، في وقت لا تسمع السلطات أصوات أهلها المحتجين على خرابها وضياع موارد رزقهم وتحولها إلى صحراء جرداء.

وتناول تقرير الإذاعة الأمريكية، الذي ترجمته مجلة «فيلي»، قصة هاشم قاصد، الذي يتحتم عليه قطع مسافة 10 كيلومترات يوميا عبر الأراضي التي جففتها أشعة الشمس الملتهبة في جنوب العراق، لأجل إطعام جواميسه وتبريدها، بعدما تسبب الجفاف في تدمير مساحات شاسعة من أسطورة الأهوار في بلاد ما بين النهرين.

حدائق عدن

وبعد تشبيهها بحدائق عدن التوراتية، أشار التقرير إلى أن مستنقعات العراق تعرضت طوال 3 سنوات الى الجفاف وتراجع معدلات هطول الامطار، بالاضافة الى انخفاض تدفقات المياه على طول الانهار والروافد الاتية من تركيا وايران.

ولفت التقرير، إلى «تجفيف مساحات شاسعة من أهوار الحويزة الممتدة قرب الحدود مع إيران، والتي كانت تتسم بالخصوبة فيما مضى، بينما تعاني مناطق أهوار الجبايش الشهيرة باستقطابها للسياح، من المصير نفسه».

وقال قاصد (35 عاما) وهو من قرية بالقرب من الحويزة، إن «الأهوار هي مصدر رزقنا، كنا نصطاد هنا، وماشيتنا ترعى وتشرب فيها».

وبعدما أدرجت اليونسكو أهوار الجنوب العراقي كموقع للتراث العالمي في العام 2016 بسبب تميزها البيولوجي وتاريخها القديم، نوه التقرير إلى أن «مجاري الأنهار أصبحت الآن جافة حول الأراضي التي كانت تتسم بالخضرة فيما مضى».

نفوق الجاموس

قاصد مثل والده من قبل، وقام بتربية الجواميس، إلا أنه لم يتبق منها سوى خمسة من أصل 30 حيث نفقت الجواميس الأخرى أو تم بيعهم فيما تكافح العائلة من أجل تغطية نفقاتها، وأصبح أفراد العائلة يراقبون بحذر الجواميس التي بقيت من احتمال أن تسقط نافقة من قلة الطعام، بحسب التقرير.

وتابع قاصد: «اننا نحتج منذ أكثر من عامين وما من أحد يستمع إلينا، وأصبحنا في حيرة إلى أين نتجه، لقد انتهت حياتنا انتهت».

وكان رئيس النظام العراقي السابق، قد أمر عام 1991 بتجفيف الأهوار الواقعة بين نهري دجلة والفرات «كعقاب للمجتمعات التي تحمي المتمردين ضده ومن أجل تسهيل مطاردته لهم»، وفقاً للتقرير.

جفاف غير مسبوق

وأوضح التقرير الأمريكي، أن «أراضي الأهوار شهدت بشكل متقطع سنوات من الجفاف الحاد، قبل أن تعاد الحياة إليها بسبب مواسم الأمطار، إلا أنه فيما بين شهر آب /أغسطس العام 2020 وشهر آب الحالي، فإن 46٪ من مستنقعات الجنوب، بما في ذلك الحويزة والجبايش، تعاني من خسارة كلية لمياهها، كما أن 41٪ من مناطق الأهوار الأخرى، واجهت معاناة من تراجع منسوب المياه».

تغير بيولوجي

ونقل التقرير أيضاً، عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو» قولها إن «الأهوار كانت «أحد أفقر المناطق في العراق وواحدة من أكثر المناطق تضررا من التغيّر المناخي»، محذرة في الوقت نفسه من «انخفاض غير مسبوق في مستويات المياه».

وأشارت المنظمة الأممية، إلى «التأثير الكارثي» الذي يهدد أكثر من 6 آلاف أسرة «تخسر جواميسها التي تعتبر أصولها الحية الفريدة».

وفي سياق مواز، ذكر التقرير، أن «مستنقعات الأهوار تؤمن موطنا للعديد من الكائنات المهددة بالإنقراض، وهي منطقة توقف مهمة لعبور لنحو 200 نوع من الطيور المهاجرة»، بحسب اليونيسكو.

ونقل التقرير عن الناشط البيئي أحمد نعيمة، قوله: «لم يعد هناك المزيد من الاسماك أو الخنازير البرية او حتى فصيلة من ثعالب الماء في الأهوار»، مشيرً إلى أن «مستنقعات الحويزة كانت تروى برافدين لنهر دجلة الذي ينبع من تركيا، إلا أن التدفق المائي تراجع، بينما لجأت السلطات العراقية إلى تقنين الإمدادات المائية من أجل تلبية الاحتياجات المختلفة.

وأكد الناشط البيئي، أن «الحكومة تريد الحفاظ على أكبر كمية ممكنة من المياه»، مستدركاً بالقول: «لكن تقاسم المياه غير عادل، وهناك سوء إدارة للموارد».

أما على الجانب الايراني، فقد أشار التقرير الأمريكي إلى أن المعاناة التي تواجه اهوار الحويزة والمسماة حور العظيم، كما أكد أن «الأراضي المائية الإيرانية تواجه ضغوط، كما جف حوالي نصف الجزء الإيراني منها».

ونقل التقرير عن رئيس مركز ادارة المياه التابع للحكومة العراقية، حاتم حامد قوله إنه «على الجانب الإيراني، جرى قطع النهر الرئيسي الذي يغذي أهوار الحويزة بالكامل منذ أكثر من عام».

ونبه حامد إلى أن الجهات المعنية «لا تلبي سوى نصف الاحتياجات المائية للمزارع في الأهوار العراقية وتحاول السلطات التركيز على تلبية احتياجات المياه للشرب فقط»، مرجحاً في الوقت نفسه استحالة «تعويض التبخر المرتفع في الأهوار في ظل درجات حرارة تتجاوز 50 درجة مئوية».

من جانبه، قال الشاب علي جواد، الذي التقته إذاعة «صوت أمريكا» إن «عشرات العائلات غادرت قريته في الجبايش، حيث أثار الجفاف شديدة الوضوح، وذلك لأجل البحث عن مناطق فيها وفرة مياه أكثر»، مردفاً «عندما كنا نأتي إلى الأهوار كانت هناك مساحات خضراء وماء وسلام داخلي.. لكنها الآن صحراء جرداء».

ترجمة: مجلة «فيلي»

تقرير أوروبي يدعو للاعتراف بالاشوريين كسكان أصليين لحكم شؤونهم ذاتيا

فيـــلي

دعـا موقـع «مـودرن دبلوماسـي» الأوروبـي إلى الاعـتراف الاشـوريين كسـكان أصليـين في العـراق، وان يسـمح لهـم بـأن يحكمـوا أنفسـهم بأنفسـهم كخطـوة أولى للحفـاظ علـى ثقافتهـم وتاريخهـم، والا فانهـم وقـد واجهـوا الابـادة والمذابـح علـى مـر العقـود، معرضـون لمواجهـة خطـر الاندثـار كشـعب مـن سـوريا وتركيـا ايضـا.

وذكـر التقريـر الأوروبي، الـذي نـشر باللغـة الإنجليزيـة، وترجمتـه مجلـة «فيـلي»، ان الاشـوريين مرتبطـون تاريخيـا وثقافيـا وروحيـا بشـمال بـلاد مـا بـين النهريـن، والممتـدة مـن شـمال بغـداد الى جنـوب بحـيرة وان، ومـن الحـدود الفارسـية في الـشرق الى نهـر الفـرات في الغـرب، مضيفـا في حـين ان الاشـوريين غـير معـترف بهـم قانونيـا، فـان العديـد مـن العلـماء يؤكـدون ان الاشـوريين هـم احـد السـكان الاصليـين في العـراق.

واسـتعاد التقريـر تصريحـات للسـناتور الأمريـكي السـابق جـون نمـرود، المتحـدر مـن أصـول آشـورية، قـال فيهـا «كيـف يمكننـا نعلـم ان الاشـوريين، هـم السـكان الأصليـون في العـراق؟. علينـا فقـط ان نأخـذ مجرفـة ثـم نحفـر في الأرض، والتاريـخ الوحيـد الـذي سـيتم العثـور عليـه هـو تاريـخ الآشـوريين».

كـما تنـاول التقريـر كيفيـة تعريـف مصطلـح السـكان الأصليـين والـذي يعتمـد عـلى: اعترافهـم بأنفسـهم كشـعوب اصليـة عـلى مسـتوى الفـرد والمجتمـع، والاسـتمرارية التاريخيـة مـن فـترة مجتمعـات مـا قبـل الاسـتيطان، وارتباطهـم القـوي بـالاراضي ومواردهـا الطبيعيـة، وتمتعهـم بانظمـة اجتماعيـة او اقتصاديـة او سياسـية مميـزة، وامتلاكهـم لغـة وثقافـة ومعتقـدات خاصـة بهـم، وعزمهـم عـلى حمايـة واعـادة انتـاج بيئـات وانظمـة اسـلافهم كشـعوب ومجتمعـات خاصـة.

ثقافتهم وتاريخهم».

في بلاد ما بين النهرين منذ فجر الزمان

واستعرض التقرير توثيقا تاريخيا لهذا الحقائق، واشار الى ان النصوص المسمارية تتحدث عن انه بعد 2750 قبل الميلاد، وصلت السلالة الاكادية الى السلطة في بابل الشمالية.

وتشير النصوص ايضا الى ان سرجون ، أو «شاروم كين» التي تعني «الملك العادل»، ظهر وازدهرت قوة السلالة الاكادية حيث قام سرجون توسيع سلطته في شمال بلاد ما بين النهرين، وهي منطقة عرفت فيما بعد باسم آشور، ومن هؤلاء الأكاديين نشا الآشوريون (والبابليون).

ولفت التقرير الى ان الحضارة الاشورية كانت بذلك قائمة منذ ما لا يقل عن خمسة آلاف سنة في آشور وان عاصمتهم كانت تحمل اسم معبد كان مخصصا للالهة عشتار، وقد تم تأكيده بعد 2800 قبل الميلاد بقليل. وكان الدين يحتل مكانة رئيسية في البنية الاجتماعية والاقتصادية لحياة الاشوريين، وان السلطة الدينية والوظائف المدنية كانت دائما متشابكة.

ويقول الباحثون ان دولة اشور تأسست في شمال بلاد ما بين النهرين منذ منتصف الألفية الثانية، وهي كانت حضارة اصلية غنية ومعقدة ، استمرت لـ3 الاف سنة وعاشت تقلبات لا حصر لها، عبر أجيال عديدة.

وبحسب التقرير فإن الحفريات تظهر ايضا في كالا تيبي، بالقرب من كارا ايوك، وهو تل يقع على بعد 18 كيلومترا شمال شرق قيسارية في كابادوكيا في تركيا الحديثة (لا تزال في شمال بلاد ما بين النهرين). وهناك بعض الألواح المكتوبة بالسامية التي تضم أسماء تحمل كلمة اشور، مثل اتي عاشور، طابا عاشور، آشور مالك، اشور مطابيل.

اللغة والدين

وذكر التقرير ان الاشوريين كانوا يتكلمون اللغة الاكادية الاشورية، الا انه برغم ذلك لم يكن النص المسماري ملائما لادارة امبراطورية بهذا الاتساع، وكان التواصل بين نينوى والعاصمة والمناطق التابعة، أمرا صعبا لأن الكتابة المسمارية كانت نصا معقدا ولم يكن يفهمه سوى قلة من الناس.

وفي حوالي العام 750 قبل الميلاد، بدأ الآشوريون وآخرون داخل الامبراطورية في استخدام الابجدية الارامية بشكل رسمي، لانها كانت اكثر سهولة في التعلم والتواصل بين مختلف الناس في ظل سلطة الإمبراطورية. ولهذا، اشار التقرير الى انه ليس من الغريب ان تصبح اللغة الاشورية والكتابة الارامية لغة مشتركة للإمبراطورية الشاسعة.

واضاف انه بعد سقوط الامبراطورية الاشورية، سيطر الميديون والرومان واليونانيون والبارثيون على شمال بلاد ما بين النهرين، الا ان اللغة الاشورية والابجدية الارامية ظلت مستخدمة من قبل الآشوريين بشكل خاص.

كما توصل العلماء الى ان اللغة الاكادية ظلت مستمرة حتى القرن الثالث من العصر المسيحي.

وحول الديانة، ذكر التقرير ان الشعب الاشوري تحول الى اعتناق المسيحية في زمن الرسل وهم ظلوا مسيحيين منذ ذلك الحين. وفي وقت لاحق، وتحديدا في العام 1681 في ديار بكر (تركيا) وفي العام 1830 في شمال العراق (القوش) ادى تحول الاشوريين الى الكاثوليكية الى عزل الاشوريين حيث أطلق مصطلح الكلدان على هؤلاء الذين

> **دولة اشور تأسست في شمال بلاد ما بين النهرين منذ منتصف الألفية الثانية، وهي كانت حضارة اصلية غنية ومعقدة ، استمرت لـ3 الاف سنة وعاشت تقلبات لا حصر لها، عبر أجيال عديدة..**

ولهذا، قال التقرير ان الاشوريين تنطبق عليهم كل هذه العناصر المذكورة، مضيفا ان «المجتمع الآشوري يحتاج الى ابراز وإيصال ثقافته الفريدة وتاريخه المتجذر والتأكيد على حقوقه في اراضيه التاريخية واراضي اجداده».

واعتبر التقرير ان الباب قد فتح من اجل تحقيق ذلك بعد صدور إعلان الأمم المتحدة للعام 2007 حول حقوق الشعوب الأصلية، في حين يؤمن منتدى الأمم المتحدة الدائم لقضايا الشعوب الاصلية، منبرا للشعوب الاصلية للاستماع الى صوتها من مختلف انحاء العالم، مشيرا الى ان الاشوريين حضروا جميع جلسات المنتدى منذ العام 2012 حتى العام 2019، من خلال وفود تمثل الجمعية الاشورية الخيرية.

وبحسب التقرير فقد أوضح ممثلو الجمعية من هم الآشوريون، فهم ليسوا من العرب ولا من الكورد، وانما من سكان العراق الأصليين، وانه من «الضروري ان يجري الاعتراف بهم من قبل الحكومتين في بغداد واربيل وان يسمح لهم بأن يحكموا أنفسهم كخطوة أولى للحفاظ على

تحولوا، لكن هذه المجتمعات احتفظت بروابط قوية فيما بينها، وظلت التكوينات القبلية هي شبكة الحياة الجماعية.

وبعد ظهور الإسلام، اشار التقرير الى انه كان سيفا ذو حدين بالنسبة الى المسيحيين الاشوريين وتاريخ المنطقة، اذ انه قبل الاسلام ، كانت بلاد ما بين النهرين تنتمي بشكل جزئي الى الإمبراطوريتين البيزنطية والساسانية، وكان كل شعب يحتفظ في ممتلكاته بمجموعة من القوات والاداريين، لكن الدولة الاسلامية اعادت توحيد بلاد ما بين النهرين.

كما ان العديد من الشعوب، بما في ذلك الاشوريون، اعتنقوا الاسلام هربا من الموت او للافلات من الضرائب، ومع مرور الزمن، جرى تعريبهم بسبب تأثير القرآن واللغة العربية. لكن الكثيرين ظلوا مخلصين لدينهم واستمروا في العيش بالقرب من عواصم أسلافهم التاريخية: اشور وكلاح (نمرود) ودور شاروكين (خرساباد) ونينوى (النبي يونس) او بالقرب من كنائسهم و ابرشية الموصل واربيل، وكركوك في العراق الحديث، او في انطاكية وطور عابدين في تركيا الحديثة.

وعود كاذبة

وذكر التقرير ان الشعب العراقي كان يأمل بالحرية والسلام في عراق علماني وديمقراطي كما وعد الرئيس جورج بوش عندما قرر القضاء على نظام صدام حسين القمعي وتأمين الحرية لجميع العراقيين بغض النظر عن عرقهم او معتقدهم الديني.

وخلال كلمة له في مدينة سينسيناتي الامريكية في 7 تشرين الاول/اكتوبر العام 2002 ، تحدث بوش بوش بشكل دقيق مميزا بين مختلف مكونات العراق عندما اعلن ان «قمع الكورد والآشوريين والتركمان والشيعة والسنة وغيرهم، سيزول. سينتهي اسر العراق الطويل، ويبدا عصر جديد من الامل».

الا ان التقرير لفت الى ان الدستور العراقي الجديد للعام 2005، يعرف الاشوريين على انهم اقلية عرقية دينية، فيما تتضمن المادة 125 الحقوق الأساسية «لمختلف المكونات، مثل التركمان والكلدان والاشوريين وجميع المكونات الاخرى».

واعتبر التقرير ان الدستور العراقي حمل ما هو اقل من الاعتراف بالاشوريين على أنهم السكان الاصليون للعراق وقسم الشعب الاشوري الى آشوريين وكلدان.

ولهذا، يدعو التقرير إلى ضرورة ان تؤكد دساتير العراق واقليم كوردستان على حماية الاشوريين باعتبارهم السكان الأصليين، ويجب تامين منطقة محمية يديرها الاشوريون داخل «اشور» التاريخية من أجل السماح للاشوريين بالحياة في سلام وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1994.

واعتبر التقرير الأوروبي ان هذه الخطوات قابلة لأن تتحقق باعتبار ان مجلس الوزراء العراقي كان وافق على إنشاء المنطقة الادارية المسيحية الاشورية، وذلك في العام 2014 قبل فترة قصيرة من غزو تنظيم داعش للموصل وسهل نينوى. الا ان موافقة الحكومة العراقية تجددت في 2 حزيران / يونيو العام 2019 بعد إلحاق الهزيمة بداعش.

عودة الاشوريين الى اراضي اجدادهم

ودعا التقرير الحكومة العراقية الى وضع خريطة طريق تحدد بشكل واضح عملية اعادة الاشوريين الى موطن اجدادهم واعادة جميع البلدات والقرى الاشورية التي تمت مصادرتها منهم بشكل غير قانوني.

كما اعتبر انه يجب على حكومتي بغداد واربيل توفير التمويل اللازم لإعادة إعمار القرى المدمرة ومواقع العبادة والبدء في إعادة إعمار 14 الف منزل ومبنى في سهل نينوى في أقرب وقت ممكن.

وختم التقرير بالقول انه اذا لم يعترف العراق بالاشوريين كسكان أصليين، فإنهم سيواصلون مواجهة الإبادة الجماعية والمذابح ويتلاشون مع مرور الوقت من العراق، ومن سوريا وتركيا ايضا.

ولفت إلى أن اعترافا كهذا لن يضيف اي عبء على العراق لان هذا الوضع سيجعل الاشوريين مؤهلين للحصول على الدعم من مختلف البرامج التي يقدمها المنتدى الدائم للشعوب الاصلية، وكذلك الدعم من هيئات الأمم المتحدة الاخرى وفقا لاعلان الامم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية.

وخلص التقرير الاوروبي الى القول بان «الشعب الاشوري يستحق ان يعيش في سلام وأمن وحرية، واحتضان وحماية لغته المهددة بالانقراض»، مذكرا بأن «أطلس اليونسكو» للغات العالم يحذر من ان اللغة الاشورية (السريانية / الارامية) ستختفي خلال قرن، مشيرا إلى أنه تم افتتاح بعض المدارس الاشورية في العراق وفي أراضي حكومة اقليم كوردستان، الا ان الدعم المالي لهذه المدارس محدود ولا يوجد تشريع قانوني حقيقي يدعم اللغة الاشورية.

كما ختم التقرير بالاشارة الى ان عدد السكان الاشوريين كان يبلغ حوالي 1.5 مليون نسمة قبل الغزو الامريكي للعراق العام 2003، لكنه اليوم، يقدر بحسب المراقبين بنحو 250 الف نسمة.

ذوو المغدورة ريهام يعقوب يستذكرون رحيلها..

حلم وزيرة الرياضة انتهى برصاصة «ملـثـم»

لـم تـدرك الناشـطة المغـدورة ريهـام يعقـوب ذات الثلاثيـن عامـاً أن حلمهـا بـأن تصبـح وزيـرة للرياضـة ينتهـي برصاصـة غـادرة لـ«ملثـم» أفلـت مـن سـنتين وإلـى الآن مـن قبضـة القـوات الامنيـة. واغتيلـت خبيـرة التغذيـة ريهـام يـوم 19 آب 2020، بعمـر الثلاثيـن، برصـاص مسـلح ملثـم أطلـق النـار عليهـا مـن علـى دراجـة ناريـة، عندمـا كانـت داخـل سـيارتها فـي مدينـة البصـرة جنـوب العـراق.

وكانـت ريهـام ناشـطة في الحركـة الاحتجاجيـة منـذ 2018، وقـادت العديـد مـن المسـيرات النسـائية، مـا أدى إلى تعرضهـا لحملـة تحريـض وتهديـد انتهـت بقتلهـا.

وريهـام، كانـت تـدرس الدكتـوراه في كليـة التربيـة البدنيـة وعلـوم الرياضـة، ومحـاضرة في جامعـة البـصرة، وصاحبـة نـاد ريـاضي، ومختصـة بتدريـب اللياقـة، وباحثـة في علـم التغذيـة، ومعـدة ومقدمـة برنامـج في راديـو محـلي، وآخرهـا إعطـاء دروس تدريـب رياضـة عـبر الإنترنـت.

وفي هـذا الشـأن تقـول والـدة الراحلـة ريهـام، إن "ابنتـي كانـت تحـاول زرع الثقـة للمـرأة البصريـة، لذلـك كانـت تنـزل إلى الشـارع لتطالـب بحقـوق المـرأة، وتسـاعدها بـكل مـا تسـتطيع".

وتضيـف لمجلـة «فيـلي»: "كان حلمهـا الوصـول إلى مراكـز متقدمـة وتسـنم منصـب وزيـرة للرياضـة لمسـاعدة النـاس"، لافتـة مـن جانـب آخـر إلى أن "القضـاء العراقـي لم ينصـف ابنتـي، لأنـه تحـت رحمـة الأحـزاب الحاكمـة".

ولم تقبـض الأجهـزة الأمنيـة عـلى المتهمـين بقتـل ريهـام حتـى الآن، وفـق مـا يذكـر عـلي يوسـف شـقيق الراحلـة،

ويتابـع، أن "قضيـة ريهـام مخفيّـة، ووكالـة الاسـتخبارات التـي تتـولى التحقيـق في القضيـة لا تكشـف أي معلومـة".

ويقـول يوسـف لمجلـة «فيـلي»، "لذلـك لا نعلـم مـن هـم المتهمـون وإلى أي جهـة ينتمـون، لكـن نعلـم أن المجموعـة هـي نفسـها التـي اغتالـت تحسـين الشـحماني، وهـذه المجموعـة هربـت إلى إيـران ليلـة اغتيـال ريهـام بمسـاعدة شـخص متنفـذ في البـصرة".

ويشـير، إلى أن "ريهـام بعـد عـام كامـل مـن تعرضهـا للاغتيـال، أعلنـت الأجهـزة الأمنيـة القبـض عـلى شـخص متهـم بإرسـال رسـالة تهديـد إليهـا عـبر (SMS)"، موضحـا أن "اعتقـال المتهـم كان مجـرد صدفـة أثنـاء مـروره في سـيطرة أمنيـة، فلـم يكـن بعمليـة اسـتخبارية أو مـن هـذا القبيـل، لـذا فـإن القبـض عـلى مـن قـام بتهديدهـا أخـذ سـنة كاملـة مـن الزمـن، فكيـف باعتقـال قاتلهـا".

وعـن مصـير المتهـم بتهديـد ريهـام يقـول شـقيقها، إن "والـدي ووالـدتي تنـازلا عنـه في أول يـوم مـن

رفعت صوت النساء وراية التغيير بشجاعة، وقادت تظاهرات نسوية في البصرة، احتجاجا على الماء الملوّث، وتردي الكهرباء، وبطالة الشباب، فهل تعتبر هذه جريمة تستحق عليها القتل؟

أيام شهر رمضان الماضي، وذلك لأن اعتقاله ليس له فائدة، فريهام قُتلت"، أما عن المتهمين باغتيالها فيؤكد شقيقها "عدم التنازل عنهم تحت أي ظرف، وفي حال تم القبض عليهم فسيكون القضاء العراقي هو الفيصل في القضية، ولكن هذا في حال تم مسكهم"، في إشارة إلى استبعاده حصول ذلك، على الأقل في الوقت القريب.

يذكر أنه مع بداية احتجاجات تشرين الأول 2019، بدأت سلسلة اغتيالات طالت ناشطات وناشطين في مختلف المحافظات العراقية، لكنه دائما ما يخشى من تظاهرات البصرة، لما للمدينة من خصوصية بسبب محاذاتها لإيران، ولأنها المنفذ المائي الأول في العراق، ولأنها تحوي أكبر الحقول النفطية، فيما تجري العادة على ألا تفضي مثل هكذا عمليات اغتيال إلى تسمية مرتكبي الجرائم أو محاسبتهم، بحسب مراقبين.

وفي هذا الجانب تذكر الناشطة أميرة الجابر من بغداد، أن "الناشطين لا يزالون يعيشون في المخاوف نفسها التي عاشتها الراحلة ريهام منذ انخراطها في عملية الاحتجاج، فلا تزال الحقوق مصادرة، والميليشيات تتجول، وقوى السلطة المتنفذة التي لا تؤمن بالرأي لا تزال موجودة أيضا".

ولا تخفي الجابري في حديثها لمجلة «فيلي»، عن "تعرضها لتهديدات ومحاولات اغتيال، حيث تقول إن "عمليات الاغتيال ما تزال مستمرة وأن خفت وتيرتها، حيث تعرضت شخصيا لمحاولتي اغتيال، وما تزال الناشطات يتعرض للقدح والاتهام وحتى الطعن في عرضهن لمجرد معارضتهن وجود سلطة فاسدة، رغم وجود قانون ودستور يكفل حق التعبير، لذلك ندعو الحكومة إلى اتخاذ إجراءات أمنية، وتفعيل دور القضاء لمحاسبة ومحاكمة كل من تورط في دم العراقيين بصورة عامة، وبدم أصحاب الرأي بصورة خاصة".

من جهتها تذكر الناشطة النسوية، هناء ادور، مستذكرة اغتيال الشابة ريهام، بأن الراحلة "رفعت صوت النساء وراية التغيير بشجاعة، وقادت تظاهرات نسوية في البصرة، احتجاجا على الماء الملوّث، وتردي الكهرباء، وبطالة الشباب، فهل تعتبر هذه جريمة تستحق عليها القتل؟، ومن ثم يتم تسويف القضية وتُسجّل ضد مجهول!، فصوت الشعب لا يزال مغيبا رغم التضحيات الكبيرة التي بذلت في هذا الجانب".

ورأت ادور، في حديثها لمجلة «فيلي»، إن "هؤلاء الشباب المضحّون، سوف يكونون رمزا كبيرا للكفاح للأجيال المقبلة، ونعتبر ريهام رمزا كبيرا لنا كنساء في مواصلة النضال للقضية التي ضحت من أجلها، وهي قيام دولة مدنية من أجل تحقيق مبادئ المواطنة والعدالة الاجتماعية".

من جانب آخر نبهت ادور بشأن حصيلة ضحايا ناشطات الاحتجاج، حيث تقول إن "هناك الكثير من القضايا لم توثق، وما تم توثيقه أكثر من ثماني قضايا، ثلاث منها في البصرة، وهن (ريهام وسارة وجنات)، وحالتان في الناصرية، وفي بغداد (زهراء) وناشطة أخرى، وواحدة في كربلاء"، مبينة أن "بعض الفتيات قتلن ولكن لم يجر تسليط الضوء عليهن، فضلا عن محاولات الاغتيال التي نجت منها الناشطات المستهدفات، وكان منها حالتان في البصرة، وحالات أخرى في الناصرية وبغداد".

وعن دور نساء البرلمان تجاه المطالبة بحقوق الناشطات والنساء، تقول ادور أن "البرلمانيات مغيّبات عن وضع النساء وعن الوضع العام في البلاد، لأن أغلبهن جاء عن طريق كتل حزبية وسياسية، فهن رهينات قرار تلك الجهات، ورغم وجود القليل منهن مستقلات أو على الأقل لديهن رؤية سياسية، لكن معظمهن ليس لديهن رؤية سياسية للوضع، فأغلبهن لم يأتين من عمل سياسي ومن هموم شعبهم وأوضاع بلدهم، بل مختارات لأسباب شخصية وطائفية وعشائرية، وبالتالي تمثيلهن للنساء ضعيف، وهذا الحال ليس فقط عند النساء وإنما الرجال أيضا في الحالة نفسها".

تعدد الزوجات
بين التبرير والمشكلات المتوالدة

فيـلي

يعاني العراق من مشكلات اجتماعية كبيرة لاسيما مع ازدياد معدلات الفقر لانعدام البنية الصناعية والزراعية وغياب مشاريع الاسكان الفاعلة الذي فاقم مشكلات البطالة والاكتظاظ السكاني في البيت الواحد، وبرغم ذلك فان محاولات تجري لتكريس تعدد الزوجات بذرائع شتى بحسب المتخصصين الذين يقولون ان ذلك يفاقم المشكلات والتوتر في المجتمع ويؤدي الى زيادة معدلات التناحر والجريمة.

وفي سنة سابقة تداول مستخدمون لمواقع التواصل الاجتماعي، ولا سيّما في العراق، خبراً عن اتّخاذ الحكومة العراقيّة قراراً بمنح عشرة ملايين دينار لكل شخص يتزوّج مرّة ثانية، وجاءت المنشورات المتعلقة بالخبر المنشور تحت عنوان «رئيس الوزراء السيّد مصطفى الكاظمي يمنح عشرة ملايين دينار عراقي لكلّ مواطن عراقي يتزوّج بامرأة ثانية».

وبرغم نفي الحكومة ذلك بحسب وكالات الانباء، فان مصرف الرشيد مثلا، نشر من على موقعه اعماما عن سلف الزواج لموظفي دوائر الدولة وتمنح هذه السلفة لموظفي دوائر الدولة (بدون توطين) وبكفالة كفيل ضامن، وتنص التعليمات التي ما زالت منشورة على صفحة المصرف على منح «مبلغ السلفة (10) مليون دينار لموظفي مصرفنا وموظفي دوائر الدولة الذين تزوجوا لأول مرة، وكذلك تمنح للموظف المتزوج للمرة الثانية على الا يكون قد استفاد من سلفة الزواج هو وزوجته الأولى سابقاً» بحسب بيان المصرف ، ما يشير الى ان الامر حقيقي بحسب المراقبين.

ويلفتون الى ان تشجيع الزواج بامرأة ثانية جاء برغم الاعلان عن الاستعداد لإطلاق سياسة سكانية لتنظيم النسل والصحة الإنجابية في البلاد، في خطوة تهدف إلى السيطرة على الزيادة السكانية المتسارعة والتوجه نحو تنظيم الأسرة، بحسب بيانات منقولة عن وزارة التخطيط في وقت أثيرت فيه مخاوف من نمو سكاني غير مدروس في العراق، بعد تقرير سابق لوزارة التخطيط العراقية، كشف ارتفاعا كبيرا في عدد السكان، الذي قد يصل في السنوات المقبلة الى 50 مليون نسمة بحلول سنة 2030.

وقال رئيس الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط العراقية أنّ وزارته

«تستعد لإطلاق وثيقة (السياسات السكانية)، تركز على تنظيم النسل والصحة الإنجابية، فضلاً عن العوامل المؤثرة في تلك الزيادة»، ويفترض ان يكون بضمن ذلك الحد من الزيجات المتعددة بحسب المتخصصين.

وقال مراقبون في حزيران 2022 ان العراق سجل مؤخرا تزايدا في التوجه نحو التعدد والزواج الثاني، وترافق ذلك مع زيادة في حالات الطلاق، في ظل أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية يعيشها البلد؛ وسجلت مكاتب البحث الاجتماعي وفقاً لبيانات رسمية ما مجموعه 3801 حجة إذن بالزواج الثاني في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2022، وعبروا عن خشيتهم من ان بعض الزيجات تجري خارج المحاكم في حين يعاقب القانون على ذلك اذ تصل عقوبة من يعقد زواجا خارج المحكمة إلى الحبس لسنة أو فرض غرامة مالية، وفقا للقانون العراقي النافذ.

وكانت العضو في لجنة المرأة والأسرة في الدورة السابقة لمجلس النواب العراقي ريزان شيخ دلير قد حذرت من خرق القوانين في العراق، لا سيما فيما يتعلق بالأسرة والزواج، واشارت إلى أنه حتى بعض القيادات السياسية يمارسون الزواج الثاني بعيدا عن القانون، واستغلال الدين لتسويغ ذلك، والتعامل مع الأمر وفق الرغبات من دون التفكير بانعكاساته وآثاره، بحسب تعبيرها.

باحثون اجتماعيو حذروا من أن الزواج الثاني يكون في بعض الأحيان أشبه بـ«الانهيار» يتهدد بيت الزوجة الأولى التي تشعر بأن جميع تضحياتها راحت هباء، على حد وصفهم، فيما قيد المشرع العراقي رغبة الرجل في تعدد الزوجات فلم يجز التعدد اذا خيف عدم العدل بين الزوجات وترك تقدير ذلك لقاضي الاحوال الشخصية؛ بحسب قانونيين، وعلى ذلك لا يجوز لغير القادر على القيام بحسن العشرة والانفاق والقدرة المالية على اعالة اكثر من زوجة بحسب قولهم؛ وبينت الفقرة (4) من المادة (3) من قانون الاحوال الشخصية لسنة 1959 النافذ، النواحي التي يجب ان يتناولها التحقيق وهي لا يجوز الزواج باكثر من واحدة الا بأذن القاضي ويشترط لاعطاء الاذن شروطا.

وبرغم قول البعض أن الرجل يقدم على الزواج مرة ثانية عند تحسّن وضعه المادي والمعيشي، إلا أن اكاديميين وخبراء الاقتصاد يرون أن هذه القضية تحكمها جوانب اجتماعية أكثر من الجانب الاقتصادي.

وكان مستخدموا مواقع التواصل الاجتماعي، لا سيّما في العراق، قد تداولوا خبر اتّخاذ الحكومة العراقيّة قراراً بمنح عشرة ملايين دينار لكلّ من يتزوّج مرّة ثانية برغم محاولات نفيه، وحظي المنشور بمئات المشاركات وآلاف التعليقات في صفحات عدّة على مواقع التواصل باللغة العربية.

وشهد العراق في السنوات الأخيرة، ارتفاعا في ظاهرة تعدد الزوجات نتيجة الحروب المتتالية التي أسفرت عن تفكك عدد كبير من الأسر وترمل نسبة كبيرة من النساء وتيتم الأطفال؛ وأدرج مقترح قانون تعدد الزوجات في جدول أعمال جلسات سابقة للبرلمان للتصويت عليه، وكان نواب قد اعدوا واقترحوا تعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي لسنة 1959، بما يسمح للزوج بالزواج الثاني والثالث والرابع، مشترطين أن تكون الزوجة الثانية قد تجاوز عمرها الثلاثين عاماً، وتعليقا على ذلك قالت سيدة تدير محلا لبيع الملابس النسائية تعيل به اطفالها في سوق شعبي ببغداد «كيف يمكن أن يشرع قانون يدمر حياة المرأة أكثر مما عليه الآن، ألا يكفيها تحمل الحروب والفقر وإيهام نفسها بأن القادم سيكون أفضل لتأتي قوانين تزيدها قهر»؛

وتساءلت ناشطة «هل العدالة تسمح للرجل بالزواج من أكثر من امرأة، وهو لا ينفق على أبنائه لعدم قدرته على إيجاد فرصة عمل مناسبة، تاركا زوجته تتحمل مسؤولية حقيقية؟»، و يقول مختصون بعلم النفس الاجتماعي إن إقرار قانون تعدد الزوجات يؤدي إلى بروز ظواهر اجتماعية أكثر خطورة من المتواجدة حالياً.

وكانت قضية تعدد الزوجات قد تعرضت الى الانتقاد حتى من قبل مؤسسات دينية معروفة مثل الازهر المصري الذي نشر تصريحات لشيخه أحمد الطيب قال فيها إن «أولى قضايا التراث التي تحتاج إلى تجديد هي قضايا المرأة، لأن المرأة هي نصف المجتمع، وعدم الاهتمام بها يجعلنا كما لو كنا نمشي على ساق واحدة»، مشيرا الى ان «مسألة تعدد الزوجات تشهد ظلما للمرأة وللأولاد في كثير من الأحيان، وهي من الأمور التي شهدت تشويها للفهم الصحيح للقرآن الكريم والسنة النبوية»، بحسب قوله.

واضاف الطيب «من يقولون إن الأصل في الزواج هو التعدد مخطئون، وعلى مسؤوليتي الكاملة، فإن الأصل في القرآن هو (فإن خِفتُم ألا تعدلوا فواحدة)»، مزيدا ان «علينا أن نقرأ الآية التي وردت فيها مسألة تعدد الزوجات بشكل كامل، فالبعض يقرأ (مثنى وثلاث ورباع)، وهذا جزء من الآية، وليس الآية كاملة، فهناك ما قبلها وما بعدها»، وتساءل «هل المسلم فعلا حر في أن يتزوج ثانية وثالثة ورابعة على زوجته الأولى؟ أم أن هذه الحرية مقيدة بشروط؟ بمعنى أن التعدد حق مقيد أو نستطيع أن نقول إنه رخصة، والرخصة تحتاج إلى سبب، وإذا انتفى السبب بطلت الرخصة»، بحسب تعبيره.

«كيف يمكن أن يشرع قانون يدمر حياة المرأة أكثر مما عليه الآن، ألا يكفيها تحمل الحروب والفقر وإيهام نفسها بأن القادم سيكون أفضل لتأتي قوانين تزيدها قهر»

اثبتت مجريات الاحداث في العالم في تاريخه القريب والبعيد، ان التنوع في المجتمع بتعدد القوميات والأديان والمذاهب سمة ايجابية، اذا جرى حسن التصرف تجاهها، و العكس من ذلك فيما لو جرى اهمالها او القفز على متطلباتها.

ويلفت المتخصصون والاكاديميون الى ان التنوع الثقافي أكثر فاعلية وحضورا في مجتمعات تتسم بالانفتاح، وهذا يعود إلى طبيعة النظام السياسي القائم على احترام التعددية، بحسب قولهم، كما هو الحال في كثير من الدول الأوروبية، مثل السويد والترويج والدنمارك، وكذلك في الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من البلدان.

ويستدركون بالقول بعكس ذلك نجد مجتمعات تكاد تكون سمتها الرئيسة الانغلاق على ذاتها، وشيوع مشاعر الريبة والشك والكراهية بين سكانها تجاه الشعوب والمجتمعات الأخرى، بحسب تعبيرهم، مرجعين ذلك الى خضوع تلك البلدان لأنظمة تتسم بالقمع والشمولية والتعصب القومي، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط و في مناطق أخرى من آسيا وأفريقيا.

و في المجتمع العراقي مثلا، فان التنوع الثقافي، على حد وصفهم، شابه كثير من الضرر والأذى بسبب السياسات التي كانت تنتهجها أنظمة الحكم التي تعاقبت على إدارة الدولة العراقية منذ تأسيسها عام 1921وتمثل ذلك بهيمنة «الثقافة العربية»، بحسب تعبيرهم بخاصة في المدارس والمؤسسات الحكومية والمطبوعات، مقابل شبه غياب لبقية الثقافات الأخرى مثل الكوردية والسريانية، على حد وصفهم، فضلا عن ثقافات اخرى تعكس هوية مكونات أصيلة في بنية المجتمع العراقي كالإيزيدية

فيلي

التنوع في المجتمع اساس البناء السليم

والصابئة والشبك؛ وأهم اسباب ذلك الغياب بحسب رأيهم شيوع الأفكار الايديولوجية السياسية القومية التي تُعلي من شأن كل ما هو عربي، مقابل إهمال كل ما له صلة ببقية المكونات الأخرى، على حد قولهم.

وينوه المؤرخون والاكاديميون الى ان هذا النمط من الفكر «القومي المنغلق»، كان سمة عامة وغالبة لعقائد الأحزاب العاملة، أو الحاكمة في المنطقة العربية ومنها العراق، ويزيدون القول انه برغم ان الكورد يشكلون النسبة الثانية من حيث العدد بعد العرب في إطار الدولة العراقية، فان الحوار والتفاهم والتواصل ما بين الثقافتين العربية والكوردية «عبر اللغة الكوردية» مابين العرب والكورد، انعدم واقتصر التفاهم عبر اللغة العربية فقط، ويرون ان ذلك هو من صور التعالي والتجاهل والقمع الذي تسببت به سياسات الأنظمة التي حكمت الدولة العراقية جميعها من دون استثناء، بحسب تعبيرهم.

ويشير المراقبون الى انه بعد عام 2003 أمست أدوات الاتصال والتعبير مفتوحة أمام التنوع الثقافي لكي يكشف عن نفسه، ولكنه واجه اشتداداً في نبرة التطرف الديني، أخذت تعلن عن نفسها، وان هذه علامة تؤكد على صعوبة المسار الذي تواجهه قضية التنوع والحوار الثقافي، على حد قولهم.

ويقول اكاديميون إن قضية التنوع الثقافي تعد من الإشكاليات التي باتت لها عميق الأثر في وحدة واستقرار وأمن الدول، لاسيما بعد أن أخذت منحى مؤثراً في تشكيل الهويات المتقابلة في داخل المجتمع، وتأثيرها في السلم الأهلي.

ويقول المفكرون والفلاسفة انه لم يعد ممكنا دراسة الثقافي بمعزل عن الاجتماعي ويرون ضرورة التشديد على العلاقات في داخل شتى الاطر الاجتماعية التي يمكن ان تعطي الاولوية لعلاقات الاندماج والمنافسة والصراع.

ويشير المراقبون الى احتفال العالم باليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية في 11 آيار من كلّ عام، على وفق ما أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة، منوهين الى ان ذلك هو يوم لترويج الثقافة بتنوعها، وفي جميع أشكالها، استناداً إلى مبدأ «التسامح واحترام التنوع الثقافي وتعزيز وحماية حقوق الإنسان عالمياً، بما في ذلك الحقّ في التنمية»، لافتين الى انه ولمناسبة هذا اليوم شددت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على أهمية الحوار بين الثقافات، والتنوع الثقافي والشمول، ومحاربة الصور النمطية والاستقطاب من أجل تحسين التفاهم والتعايش بين الناس من شتى الثقافات، بحسب قولهم.

وبينوا ان العالم يتجه للتقارب والتوحد وإرساء قواعد ثابتة للتلاقي والتبادل على أسس متينة من الاحترام المتبادل، مستدركين انه في العراق يواجه موضوع التنوع الثقافي تحديات كبيرة، فلم تضع الدولة ولا مؤسساتها سياسة واضحة لترسيخ هذا المفهوم ولا تطبيقاً له على أرض الواقع، وكذلك لم نجد دراسات ثقافية ذات جدوى في هذا الشأن، على حد وصفهم.

ويشدد الباحثون على القول ان على الدول المتعددة الثقافات أن تنظر إلى التعدد الثقافي بنظرة أكثر ايجابية إذ يُمكنَها الاستفادة منه في خلق الإبداع وإيجاد بدائل وخيارات متنوعة تمكنها من حل المشكلات والاضطرابات الإدارية, ضاربين المثل بنجاح الولايات المتحدة الأميركية في ذلك وكذلك في نجاح إدارة التعدد الثقافي في الدول المتعددة الثقافات التي تعطي الفرص للأقليات والنساء، وتفعل مهارة الاتصال بين مجموعات الموظفين المختلفة ثقافياً، والقضاء على جميع أشكال التمييز.

ويشددون على ضرورة إنتاج مجتمع وطني مبني على جملة من قيم المساواة والتكافؤ والعدالة والحرية، وفقا لمبادئ المواطنة والديمقراطية والتعددية والسلم والتنمية، فهذه القيم والمبادئ هي الأسس القادرة على إنتاج مجتمع موحد وفعال، بحسب قولهم، مبرزين دور «الدولة» كأهم فاعل في تنفيذ هذه الإستراتيجية؛ كونها المسؤول الأول عن تحقيق الحماية لمواطنيها، ما يفرض مسؤولية مؤسساتها وهياكل حكمها في إرساء أسس هذه الحماية للأفراد والجماعات في داخلها، على حد وصفهم؛ مزيدين القول ان الدولة عنصر فاعل فيما يتعلق بتحقيق الأمن وفق منظوره المجتمعي، وإن فعاليتها تقوى أكثر إن طال التعاون شتى محركات البلد، التي يبرز في مقدمتها المجتمع المدني كأهم فاعل محلي قادر على إحداث التغيير الإجتماعي، السياسي والثقافي القائم لإدارة الإختلافات والمبادرة، وقبول الحوار، ضمن أُطر ديمقراطية وشفافة؛ لتحقيق التوازن المجتمعي، وتلافي المشكلات قبل حدوثها.

وبرأيهم فان المطلوب سياسات ثقافية لا لبس فيها لضمان الإعتراف بالتنوع الثقافي، الذي يقتضي إدماج الإعتراف الثقافي ضمن استراتيجيات بناء ديمقراطيات شاملة للجميع، تبنى فيها سياسات تشاركية شاملة لجميع السكان عبر التنظيمات والأحزاب وفعاليات المجتمع المدني على أساس من المساواة وعدم التمييز.

ويخلص المتخصصون الى القول إن التنوع الثقافي بمزاياه الواسعة يمكن أن يكون نافذة تقود المجتمع الى التقارب والانسجام والتعاون والتفاعل البنّاء، وان التنوع الذي يتشكل منه المجتمع العراقي يجب أن يكون مصدر قوة له، وليس منتجا لحالات الاختلاف وتضارب المصالح وبالنتيجة إضعاف حالة التعاون المجتمعي التي يحتاجها العراقيون بقوة في هذه المرحلة من مراحل حياتهم السياسية والثقافية والاجتماعية الحساسة.

ذوو المريض سيقتلونك إذا مات..

أطباء العراق يواجهون خطر العنف في المستشفيات

سلطت صحيفة «الغارديان» البريطانية الضوء على تحديات «الموت والخطر» التي تحيق بالأطباء العاملين في المستشفيات العراقية والتي تجعلهم «يلعنون» مهنتهم، مبينة ان ٨٧٪ من الأطباء تعرضوا للعنف خلال عملهم، وبعضهم لتهديدات بالسلاح من قبل ذوي المرضى.

فيلي

وتناول التقرير البريطاني الذي ترجمته مجلة «فيلي»، قصة الطبيبة مريم علي التي دخلت غرفة جراحة الاعصاب في مستشفى غازي الحريري في بغداد، عندما أوقعها رجل أرضاً ووضع سكيناً في ظهرها، والتي لحسن حظها، كانت كاميرات المستشفى ما زالت تعمل، وجرى اعتقال الرجل لاحقاً.

ونقل التقرير عن مريم علي قولها «اعتقدت أنني سأموت.. كنت في حالة صدمة كاملة.. لقد لعنت اليوم الذي اصبحت فيه طبيبة».

ووقع الهجوم على مريم علي التي كانت تبلغ من العمر وقتها 27 عاماً في كانون الثاني/يناير 2021، وتم اعتقال المهاجم وسجنه، لكنها منذ ذلك الوقت كغيرها من العديد من الاطباء العراقيين، فكرت في مغادرة البلد.

87% من الأطباء تعرضوا للعنف

وذكر التقرير البريطاني ان استطلاعاً حديثاً حول اطباء بغداد، اظهر ان 87٪ منهم تعرضوا لأعمال عنف خلال الشهور الستة الماضية، حيث قال غالبيتهم إن العنف ازداد منذ بداية وباء كورونا، وأن ثلاثة أرباع الهجمات ارتكبها المرضى وافراد عائلاتهم.

ولفتت مريم علي، الى ان الرجل الذي هاجمها كان لصاً وكثيراً ما قام بتنفيذ عمليات سرقة من المستشفى، وهو ما يعكس انعدام الامن والعنف الذي يعاني منه الاطباء العراقيون خلال عملهم.

واشار التقرير الى انه من الامور المعتادة في العراق ان يتلقى المريض المساندة من الاصدقاء وافراد عائلته، وفي بعض الاحيان من جانب 15 شخصا، يأتون الى داخل المستشفى، مضيفا انه عندما لا يتمكن الطبيب من معالجة مريض يحتضر او يظهر اعتقاد بأنه ارتكب خطئاً طبياً، يمكن ان تتحول الأجواء المتوترة الى اعمال عنف.

مرافقون غاضبون

ونقل التقرير عن استاذ علم الاوبئة في الجامعة المستنصرية رياض لفتة، قوله إنه «عندما يذهب المرضى الى المستشفى وهم اصلا متوترين وقلقين، يواجه الاطباء صعوبة في التعامل

معهم.. المرضى يغضبون ويعتدون».

واشار التقرير الى ان «التراخي الأمني» يعني ان هذه الاعتداءات يمكن ان يتم استخدام الاسلحة خلالها، في بلد يمتلك نحو 20٪ من المدنيين فيه سلاحاً نارياً.

وقال لفتة ان «الناس قلقون ومسلحون، وهناك مشكلات في نظام الرعاية الصحية، وكل هذه العوامل تساهم في تصعيد العنف»، مشيرا الى حادثتين قتل خلالهما اطباء، من بينها في العام 2005 حيث تعرض 10 اطباء في محافظة كربلاء للقتل.

العشائر

وتحدث لفتة عن العشائر التي اشار الى انها طورت وسيلة للابتزاز حيث يهددون الاطباء وعائلاتهم من ارتكاب اخطاء، سواء كانت حقيقية او ملفقة، ويطالبون بتطبيق «العقوبة العشائرية» التي تصل الى 145 مليون دينار عراقي، بينما يتحدث اطباء اخرون عن عقوبات كهذه تصل الى 300 مليون دينار.

ويعرب لفتة عن الاسف لان «غالبية الناس تدرك ان بإمكانها الافلات من العقاب، وعندما لا يكون هناك عقاب، فبإمكانك ان تفعل اي شيء تريده».

كما ينقل التقرير عن جراح القلب عثمان قتيبة قوله، ان مثل هذه المشاكل دفعت الأطباء الى القيام بأعمال استعراضية تتمثل مثلا في أداء اعمال طبية لا طائل منها على المريض، لمجرد ارضاء افراد العائلة.

واوضح قتيبة انه «عندما ترى جثة ويقف بجانبك 10 اشخاص من افراد العائلة، فإنهم سيقتلونك اذا قلت ان المريض مات.. ولهذا فإنك تقوم امامهم بعمل صدمات جهاز نبضات القلب، ربما مرتين، ثلاث، اربع مرات، ربما 10 مرات.. انت تدرك انه خطأ، ولكن ماذا بإمكانك ان تقول؟».

ولفت قتيبة الى ان زملائه الاطباء يفعلون ذلك يومياً، كما انهم يقومون بإجراءات احترازية كاستدعاء حراس الامن في حال توقعوا وفاة مريض.

العنف وهجرة الأطباء

وذكر التقرير البريطاني ان العنف اجبر عدداً كبيراً من الاطباء على مغادرة العراق، حيث وجدت دراسة من العام 2017، ان 77٪ من الاطباء المبتدئين يفكرون في الهجرة.

اما في العام 2019، فقد قال متحدث باسم وزارة الصحة العراقية ان 20 الف طبيب هاجروا بالفعل، وان العنف كان سبباً رئيسياً وراء خطوتهم هذه.

ونقل التقرير عن لفتة قوله «العنف لا يطال شخصاً واحداً معنياً، ولكن قد يطال أيضاً زملائه او عائلته او اصدقائه او اقاربه.. هذا شيء معدي».

واضاف انه «في السابق، كانت لدينا مشكلة تتمثل بهجرة الادمغة، وكانت بعض الدول تستقبل المختصين الطبيين من العراق، لكن الان تبدلت الظاهرة الى دفع الادمغة.. فنحن ندفع عقولنا الى خارج العراق بسبب العنف».

وبحسب التقرير فإن التهديدات العشائرية تدفع الاطباء الى تجنب القيام بعمليات جراحية معقدة، كما يتجنب الخريجون الجدد في مجال الطب متابعة تحصيلهم العلمي في تخصصات عالية الخطورة كجراحة الاعصاب وطب الطوارئ.

واوضح قتيبة، ان «جراحة القلب، وهي تخصصي، تشهد معدل وفيات مرتفع وما من احد يريد ذلك، وان فعلوا ذلك ومات المريض، فسيواجهون مشاكل».

واشار التقرير الى ان قتيبة بعدما تخصص في جراحة القلب، بدأ يدفع أموالاً كل شهر لعشيرته من اجل دعمه في حال تعرضه لهجوم او محاولة ابتزاز المال منه.

وختم التقرير بالقول ان الحكومة العراقية سعت الى محاربة هذه الظاهرة من خلال اصدار قانون حماية الاطباء في العام 2010، والذي يجيز للأطباء حمل المسدسات خلال عملهم.

لكن قتيبة يقول «عندما يذهب المهاجمون الى المستشفى، يكون بحوزتهم بنادق الية وهناك اربعة او خمسة اشخاص، وليس بإمكان الطبيب حماية نفسه بسلاح ناري صغير».

«العقوبة العشائرية» التي تصل الى ١٤٥ مليون دينار عراقي، بينما يتحدث اطباء اخرون عن عقوبات كهذه تصل الى ٣٠٠ مليون دينار

«أم كمال»
حياة عائلة يهودية بغدادية تحوز إعجاباً بريطانياً

وصفت صحيفة بريطانية، رواية عراقية عن أسرة يهودية عاشت في العراق قبيل التهجير تحمل أسم (أم كمال) بأنها «مغامرة فنية حقيقية تعكس تجربة الوجود اليهودي في العراق، فيما أثنت على «نجاح» الروائي في تجربته الأولى في نقل القارئ «جسدياً وروحياً» إلى تلك المرحلة.

فيلي

وتناولت صحيفة (مورنينغ ستار) البريطانية رواية (أم كمال) العراقية «التي تستعيد مناخات عراقية تعود إلى أكثر من 70 سنة من خلال عائلة يهودية، حيث تنقل القارئ جسدياً وروحياً إلى تلك المرحلة»، مبينة أن «الرواية هي الأولى لفوزي ابراهيم وهو محاضر ومرجع دولي في الهندسة، وله سمعة في النشاط السياسي والحركة النقابية على المستوى الوطني».

وذكر التقرير أن «العراق لطالما كان عبر التاريخ مثيراً للاعجاب باعتباره مهداً للحضارة ومصدر الهام كجنة عدن، لكنه في المرحلة الاخيرة، صار بمثابة وصمة عار على الضمير الجماعي للغرب».

وبعدما تساءل التقرير عن «شعور العيش في العراق بالفعل»، لفت الى ان «رواية فوزي ابراهيم تعكس نظرة ثاقبة وفريدة من نوعها، ويقدم فيها قصة منذ العام 1948 مقنعة ومعقدة حول عائلة عراقية واحدة يجمعها اصولها اليهودي، وحول الام الصلبة التي تواجه تحدي وضعية ولاء عائلتها ضد دولة خاضعة للجيش ومعادية لليهود».

وبحسب الرواية، فإن «هذه السيدة (أم كمال) التي يتم اعتقال اثنين من ابنائها وتعتبرهم الشرطة يهوداً قذرين، وانه لسبب غير معروف فان الابن الاكبر (كمال) يتم الافراج عنه، في حين ان الابن الاخر (ساسون)، يحكم عليه بالسجن لثماني سنوات».

ووفق الرواية فإن «أم كمال، تجد نفسها وهي تتحمل مسؤولية وعبء الكفاح من اجل ابنها السجين، وذلك بمساعدة من الحزب الشيوعي، في حين ان ابنها الاصغر يحاول طوال سنوات فهم الاحداث التي احاطت بمصير اخوته».

وذكر التقرير ان «المدهش في هذه الرواية، هو الكتابة الرقيقة والجميلة من جانب هذا الرجل اليساري القاسي، والتوصيفات الممتعة حول حياة عائلة عراقية في ظل نظام الخوف».

ولفت التقرير الى ان «الرواية مستوحاة من تجربة خاصة للمؤلف»، مبيناً أن «الرواية تستحضر الاجواء المحيطة وتلامس الحواس بشكل حقيقي بحيث تنقلنا جسدياً وروحياً الى ذلك الواقع المعاش، ولا تتضمن المواقف السياسية ولا حاجة لها في الرواية».

وأوضح التقرير البريطاني أن «الانغماس بكل هذه التفاصيل من الحياة العراقية لحظة بلحظة، يعتبر كافياً لكي يجعلنا نشعر بالغضب، والاحساس بهذه المسحة الحزينة لما يمكن ان تكون عليه هذه الارض الجميلة، وان نشاهد من دون ان نصدق كل ما يمكن أن يحدث بشكل خاطئ مع حكومة وكيف بامكانها ان تجلب الخوف الى العالم».

وفي الرواية التي يقول التقرير انها تحمل «مواضيع كبيرة وتمثل رحلة بكل معنى الكلمة، تأتي الشخصيات وترحل، وننتقل من فترة زمنية الى أخرى»، إلا ان الرواية «يخرج منها ما هو أكثر من مجرد قصة فردية، اذ انها تعكس تجربة الوجود في العراق من خلال تجربة الكاتب الذي للمفارقة بينما هو مهندس يعتمد الفن العقلي، فان روايته تمثل مغامرة فنية حقيقية».

ترجمة : مجلة «فيلي»

خصوصية المدرسة
المسؤولية في اعداد جيل مثقف

وتتعدد الآراء بشأن ذلك غير ان الرأي الغالب بحسب المراقبين يدعو الى ابعاد تلك المؤسسات عن الاحتفاء بتلك المناسبات على قاعدة الدين لله والوطن للجميع بحسب ما يقول البعض.

وفي استطلاع جرى في وقت سابق رفض اغلب المستطلعين حتى تدريس الدروس الدينية في المدارس وقالوا انه يتوجب التركيز على القضايا الوطنية والأخلاقية والسلوكية خاصة بعد داعش وما ألمّ بالعراق من بعده، بحسب اختصاصيين تربويين من بينهم رئيس جمعية الثقافة للجميع في بغداد الذي يشير الى إن البعض يدرس حسب انتماءاته الطائفية، فتصبح المدرسة مكاناً لتأجيج القضايا الطائفية خاصة في المناطق الشعبية، على حد قوله.

ويرى إن المنهج يجب أن يكون قائماً على الثقافة النقدية وأن تقوم نخب ثقافية وتربوية وأكاديمية بوضع منهج جديد مبني على أساس علمي لتتكون أجيال جديدة بعيدا عن الرعب والعنف.. بحسب تعبيره .

كما شكت عائلات عراقية كثيرة من تغييب شبه كامل لتدريس مناهج الرسم والموسيقى والرياضة في كثير من المدارس العراقية، برغم بروز مواهب ابنائهم بتلك الامور، كاشفين عن انهم حين تسلموا الشهادات المدرسية لأبنائهم وبناتهم من إدارات المدارس، وجدوا أن الشهادة المدرسية، خلت تماماً من درجات الرياضة والرسم والموسيقى، وظهرت حقولها بلا درجات بين قائمة

انتشرت ظواهر مدرسية متنوعة في المجتمع العراقي، هي سلبية بمجملها، بحسب المتخصصين والمراقبين، ومن ذلك ظاهرة احياء المناسبات الدينية ورفع الاعلام الخاصة بذلك في مرافق التعليم في العراق؛ وكثيرا ما توجه الانتقادات الى مظاهر تتعلق بإحياء تلك المناسبات التي لم تقتصر على مؤسسات التعليم بل تعدتها الى دوائر الدولة.

الدروس.

ويقول رجل من الاجيال السابقة انه تربى على فكرة النشاط المدرسي الذي يتضمن الموسيقى والنشيد والرياضة والرسم والأشغال اليدوية، مشيرا الى أنها كانت تسمى دروساً لا منهجية لانها لم تكن تدرس من كتب المناهج المدرسية، لكنها كانت دروساً نحصل فيها على درجات وتوضع في بطاقة الدرجات المدرسية السنوية، على حد وصفه.

ويشدد متخصصون على ضرورة معالجة مشكلات واقع المؤسسات التعليمية التي تلعب دوراً أساسياً في تنشئة الشباب ورعايتهم وتكوينهم العقلي والنفسي والجسمي

عبر دراسات علمية ورؤية واعية وعميقة لقضايا المجتمع ومشكلات الشباب، بحسب قولهم، متطرقين الى ابرز القضايا الهامة ومنها التركيز على العلم والعمل والصحة والأمراض النفسية والتدخين والمخدرات والجرائم وغيرها من القضايا التي تواجه المجتمع بسبب ما تخلفه من آثار سلبية نفسية وعاطفية في نفوس الشباب، وصعوبات في التنمية والتطور في المجتمع، على حد وصفهم.

ويربطون ذلك بضرورة تحسين الحالة المعيشية للأسرة العراقية، عن طريق

تحسين الاقتصاد العراقي، بتطوير الصناعة والزراعة، وتوفير فرص عمل لخريجي المؤسسات التعليمية والشباب العراقي بتوسيع مشاريع الاستثمار المتنوعة، بحسب قولهم.

ويقر محللون واكاديميون ان العراق بلد متنوع و تعددي، وان من حق كل انسان ممارسة شعائره وطقوسه الدينية بكل حرية وعلى الدولة حمايته بحسب الدستور العراقي، ولكنهم ينتقدون استعمال أموال الدولة من أجل دعم الشعائر الدينية ولاسيما المذهبية في المدارس ومؤسسات الدولة، بل واستغلالها في المعترك السياسي بحسب قول المراقبين، ويعدون ذلك نوعا من التمييز في التعاطي مع بعض الهويات الثقافية والدينية على حساب الهويات الأخرى، أي لخدمة أصحاب السلطة، بحسب قولهم، عادين ذلك هدرا للمال العام في نشاطات لا تخص الدولة، ويشيرون الى أن كثيرا من الفضائيات ووسائل الإعلام منها ما يمول من خزينة الدولة مشتركة في دعم تلك المناسبات الدينية و الزيارات.

ويحذر متخصصون من ان ما اسموه مأسسة الهويّات الطائفية ادت إلى نشوب صراعات حول مكانة وحجم وحدود وقوة كل طائفة، وقد كان لهذه الصراعات أثر مزعزع للاستقرار في نفوس الشباب، خاصة عندما كانت تضفي مشروعية على أعمال الجماعات التي تمارس العنف التي تدَّعي تمثيل طوائفها، على حد قولهم.

ويشدد المتخصصون والاكاديميون على ان تجديد النظام التعليمي أمر لا غنى عنه لجعل العراق بلدًا مزدهرًا وناجحًا ومسالمًا، بحسب تعبيرهم، منوهين الى ان ظهور عراق من هذا النوع يسهم بصورة نشطة في ميادين العلوم والتكنولوجيا والاتصال والثقافة ويعود بالخير على المنطقة ككل وعلى العالم بأسره، مشيرين الى ان العراق يملك إمكانات ضخمة وموارد طبيعية هائلة يمكن أن تستثمر في التعليم والعلوم والثقافة، وستؤتي مردودها في إثراء ثروة العراق المتمثلة في موارده البشرية، بحسب قولهم.

واوضحوا ان الشباب المثقف هو الركيزة الأساسية في التخلي عن ثوب الطائفية والعنصرية، لذلك علينا الاهتمام بهذه الشريحة المهمة وبدورها في بناء العراق الجديد، مزيدين القول ان علينا ومنذ البداية إن نسعى لإعداد الشباب إعدادا صحيحا عن طريق توفير مستلزمات تأهيله عبر الفلسفة التربوية المناسبة وترسيخ المفاهيم الديمقراطية والإنسانية في نفوسهم وغرس قيم المواطنة الحقيقية فيهم.

ويشير المراقبون الى بعض الأرقام التي تولدت عما اسموه التشرذم في النظام التعليمي بالقول ان نتائج الخسارة البشرية والعلمية كانت كبيرة في سنوات سابقة، لافتين الى انه وفقاً لإحصائيات وزارة التربية والتعليم فقد قتل أكثر من 300 مدرس وجرح 1158آخرون في عام 2006 لوحده فيما أغلقت مدارس كثيرة أبوابها نتيجة لأعمال العنف والتهديدات؛ وفي شهر تشرين الثاني من ذلك العام كشف الناطق باسم محافظ ديالي أن نسبة المدارس المغلقة وصلت إلى 90% بسبب التهديدات والأعمال الإرهابية.

ووصلت إلى مكاتب حقوق الإنسان معلومات عن نزعة للهجرة الجماعية في أوساط ذوي الكفاءات العراقيين من مناطق النزاع إلى أجزاء أكثر أمناً، كما سجلت وزارة التعليم العالي تقارير عن اغتيال 154 أستاذاً جامعياً في المدة من 2003 إلى 2006 وا رتفعت نسبة اغتيال الطلاب إلى أكثر من 5% من إجمالي الاغتيالات وان 400 أكاديمي قتلوا ورسائل تهديد كانت تصل الى الأساتذة والطلاب.

ويقول المراقبون ان النشاط المتزايد للحركات السياسية في الوسط الجامعي أدت الى تحويل الجامعات العراقية الى بؤرة صراع واسعة بين أشكال مختلفة من التصعيد الحزبي والطائفي بعدما نقلت الأحزاب السياسية بتوجهاتها المختلفة صراعاتها الى داخل الحرم الجامعي، على حد وصفهم، ويقول طلاب أن الصراع الأيديولوجي لا يقتصر على الطلبة انما يمتد الى الاكاديميين والأساتذة الجامعيين

محللون واكاديميون: العراق بلد متنوع و تعددي، وان من حق كل انسان ممارسة شعائره وطقوسه الدينية بكل حرية وعلى الدولة حمايته بحسب الدستور العراقي، ولكنهم ينتقدون استعمال أموال الدولة من أجل دعم الشعائر الدينية ولاسيما المذهبية في المدارس ومؤسسات الدولة

الذين يجدون أنفسهم عاجزين عن التصدي لاستفحال هذه التيارات في الأوساط الجامعية بسبب تزايد أعداد الطلبة في الجامعات واختلاف مواقع سكنهم وامتداد الصراع السياسي الى الجامعات برغم التحذيرات المستمرة لوزارة التعليم من تحويل الجامعات الى أرضية للصراع السياسي بين الأحزاب والتيارات السياسية.

ويلفت البعض الى ان اساتذة استهدفوا للشك في انهم كانوا أعضاء سابقين في حزب البعث المحظور أو لأنهم ينتمون إلى بعض الطوائف في البلاد، وتبين إحصائيات إتحاد أساتذة الجامعة العراقي ان عدد الأساتذة الذين تركوا العراق منذ نيسان 2003 أكثر من 10,000 من الكفاءات العليا بضمن ذلك الأطباء.

بفضل اللغة وغياب الرقابة..

فيسبوك متجراً لبيع الأسلحة في العراق

تزدهر ظاهرة بيع الأسلحة عبر «فيسبوك» في العراق، وأن مستخدمي المنصة يستغلون افتقارها الى تطبيق معايير المراقبة وسياسات والضوابط فيما يتعلق باللغتين العربية والكوردية، للترويج لتجارتهم هذه.

فيلي

وذكرت قناة «يورو نيوز» الأوروبية نقلاً عن دراسة أجراها معهد الحوار الاستراتيجي البريطاني، قولها إن «بيع الاسلحة في العراق منتشر عبر (فيسبوك)»، مشيراً إلى أن «شركات وسائل التواصل الاجتماعي العملاقة اتهمت كثيرا بفشلها في تعديل المحتوى الضار والخطير بشكل فعال، خاصة في مناطق مثل الشرق الأوسط».

غياب الرقابة

وأوضح تقرير القناة الأوروبية، الذي ترجمته مجلة «فيلي»، أن «(ميتا)، الشركة الأم لـ(فيسبوك)، تمتلك موارد أقل للتعامل مع المحتوى بلغات ولهجات مختلفة مقارنة باللغة الإنجليزية».

ونقل التقرير عن المدير التنفيذي في معهد الحوار الاستراتيجي لإفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، مصطفى عياد، قوله إن «الافتقار الى تطبيق الضوابط في اللغتين العربية والكوردية، تسبب في فتح سوق للأسلحة في العراق من خلال (فيسبوك)».

وأوضح عياد، أن «كان من السهل نسبيا العثور على اسلحة للبيع في اقسام التعليقات لصفحات الفيسبوك الكبيرة جدا، والصفحات التي يزيد عدد المتابعين فيها عن مليوني شخص».

وبحسب البحث الذي قام به عياد، فإن «بعض المستخدمين لفيسبوك، لا يكلفون أنفسهم عناء أن يخفوا نواياهم»، مستشهدا بأحد الأمثلة على ذلك أن هناك مستخدما لفيسبوك يطلق على نفسه اسم «ابيع اسلحة» باللغة الكوردية.

وأشار التقرير، إلى أن «أسباب كثيرة تجعل هذه الشبكة من صفحات بيع الأسلحة في العراق مثيرة للقلق، أهمها أن اللغة العربية هي أحد أسرع اللغات نموا على (فيسبوك) وعلى منصات أخرى مملوكة لشركة (ميتا) مثل (واتساب)».

عواقب وخيمة

ولفت التقرير إلى عواقب ذلك على أرض الواقع، حيث قتل طالب ساخط في اقليم كوردستان في حزيران/يونيو الماضي، محاضراً جامعياً ثم قتل رئيس قسم القانون في مؤسسة أخرى، ويعتقد انه اشترى سلاحه الناري عبر «فيسبوك».

وبحسب جامعة واشنطن، فإن «معدل الوفيات الناجمة عن استخدام الاسلحة في العراق، يعتبر اعلى من الولايات المتحدة، وهو اعلى معدل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العام 2019».

وفي ظل العديد من النزاعات الداخلية الجارية بمشاركة القوات الحكومية، وما يسمى داعش، بالإضافة الى الميليشيات المدعومة من إيران، اعتبر التقرير الأوروبي، أن «كل هذه العوامل معا تجعل البلد عرضة للاضطرابات المدنية».

ملاحقة فيسبوك

ونقل التقرير عن المعهد البريطاني، قوله إن «عمالقة وسائل التواصل الاجتماعي مثل (فيسبوك) تتحتم محاسبتهم على سماحهم بنشر محتوى خطير عبر منصاتهم».

وبحسب عياد، فإن «مناطق الصراع بشكل خاص، تتطلب مستوى مختلفا من ضبط المحتوى لان بامكان الكراهية ومجموعة من الأضرار الأخرى عبر الانترنت، التسلل بسهولة عبر أنظمة الضبط الآلية، ما يتسبب بأضرار على أرض الواقع».

وذكر التقرير أن «فيسبوك» أعلنت إغلاق عدد من الحسابات التي استشهد بها تقرير المعهد البريطاني، مؤكدة انها تقوم بتعزيز عدد موظفي مراقبة الضوابط التابعين لها في المنطقة.

لكن المعهد البريطاني، اعتبر أن هذه الخطوة «مجرد إجراء مؤقت»، مطالباً بـ«تطبيق المزيد من الشفافية حول كيفية ادارة فيسبوك للمحتوى المنشور، لان الجهات السيئة تستغل هذه الفجوات من اجل نشر محتوى ضار مثل مبيعات الاسلحة».

وختم تقرير قناة «يورو نيوز» الأوروبية، بالاشارة إلى أن ذلك ليس المرة الأولى التي يتم فيها اتهام (فيسبوك) بالافتقار إلى تطبيق الإشراف على المحتوى المنشور، ما أدى الى وقوع ضرر حقيقي في مختلف أنحاء العالم».

وخلص التقرير الأوروبي، إلى القول إن «محققي الامم المتحدة سبق لهم أن قالوا إن فيسبوك لعب دوراً رئيسياً في نشر خطاب الكراهية الذي عزز العنف ضد مجتمع الروهينجا في ميانمار».

■ **«عمالقة وسائل التواصل الاجتماعي مثل (فيسبوك) تتحتم محاسبتهم على سماحهم بنشر محتوى خطير عبر منصاتهم» ..**

جرائم القتل وتبريراتها

في ظل الفوضى القانونية

معدلات العنف والقتل في العراق تتجه بمنحى تصاعدي مع مرور الوقت، ومسلسل القتل يتواصل بصورة شبه يومية الى الحد الذي يدفع الناس الى التساؤل: هل من خاتمة لذلك؟ بحسب المراقبين.

■ فيلي

آباء يقتلون زوجاتهم وابناءهم، اشقاء يقتلون شقيقاتهم واولاد عمومتهم، ابناء يقتلون آباءهم واطفالهم، فتيات يفقدن حياتهن تحت ذريعة «الشرف»، في مسلسل غير منته للقتل بارقام مذهلة؛ حوادث لن تجد مثيلا لها بنوعيتها وكميتها في أي مجتمع آخر .. غياب القانون والعقوبات يفاقم المشكلة، بحسب المراقبين. وقد تناولنا في عدد سابق للمجلة ظاهرة الانتحار وتزايدها فيما لم تتوقف اعمال القتل وتتكرر بصورة لافتة.

ووفقاً لتصريح المتحدث باسم وزارة الداخلية، في 3 تموز 2022 فانه واستناداً إلى الإحصائيات التي تُنفذها الوزارة، فأن اغلب جرائم القتل يقع بسبب مشاجرات وصراعات عشائرية ومادية، كذلك فإن من ضمن جرائم القتل كثير مما يسمى جرائم الشرف، مبينا أن أغلب الجرائم التي حصلت في العامين الحالي والسابق نفذها متعاطو مخدرات، بحسب قوله.

وكانت دائرة الطب العدلي العراقية قد أعلنت، في مطلع شهر حزيران 2022، تسجيل أكثر من 600 حالة وفاة بحوادث قتل جنائية في البلاد، بينها 16 حادثة تعود لأجانب في شهر ايار لوحده، في إحصائية وصفها مختصون بـ»الخطيرة»، فيما تُسجّل المحافظات العراقية، بشكل عام جرائم جنائية شبه يومية، بعضها ينفذ داخل العائلة الواحدة، بحسب المراقبين.

وتتعدد اسباب ارتفاع الحوادث الجنائية وفي طليعتها القتل و يقول مؤسس ورئيس الجمعية النفسية العراقية، إن «أخطر أنواع التعصب ذلك الذي تتجسد فيه الكراهية بأبشع حالاتها ويدعى التعصب السلطوي، الذي أخذ شكل الحروب التي وصلت في بعض الحالات حد الإبادة الجماعية كالتعصب العرقي أو التعصب الطائفي»، محيلا تفاقم اعمال القتل الفردي ودوافعها الى تلك الاسباب ايضا.

ويقول متخصصون، ان العامل التكنولوجي وتطور تقنية المعلومات والسوشيال ميديا وتأثير استعمالها السلبي يلعب دوراً في تضليل الأفكار؛ وتتجسد حالات العنف بجرائم الحرق، واغتصاب الصغار، وتقطيع الجثث، واستعمال الأساليب الوحشية، فضلاً عن تواجد النزعة الاجرامية لدى الجناة، وهنا وبحسب المتخصصين يطغى الجانب النفسي مثل المجرم السايكوباثي، أي الحاقد على المجتمع، والمصاب بانفصام الشخصية (الشيزوفرينيا)، والخوف من المجتمع (البارانويا)، وغيرها من الأسباب كما يقول علم النفس الجنائي، منوهين الى ان ذلك بحاجة إلى دراسات من قبل المتخصصين، ومن ثم نشر الوعي عن طريق الإعلام ورجال الدين والمدارس، بحسب قولهم.

وتفيد ملفات الشرطة الاتحادية انه في احدى الحالات وحدث ذلك في شباط 2022، أقدم رجل على قتل شقيقته واغتصاب طفلتي أخيه ذواتي الـ 12 و15 عاماً، في محاولة منه للانتقام من شقيقه الذي سبق أن عنف ابنه، وفي حادثة اخرى انهال اب لبنت بعمر عشر سنوات في مدينة الصدر في بغداد في منتصف نيسان 2022، على رأسها بالضرب بعصا غليظة هشمت جمجمتها وكسرت أسنانها وأضلاعها، بحسب الطب العدلي، و كان الرجل مصراً على قتل ابنته وهو يصيح «البنت عار»، و أثارت الحادثة سخطا واستنكارا واسعين لاسيما ان الضحية لم ترتكب «ذنباً»؛ ومن المهم الاشارة هنا الى انه وبحسب منظمات مجتمع مدني وعلاوة على القتل فهناك حالات انتحار لنساء يُظن أنّ بعضها جرائم قتل مموهة، سُجلت على أنها انتحار لحماية الجاني من أي محاسبة، فالعنف الأسري والمجتمعي مستمر في العراق بلا رادع قانوني ولا حماية جدية للضحايا، بحسب قولهم.

ويلفت قانونيون الى مادة قديمة وضعت من قبل النظام السابق وتمسكت بها الحكومات المتعاقبة وهي المادة 409 في قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 التي لم تلغى حتى الآن تحدد عقوبة الحبس لمرتكب جريمة القتل بدافع «الشرف»، بمدة لا تزيد عن ثلاثة أعوام، فيما يلفتون الى ان تلك العقوبات المخففة من دون التحقيق في الدوافع الحقيقية للقتل تشجع على ارتكاب مزيد من الجرائم تذهب ضحيتها حتى قاصرات بعمر 9 ـ 13 سنة بحسب المراقبين، لافتين الى أنّ أغلب جرائم «الشرف» التي ارتكبت كانت قائمة على الشك وكانت في كثير من الأحيان غطاءً وذريعة لمشكلات أسرية أخرى، كحصر الميراث مثلاً، أو للتخلص من «فضيحة» الاغتصاب.

وتشير الارقام الى انه منذ سنة 2003 ارتفعت معدلات الجريمة في العراق بشكل غير مسبوق، فقد سُجلت في سنة 2021 لوحدها 1077 جريمة قتل، أما قضايا الشروع بالقتل فقد بلغت 1646 قضية.

وتصدر العراق الدول العربية التي ارتفعت فيها محصلة معدلات جرائم قتل بدوافع جنائية؛ و في سنة 2020 سجلت 4700 جريمة قتل بدوافع جنائية، أي بنسبة 11.5 في المئة لكل 100 ألف نسمة، وكانت في عام 2019 بنسبة أقل اذ سجلت 4180 جريمة، ويقول المتابعون انه ولدى المقارنة نجد أن معدل الجريمة ارتفع في 2020 بمعدل 12 في المئة عن عام 2019.

ويقول الباحثون، إن «تزايد الجرائم الجنائية في المجتمع يؤكد أن هناك أزمات مجتمعية عامة، وليست دوافع فردية فحسب»، مبينين أن «الملف بحاجة إلى مراجعات من قبل مختصين، بالتوازي مع الخطط الأمنية والعمل القضائي، أي إن هناك ضرورة لتقصي الأسباب المجتمعية التي تدفع إلى اللجوء للعنف، حتى في المشكلات الشخصية، وعدم اللجوء إلى سلطة الدولة».

وفيما يتعلق بما يدعى «جرائم الشرف» يشيرون الى ان ذلك السبب «مضلل» اذ بامكان أي كان ان يقتل أي امرأة او فتاة مدعيا انه فعل ذلك للدفاع عن «شرفه» في حين ان الاسباب تتعلق بأمور اخرى منوهين الى سيادة الفوضى في هذا الجانب بخاصة في ظل غياب القانون المطلوب لمجابهتها، وحتى مجلس النواب فانه يتهرب حتى الآن من المصادقة على قانون العنف الأسري المطروح منذ سنين برغم الحاجة اليه من أجل مكافحة الزيادة غير المسبوقة في العنف الأسري في البلاد، بحسب المراقبين.

ودعا قضاة في احاديث اعلامية إلى «إعادة النظر بالوسائل التقليدية لآليات تطبيق العدالة الجنائية وفي القواعد المنظمة للتجريم والعقاب بصفتها أدوات هامة للسياسة الجزائية التي يجب أن ترتهن لرؤية اجتماعية واقتصادية وثقافية جديدة»، بحسب تعبيرهم، وحذروا مما اسموه «ضعف الرادع القانوني وعجز المؤسسات عن إنفاذ القانون، فضلاً عن الضعف في هيبة الدولة وفي مؤسساتها التي أدت إلى حالة من الانفلات وعدم الانضباط الاجتماعي»، على وفق تصريحاتهم.

أغلب جرائم «الشرف» التي ارتكبت كانت قائمة على الشك وكانت في كثير من الأحيان غطاءً وذريعة لمشكلات أسرية أخرى، كحصر الميراث مثلاً، أو للتخلص من «فضيحة» الاغتصاب.

«المركزي صامت»..

خبراء اقتصاد يشخصون «كوارث» في مزاد العملة

ومستفيدون: غير دقيق

انتقد خبراء اقتصاد، استمرار عمل «مزاد بيع العملة» من البنك المركزي مع «استمرار الدولة» وعدم وضع جدول زمني لتوقفه، وفيما بينوا أن مستثمرين خليجيين ودولاً أجنبية استفادت من هذا المزاد بدلاً من العراقيين انفسهم، وصف مسؤول في احدى المصارف المستفيدة هذا الكلام بأنه «غير دقيق»، مع امتناع البنك المركزي عن الرد حالياً.

ووفقا لعدد من الخبراء والمختصين في السياسة المالية فإن هذه الأرباح التي تتحصل عليها المصارف الاهلية من مزاد العملة يجعل هذه المصارف في غنى عن واجبها الرئيسي وهو الائتمان الذي يكاد ينعدم في أكثر هذه المؤسسات المصرفية التي يبدو وحسب قول المختصين بانها تعتاش على مزاد العملة.

المزاد تهريب للعملة

ويقول الخبير المالي هلال الطحان في حديث لمجلة «فيلي» انه "لا يوجد مزاد في أي دولة بالعالم يستمر لسنين طويلة بهذا الشكل"، مبيناً أن "المزاد في حال حصوله يكون لفترة محدودة وفي ظرف معين وينتهي بانتهاء الفترة والظرف لا ان يستمر باستمرار بقاء الدولة".

وأضاف الطحان أن "معظم الدولار الذي يقوم البنك ببيعه للتجار عن طريق المصارف والتي من المفترض أن تكون مخصصة لاستيراد مواد غذائية وسلع لا يكون بنفس القيمة التي تأتي عن طريق الجمارك وبفارق شاسع، وهو ما يدل على وجود تهريب للعملة الصعبة للخارج وهناك فساد لا ينتهي ومتجذر"، مؤكدا انه "ليس هناك حلول لوقف هذا الفساد وبالتالي أصبح التهريب مسألة طبيعية".

مصارف تعتاش على المزاد

من جانبه يقول الخبير الاقتصادي حبيب حسن في حديث لمجلة «فيلي» إن "معظم المصارف الأهلية في العراق تم افتتاحها بالاشتراك مع مستثمرين من دول الخليج ودول أجنبية قد اعتادت على مزاد البنك للحصول على الأرباح بدلاً من القيام بعملها الائتماني من عمليات إيداع وسحب ومنح قروض استثمارية تعود بالنفع اقتصاديا وتحرك العجلة الاقتصادية في البلاد".

ويشير حسن إلى أن "أغلب هذه المصارف ليس لديها زبائن من عامة الناس ولا نرى هناك مراجعين يدخلون هذه المصارف الا ما ندر"، مؤكدا ان "المزاد الذي يجريه البنك ما هو الا واجهة لتهريب العملة والاستفادة منه للحصول على أرباح خيالية من قبل هذه المصارف بمستندات مزورة تقدم للبنك على انها مستندات لاستيراد سلع".

"كوارث مصرفية"

وتؤكد عضو لجنة النزاهة النيابية النائبة عالية نصيف في بيان ورد لمجلة «فيلي» إن "سلسلة (الكوارث المصرفية) التي يتم الكشف عن تفاصيلها حالياً وآخرها قيام البنك المركزي بمنح مصارف (الغلمان) أكثر من 321 مليار دينار هي جزء من مسلسل الفساد الذي كانت بدايته في مزاد العملة، مبينةً ان الجهات الرقابية والتنفيذية لو كانت اتخذت الإجراءات اللازمة ضد الفاسدين المضاربين بالعملة المحميين من الكهنة لكانت أنقذت الاقتصاد العراقي ووفرت لخزينة الدولة ملايين الدولارات التي نهبها هؤلاء".

نلبي الاستيرادات

ويقول الخبير الدولي ومستشار مصرف الجنوب الاهلي هشام الشمالي في حديث لمجلة «فيلي» إن "ما يقال بأن المصارف الاهلية تعتاش على مزاد البنك المركزي هو كلام غير دقيق"، مبينا ان " المصارف تلبي احتياجات الاستيرادات الخارجية عبر مزاد البنك".

وأضاف الشمالي أن "المصارف لديها القدرة المالية لان تقوم بواجباتها الائتمانية ولديها الكثير من القروض"، مبيناً أن "توطين الرواتب لموظفي الدولة سيمكّن المصارف من منح القروض لهذه الفئة لأنه سيضمن ارجاع القروض عبر استقطاع جزء من الراتب الموطن لديها من قبل الموظف بدون وجود اي مشاكل تذكر".

وتداول البعض حول وجود شبهات فساد فيما يقوم به البنك المركزي من مبادرات لتطوير العملية الاقتصادية بالبلاد ومزاد العملة من خلال قيام بعض المصارف بالاستفادة من اموال مبادرة البنك 1 تريليون دينار الخاصة بالمشاريع وتوظيفها لشراء الدولار عبر المزاد لغرض الاستفادة بدلا الهدف المعلن من هذه الاموال.

واستفسرت مجلة «فيلي» من البنك المركزي عن هذه الادعاءات، الا ان البنك المركزي، لم يرد لغاية لحظة كتابة التقرير واكتفى بالقول بأنه "سيرى فيها".

انا العراقي .. حياتي هي ملخص الالم والمعاناة واللااستقرار !.

لم اذق فيها طعم الهدوء ، لم اذق طعم السكينة.

لم اعرف معنى راحة البال، لم اختبر حلاوة الحياة في وطن آمن ،

اعيش في وطني متـألماً من الماضي و خائفاً مرتعباً من الحاضر ويائِساً من المستقبل !!

مضت سنوات العمر وانا انتظر الوطن السعيد المزدهر ..

مستقبل اولادي يلفه المجهول في ارض الاجداد، ارض الحضارات والمقدسات، ارض الصراعات والنائبات !

مدير التحرير